کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب: الفوائد البهیة (فوائد البهیة)

مصنف: سید علیخان مدنی

مؤلف:

خطی: نسخ ۱۷ سطری

چاپی:

سال تحریر ۱۲۴۲ هـ - ق عدد اوراق ۱۱۷

جزء کتب: نحو شماره خصوصی

شماره عمومی: ۱۴۲۶۵ شماره قبض

واقف: سید محمد باقر سبزواری تاریخ وقف محرم ۱۴۰۵

طول ۲۶ س‌م عرض ۱۶ س‌م شماره صفحات

بسم الله تعالی

۱

ایها المغرور فی دار الفنا دع هواها واطلب اقلیم البقا گوش جان بگشا و بشنو این ندا

هالدوا للموت وابنوا للخراب موت را از سابقه در لاحقه باشد آخر کل نفس ذائقه

پس برو فکری بحال خویش کن چاره آینده را از پیش کن یک دمی رو بر مزار مردگان

خویش را بیدار کن ای نقل خوابان بین چه بی رنگ از زهر اجل نوشیده اند جامه از خاک سیه پوشیده اند

استخوانها بند بند از هم جدا آید از هر بند مجهولانه ندا کی بسوی مرگ ره نابردگان ×

عبرتی گیرید از ما مردگان کی عزیزان هر که دل بستید ساعتی چاره کردارید کی دو وقت وقت

چاره تلخی مرگ امروز ستان بلکه عزیزان اشک نور دیده کان کس که رخ خاکی تو باشد نور شیخ

کنی چنین روی به ترک راحتی

۲

دی پیری فروش که ذکرش بخیر باد گفتا شراب نوش و غم دل ببر زیاد

گفتم بباد میدهدم باده نام و ننگ گفتا قبول کن سخن و هر چه باد باد

با این و آنت تا دل به چنین بند دارند
از جهل و نادانی جهان پر نشسته
خوبان که این جماعت از فرقه جز بی
هر که نه خوبست کار فرس پیشه اند

[illegible]

عاشق سرگردان [illegible]
[illegible] جان [illegible]

[illegible]

نقل [illegible] جانان [illegible]

سرو در هم [illegible]
گفتم این سخن [illegible]
[illegible]
تا دی [illegible] این چه [illegible]
در قمار عشق اول [illegible]
[illegible] از آنکه [illegible]
خنده ای زان لب عشوه ای [illegible]
کافر عشقم داد از این [illegible]
[illegible]

ای دل که تو دانی
درویش [illegible]
[illegible] الله [illegible]
[illegible]
حالی [illegible]
[illegible] محمد صادق حفظه الله
قلمی داشته [illegible]
[illegible]
یا رحم [illegible]
۱۳[illegible]

از حضرت امام جعفر صادق ع منقول است بدرستی که خداوند تعالی خلق فرمود عقل را و او اول خلقی بود از روحانیین و جهل را خلق فرمود از دریای شور و تلخ ظلمانی

و خلق فرمود هفتاد و پنج لشکر از جهت یاری عقل و جهل اما لشکر عقل

اول خیر ۲ ایمان ۳ تصدیق ۴ ... ۵ امیدواری ... ۶ عدالت ...

۷ شکر ۸ ... ۹ توکل ۱۰ رافت مهربانی ۱۱ علم ۱۲ فهم

۱۳ زهد ۱۴ رحمت ۱۵ عفت ۱۶ ... ۱۷ ... ۱۸ ... تواضع

۱۹ ... ۲۰ صمت و سکوت ۲۱ ... ۲۲ حلم ۲۳ اسلام ۲۴ تسلیم ۲۵ صبر ۲۶ صفح ...

۲۷ ... ۲۸ حفظ ۲۹ قناعت ۳۰ ... ۳۱ ... ۳۲ ... ۳۳ طاعت

۳۴ خضوع ۳۵ سلامت ... ۳۶ ... ۳۷ صدق ...

۳۹ اخلاص ... ۴۰ ... معرفت ... سلامت ... صلاة

[illegible]

در تهنیت و تاریخ افتتاح مجلس شورای ملی ایران از نتیجه کلام بهینه

چشم بد از مجلس شورای ملی دور باد — آنکه را یارای دیدن نیست چشمش کور باد

پایه این بنیان محکم دارد هر دم خراب — ترا امید شش بکل چو با عور باد

هر که را دل ریش باشد زین نوید ... — الشش از سوز دوام این بنا ... باد

ای صبا از ما حضور پیشوایان عرصه دار — سعیتان در پیشگاه قرب حق مشکور باد

ای عراقیه ازین وزیر رشتت داران ... — بر تو آن خرمش نام چون ... کانور باد

ای مظفر شاه عادل وارث تخت کیان — آن همایون تاجت ... پرور باد

یا الهی راحت چون ماه ... — بر اعادی سطوتت چون ... باد

ای مشیرالدوله صدر اعظم ای بوذرجمهر — ملک را معمور کردی خانه ات معمور باد

تا قیامت قائم این شه را مسلم باد ملک — پایدار این مملکت با نور ... باد

مهدی اند افتتاح مجلس این تاریخ گفت — بر عدل و علم در ایرانیان منصور باد

در تهنیت و تاریخ دستخط درباره والاحضرت اقدس ولیعهد دامت شوکته البهیه

ای چرخ چرخ میزن وای زهره رقص کن — ای عرش سر فرود کن ای فرش ...

ایعدل راست ... اعظم ... — ای دین بیا ... ای ...

گر شد شان حضرت اقدس ولی عهد — آن شد که از ...

هر چند بود وارث تاج ... — ... شاه ... ی بدل نظیر

پیغمبرانشان ملی خطه ... کرد — این دستخط شاه ... خطه مشتهر

[illegible]



[illegible]

هذا كتاب الفوائد البهية في شرح الفوائد الصمدية اعني

سيد علي خان بسم الله الرحمن الرحيم ضعيفم وبه نستعين

نحو جنابك المتعال صرفت وجوه الآمال وبابك مورد كل سوال ومصدر كل نوال لا ينصرف بالخيبة

من انتظر واهب كرمك ولا يقنط منك من استمطر سحائب نعمك تقدست اسماؤك وتزايدت آلائك

تعاليت عن ذوات الصفات وتنزهت عن صمات السمات امرك ماض بارادتك قبل ان نقول

وحكمك نافذ مستقبل بالقبول لا مضارع لك في ملكك ولا مضارع في افعالك تمت كلمتك

صدقا وعدلا وعمت رحمتك تطولا وفضلا حولنا الى احسن الحال وحملنا بر اذا حل وجولنا في

سبيل قربك وجعلنا به بعد ما جل وتمم افعالنا الناقصة بالقبول المبتدأ قبل ذكر الخبر

ولا تبعد اعمالنا القاصرة بتضعيفك من غير جار وجر واجعل رفع النظر عن غيرك نصب

عيني المفتوح الى خيرك ولا تجعلني ممن يعبدك على حرف بحانك يا من لا يحاط بظرف وصل

على العلم المفرد والاعلم المنفرد مخدوم اعاظم الاملاك المخصوص بالمدح لولاك لولاك المنادى للمستغاث

على معضلات الخطوب محمد خير نادب للخير مندوب وآله المعصومين وذريته الطيبين ما عاد

عائد صلة الى موصول او اثر عامل في معمول **وبعد** فان المختصر المنسوب الى العالم العامل الفا

الكامل قدوة المحققين بهاء الملة والدين محمد العاملي عامله الله وايانا بلطفه الخفي المسمى بالفوائد الصمدية

في علم العربية المليح المقال عزيز المثال عميم النفع عظيم الوقع وقد شرحناه شرحا مزج كل الصعاب وكشف عن وجوه نقابه

واستقصى الاصول الاصلية واشتمل في الفوائد الجليلة والنكات الدقيقة والتنبيهات الرشيقة

الشريفة فجاء بحمد الله المنتهى في علم الاعراب ومنهلا يستقي من هو منه على اوثق الاسباب الا

انه لدقة معانيه ورقة مبانيه جل عن مبلغ ايدي المبتدئين وكان بمنزلة من لم يكن على سبيل البيان

فسألني بعض احباب الاصحاب من انجاب الطلاب شرح الله صدره وسهل امره ان اشرح ثانيا ولو كيلا

ومتوانيا شرحا مختصرا يحل متن الكتاب وجازة وعدم الاطناب مقتصرا على حل الاعراب الامان

لم تبعا لطرد الباب فاسعفت مسؤوله وحققت مأموله وتركت اكثر التعليلات في القواعد الوضعيات

وذكرت فيه بعض الغاز النحوية تشويقا لمن يرغب في الاحجية وجعلت اللقب منبئا عن النسب فنقف

من نسبة ستمته وبيت بذلك الصغر فسميته بالفوائد البهية في شرح فوائد الصمدية نصر الله بها من

يشاء وهو على ما نقول وكيل ومنه الاستعانة وبانعامه عليه التعويل قال المصنف قدس الله روحه

بعد البسملة احسن كلمة يبتدئ بها الكلام وخير خبر يختتم به المرام حمدك اللهم على جزيل الانعام

والصلوة والسلام على سيد الانام وآله البررة الكرام سيما ابن عمه علي الذي بضرب علما الاسلام

وبرغم المسرة الاصنام جازم اعناق النواصب اللئام وواضع علم النحو لحفظ الكلام **وبعد** فهذه فوائد

الصمدية في علم العربية حوت من هذا الفن ما نفعه اعم ومعرفته للمبتدئين اهم وتضمنت فوائد

جليلة في قوانين الاعراب وغرائب لم يطلع عليها الا اولو الالباب وضعتها للاخ الاعز عبد الصمد

جعله الله من العلماء العاملين ونفع بها جميع المؤمنين ورتبتها على خمس حدائق اولها

في تعريف الفن وبيان موضوعه وغايته وغيرها مما يقرب من المقدمة والثانية فيما يتعلق بالا

الاسماء والثالثة في الافعال والرابعة في الجمل والخامسة في المفردات الحديقة الاولى

ذات الشجر والنخل شبه بها مقاصد الكتاب في النفع والاثمار الحد بقدر الاولى فيما اردت تقديم
لانه مقدمة او كالمقدمة غرة خبر لمبتدء محذوف كنظائره الاتية وغرة الشهر اوله وغرة الجبهة
بياضها النحو علم بقوانين الفاظ لغة العرب وقواعدها فخرج العلم بغير القوانين وبقوانين غير
الفاظ والالفاظ غير العرب ودخل الصرف والمعاني والبيان وخرجت بقوله من حيث الاعراب
والبناء لان قوانينها متعلقة بابنية الالفاظ وصيغها او كيفية تادية المراد بها وتطبيقها المقتضى
الحال لا باعرابها وبنائها ولذا امتنع النحو بان فائدته حفظ اللسان عن الخطاء في المقال اعرابا وبناء
بل حفظ الذهن ايضا عن الخطاء في فهم المراد بالفاظ المسبب عن الخطاء في الاعراب والبناء لاختلافه
باختلافهما ثم موضوع كل علم ما يبحث فيه عن الاحوال اللاحقة له او لمساويه وموضوع هذا النحو الكلمة
والكلام كلاهما على الاصح فالكلمة المعهودة الواحدة اي جنسها لفظ يصح ان يتلفظ به حقيقة كزيد
او حكما كالضمير المستتر فان التلفظ بعامله في حكم التلفظ به ايضا وانما لم يقل لفظة لانه احصر ولانه
مصدر في الاصل واذا اريد به الملفوظ فلا يحتمل التانيث لاستواء مذكره ومؤنثه كهند عدل موضوع
مفرد فخرج اللفظ المهمل نحو دير مما لم يوضع لمعنى والموضوع المركب وهو ما يدل جزءه على جزء معناه
كغلام زيد وقائم ودخل نحو عبد الله علما لانه مفرد وقيل الحق اجرا انسب بقواعدهم لانه كلمتان ولذا يعرب
باعرابين وفيه نظر اذ الحق انه كلمة لاتحاد الوضع والموضوع له فانه لا يتصور في اكثر من كلمة وانما
لساهموا في اجرائه مجرى كلمتين في الاعراب ابقاء له على ما كان عليه قبل العلمية الى الهيئة الاصلية
كما فعل عكسه في نحو قائمة باجرائهما مجرى واحدة في الاعراب لشدة امتزاجهما وعدم استقلال التاء
وهي اسم وفعل وحرف لا غيرها للاستقراء ولانها ان استقلت في الكلام لدلالة على معناها فاما ان تقترن

باحد الازمنة الثلثة اولا الاول الفعل والثاني الاسم والاخير في الكلام لفظ مفيد الفائدة
تامة بحيث يصح السكوت عليه بالاسناد فخرج نحو غلام زيد وضاربه لعدم الفائدة وهو لتوقفه
على الاسناد يتوقف على مسند اليه ولا يصلح له الا الاسم وكذا لا يتاتى الكلام ولا يحصل الا في
اسمين احدهما مسند الى الاخر كزيد قائم واضارب ومضروب الزيدان وهيهات العقيق وان نصويا
ولها اربع صور المبتدء وخبر كزيد قائم والمبتدء والفاعل او نائبه الساد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران واسم فعل نحو هيهات
خبر لكم او فعل واسم مرفوع به كقام او قتل زيد وقمر او بالابتداء كزيد قام ولا يحصل من فعلين او فعل
وحرف لعدم المسند اليه ولا من حرف واسم لعدم المسند اليه ان جعل الاسم مسندا او عدم المسند ان
جعل الاسم مسندا اليه ولا من حرفين لعدمهما ايضاح الاسم المعهود كلمة معناها مستقل بالمفهومية
منها بلا ضم وضميمة غير مقترن في الوضع باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال فخرج
الحرف بقيد الاستقلال والفعل بعدم الاقتران ودخل اسم الفعل بالوضع لانه مجاز فمعنى
الفعل نقل اليه عن المصدر كصه وهيهات واما المنقول عن الجار والمجرور كعليك وامامك
فمركب وضعا والتبس اسما ولا كلمة واما نحو الصبوح والغبوق فهو وان كان مقترنا بالزمان لكنه لا يقترن
باحدها من حيث انه احدها فدخل بقيد الثلثة والحيثية المعتبرة في التعريفات ويختص الاسم بجواز
الاخبار عنه وبالجر سواء كان بالحرف او الاضافة وال اي ال التعريف والتنوين وهو نون ساكنة
ملفوظة غير مكتوبة لتدل على تمكن الاسم في الاعراب ويسمى تنوين التمكن والصرف او على ابهامه
ويسمى تنوين التنكير او لتخلف عن محذوف من نحو جوار فجاء عند سيبويه او مضاف اليه
كحينئذ ويسمى تنوين العوض او لمقابلة نحو مسلمات نون الاعراب في نحو مسلمين ويسمى تنوين المقابلة
واما تنوين الترنم وهو ما يلحق الروي وهو اخر القافية بدلا من حرف الاطلاق للترنم او تركه فلا يختص

بالاسم بل يلحق الفعل والحرف ايضا فان لم يكن الروي مطلقا يسمى تنوينا غاليا لتجاوزه عن حد الوزن

نقد الفوائد الزمخشري فيها بقوله اجري عن تنوين يجامع لام التعريف ولا بدخول على الفعل من الحرف

والندا بحرف نائب مناب ادعو كيا زيد اذ المنادى مفعول به معنى فلا يصلح له الفعل والحرف واما نحو

يا ليت ويا اسجدوا فعلى حذف المنادى او تجريدها عن النداء وجعلها لمجرد التنبيه والتثنية والجمع في نحو

زيدان وزيدون واما في نحو ضربا وضربوا فالفعل باق على وحدته اذ لم يقصد تكثير مفهومه وانما وقع

التكثير بالتثنية والجمع على ضمير الفاعل وهو اسم فهذه الامور الستة هي خواص نوع الاسم لا توجد الا فيه

فلا يجب جواز وجودها في كل فرد منه ولا يضر امتناع البعض في بعض كالتنوين في المضاف وذي اللام

والاضافة في الاعلام والفعل كلمة معناه مستقل بالمفهومية منها بلا ضميمة مقترن بالوضع

باحدها اي باحد الازمنة الثلثة سواء اقترن بواحد منها ايضا كالمضارع على المشهور من اشتراكه

بين الحال والاستقبال او لا كالماضي فخرج الحرف بالاستقلال والاسم بالاقتران واسم الفعل

بالوضع ودخل به نحو عسى مما انسلخ عن الزمان وخرج بالثلثة وحدها نحو الصبوح والغبوق

والتعشي ويختص الفعل بقد ولم بالمعنى المقدم لامتناع دخول لم على غير المضارع وقد على الفعل

الانشائي والجامد والحرف كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية بل يحتاج في فهمه الى ضميمة فخرج

كلا اخويه بعدم الاستقلال فتم حده جعل صنيع الكتاب ادخل بقوله ولا مقترن باحد الازمنة

الثلثة توضيحا لماهية الحرف لا تتميما للحد ولفظ لا تاكيد للنفي المفهوم من لفظ غير فان قيل

يفهم معنى الظرفية من كلمة في مجردة عن ضميمة المتعلق قلنا ليس معناها الظرفية العامة المطلقة

المفهومة منها مجردة بل معناها ظرفية خاصة فانها وضعت لكل ظرفية خاصة من افراد تلك

قوله التنوين عليه وهو في الاصل مصدر نونت الكلمة اذا الحقتها نونا ثم غلب على نون تثبت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة فخرج بقولنا لا خطا ساير النونات المزيدة ساكنة او غيرها لثبوتها خطا وهذا الحد احسن الحدود واخصرها كما قيل وانواعه ستة على المشهور المختص بالاسم منها اربعة الاول تنوين التمكن وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف مما عدا الجمع بالالف والتاء والجمع غير المنصرف اعلاما بقائه على اصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الامكنية ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل وبعض الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وسيبويه اخر وزعم بعضهم ان تنوين رجل للتنكير ورده ابن الحاجب ببقائه بعد جعله علما قال الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فايدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكين انتهى وعلى هذا يكون تنوين التنكير المختص بالمبنيات واسم الفعل هو المتمحض للدلالة على التنكير كما قال بعضهم الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بالالف والتاء كمسلمات جعل في مقابلة النون في جمع المذكر السالم اذ ليس للتمكين والا لم يثبت مع التسمية به كعرفات وتنوين التمكين لا يجامع العلمية ولا للتنكير لانه انما يلحق المبنيات كما مر ولا عوضا عن المضاف اليه اذ لا اضافة ولا عن الفتحة نصبا كما قيل والا لم يوجد في الرفع والجر على ان الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني فتعين كونه للمقابلة وهو مع هذا مطلب يمكن اعتباره الرابع تنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا عن حرف اصلي او زايد او مضاف اليه مفرد او جملة فالاول كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح وهو مذهب سيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحتها النايبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف كما ظن بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش لانه ذكر بدل فان تنوينه عوض عن الالف كجنادل قاله ابن مالك تبعا لابن هشام والاظهر ان التقدير وهذا الجر بالكسرة الثالث تنوين كل وبعض اذا حذف مضافهما نحو كل في فلك فضلنا بعضهم على بعض اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والمحققون على ان التنوين في ذلك للتمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه الرابع اللاحق لاذ في نحو وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ بلغت الروح الحلقوم فحذفت الجملة المضاف اليها تخفيفا وعوض عنها التنوين وكسرت الذال للساكنين وقال الاخفش هو للتمكين والكسرة اعراب المضاف اليه وانما اختص الاسم بهذه الاقسام الاربعة من التنوين لانها معان لا توجد الا فيه واما النوعان الاخران فاحدهما تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بالاتيان بحرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء في انشاد كثير من تميم كقوله وقولي ان اصبت لقد اصابن وكذا الاعاريض المصرعة والمقفاة كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلن والفرق بين التقفية والتصريع ان التقفية على المشهور جعل العروض الموافق للضرب في الزنة موافقا له في الروي والتصريع جعل العروض الذي حقه ان يخالف الضرب في الوزن موافقا له فيه والعروض اسم لاخر جزء في النصف الاول من البيت والضرب اسم لاخر جزء من البيت والروي الحرف الذي تعزى اليه القصيدة واما القافية فالمختار عندهم من اقوال السبعة انها عبارة عن المتحرك قبل الساكنين اخر البيت وما بينهما كما قرر في محله وظاهر كلام جماعة ان هذا التنوين محصل للترنم وبه صرح ابن يعيش زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وتبعه السيد في شرح اللباب فقال هذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم انتهى وعلى هذا تكون تسميته بتنوين الترنم حقيقة والمحققون على انه جيء به لقطع الترنم الحاصل من حروف الاطلاق لقبولها مد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون بدلا منها لقطعه فعلى هذا تكون تسميته مجازا من باب الحذف اي تنوين ترك الترنم او من باب التفاؤل [illegible] قال ابن عقيل وهو مبني على ان القدرية [illegible] ابن هشام ان قول ابن عقيل ليس بشيء لان القدرية اثبتوا القدر لانفسهم [illegible] وكلام ابن عقيل على الاول نبه عليه الشمني في حاشية المغني الثاني تنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة [illegible] كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن [illegible] وفايدته الفرق بين الوقف والوصل [illegible] خطا ووقفا وحذفهما في الوصل [illegible] وزاد بعضهم تنوين الضرورة [illegible] ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة والمنادى المفرد كقوله سلام الله يا مطر عليها [illegible] وتنوين الشذوذ كقول بعضهم هؤلاء قومك [illegible] وتنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة [illegible] وتنوين المنادى [illegible] فيكون الاقسام على هذا عشرة ونظمها بعضهم فقال اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم او احك اضطر غال وما همزا [illegible] حاشية سيد علي خان كبير [illegible]

الاول من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرة وبما بعده بقية المعارف وهو نوعان كما علمت شخصي وجنسي فالشخصي ما له نوعان اولو العلم كزيد وخرنق وما يؤلف كالقبائل
كقرن والبلاد كعدن والخيل كلاحق والابل كشدقم والبقر كعرار والغنم كهيلة والكلاب كواشق وينقسم الى مرتجل وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقل اما من اسم كسعاد وفقعس موهبة منقول وهو الغالب
وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقل اما من اسم عين كاسد وثور او اسم معنى كفضل وزيد او من مشتق اما وصف لفاعل كحارث وحاتم وحسن او لمفعول كمنصور ومحمد او غير ذلك وما وقع لابن معط في الفية
من ان محمدا مرتجل حيث قال ثم الذي ... من مفرد امرتجل مثاله محمدا فهو ظاهر واما من فعل اما من ماض كشمر وكعب او مضارع كيشكر وتغلب ادام كاصمت وكرت ميم المسموع في الامر ثم لان الاعلام
كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما قيل وشمس ابي مالك شمس ثم الشيء واما من جملة اما فعلية كتأبط شرا او اسمية كزيد منطلق وليس بمسموع ولكنهم قالوه ثم التقسيم الى مرتجل ومنقول هو رأي الاكثرين
وقيل الاعلام كلها منقولة ولا شيء يقرر جهل اصلها فيقول وهو ظاهر مذهب سيبويه وقيل كلها مرتجل وهو رأي الزجاج والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل الى هذا وموافقتها للنكرات
بالوضع لا بالقصد قالوا والتقسيم انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب والا فاما هو علم بالغلبة لا منقول ولا مرتجل ثم الى مفرد مذكر كزيد وهند والى مركب وهو ثلاثة انواع مركب اسنادي كبرق نحره وشاب
قرناها وحكمه الحكاية كقوله كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب ومزجي وهو كل اسمين جعلا كاواحد او نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث فيبنى الاول على الفتح ما لم يكن آخره ياء ففيه
على السكون كبعلبك ومعدي كرب واما الثاني فيعرب ما لم يكن اسم صوت كويه عند سيبويه فيبنى على الكسر واضافي وهو الغالب وهو كل اسمين ما نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبد الله وابي سعيد وحكمه
ان يجرى الاول بحسب العوامل ويجرى الثاني بالاضافة والعلم الجنسي ما له ثلاثة انواع اعيان لا تؤلف كالسباع والحشرات كاسامة للاسد وام عريط للعقرب واعيان تؤلف كهيان ابن بيان
للمجهول العين والنسب وابي المضا للفرس وامور معنوية كسبحان للتسبيح وبسار للميسرة وبرة للمبرة وفجار للفجرة ثم العلم باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم
كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كالمصطفى والمرتضى وتاج الدين في المدح وقفة وبطة وعائذ الكلب في الذم او كنية وهو ما صدر باب وام كابي الحسن وام كلثوم وابي المضا للفرس وام عريط للعقرب
وزاد الرضي او ابن او بنت كابن اوى وبنت وردان قال والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه المكنى بمعناه بل بعدم التصريح بالاسم
فان بعض النفوس تأنف ان تخاطب باسمها وردة بعضهم بقول الشاعر اقصدت ابا المحاسن كي اراه لشوق كان يجذبني اليه فلما ان رايت رايت فردا ولم ار من بنيه ابا لديه قال فلا غلط
في الكنية اذ كنت عليه من المعنى الاصلي وسلب عن المكنى بها واجيب بانه لعل مراد الرضي ان الكنية من حيث انها كنية لا يعظم المكنى بها الا اطلقا وافادتها التعظيم فيما ذكر ليس من حيث انها كنية بل
بخصوص المادة فلا اعتراض فيتأمل وقد ... في الفية بكنية علم وجرى في اللقب وقيل في تبت يدا ابي لهب انه تكنية او الاسم ابوه في وجهه او للاسم عبد العزى وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن
لامير المؤمنين علي عليه السلام وقد يكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك كابي القسم

٩

الظرفية العامة كما بين في محله والخاصة لا تفهم الا بذكر متعلق خاص معها لان المعنى النسبي يكون
عاما مع عموم متعلقه وخاصا بخصوصها ويعرف الحرف عن اخويه بعدم قبول شيء من خواص اخويه
لان الكلمة اذا لم يقبل شيئا من علامات الاسم والفعل مطلقا لم تكن منهما فتعين للحرفية للمرور من الحصر
في الثلاثة تقسيم الاسم ان وضع لذات اي شيء قائم بنفسه فاسم عين اي ذات كزيد ورجل وضارب
وضع لحدث اي معنى مصدري قائم بغيره فاسم معنى ويسمى مصدرا ايضا كضرب وصوت او وضع لمنسوب لشيء
مبهم ينسب اليه حدث معين بنسبة تقييدية غير تامة فمشتق غير جامد فان وضع لمصدر الحدث عنه فاسم فاعل
او ما ثبت له فصفة مشبهة كحسن او ما وقع عليه فاسم مفعول كمضروب وما انكر منه فصيغة
مبالغة كطلام او ما وقع به فاسم آلة كمقراض او فيه فاسم مكان او زمان كمبعث وما له فضل على غيره
في الاتصاف بذلك الحدث فاسم تفضيل كاعلم وايضا ان وضع الاسم لشيء معين ليستعمل فيه بعينه فمعرفة
سواء وضع لمعين خاص بخصوصه كالعلم او لاي معين كان من افراد نوع معين كالضمير وهي سبعة الاول
العلم وهو ما وضع لمعين خاص بخصوصه شخصا كان كزيد او جنسا كاسامة لجنس الاسد ويسمى الاول
علم الشخص والثاني علم الجنس ويعرف بنص اهل اللغة او انتصاب الحال عنه او منع صرفه بعلة ولحوق غير
العلمية او امتناعه عن الاضافة وال فان صدر باب وام فكنية كابي الحسن وام سلمة والا فان افاد بوضع
سابق مدحا كمرتضى او ذما كبطة فلقب والا فاسم كزيد وقد ينكر بتأويله بالمسمى به نحو كم زيد كريم لقيته
او بوصف اشتهر به كلكل فرعون موسى الثاني والمعرف باللام نحو الرجل فان اريد به الجنس من حيث هو هو فال
جنسية نحو الرجل خير من المرأة او من حيث تحققه في ضمن كل افراده فاستغراقية نحو الانسان ناطق او

او بعضها المبهم فللعهد الذهني كادخل السوق حيث لا معهود معين في الخارج بين المخاطبين والمعين
في الخارج فللعهد الخارجي كالرجل المعين معهود بينهما الثالث اسم الاشارة نحو ذا المفرد مذكر الرابع
الاسم الموصول نحو الذي كذلك الخامس المضمر نحو هو مثلها وسياتي بيان هذه الثلثة في مباحثها السادس
المضاف الى احدها اى المذكورات اضافة معنوية تفيد معنى كم يكن حاصلا قبلها ولو بواسطة او اكثر كغلام
ابن اخيك السابع المعرف بالنداء كيا رجل ولم يقل المنادى ليخرج منه نحو يا رجلا خذ بيدي لانه نكرة كما يأتي ونحو
يا زيد لتعريفه بالعلمية قبل النداء في الاصح وان اراد وضع به والاوضع لشئ بعينه فنكرة كرجل وضارب ولم
الاسم ان وجد فيه علامة التانيث وهي الالف المقصورة والممدودة وتاء نحو قائمة دون اخت وبنت مسلمات خلافا
للكوفيين لانها في اخت وبنت بدل من الواو المحذوفة وفي مسلمات علامة جمع الالف جمع للمؤنث الا ان اختصاصها
بالمؤنث اغنى عن علامة التانيث فان قلت من اين يعلم انها ليست تاء التانيث قلت من انها لا تنقلب هاء
وقفا وقد العز ذلك الزمخشري بقوله اخبرني عن نسب بعيني ما هو وتانيث بتاء ليس بتانيث ولو تقدير بان تقدير
فيه تاء التانيث كناقة ونار فان اصلها نارة بدليل نويرة فمؤنث والا يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا
ولا تقديرا فمذكر كزيد والمؤنث ان كان حيوانا ذا فرج فمؤنث حقيقي سواء ظهرت علامة التانيث كناقة
ام لا كزينب والا يكن ذا فرج فمؤنث لفظي ظهرت علامته كرهبة ام لا كنار تقسيم اخر الفعل ان اقترن معنا
بزمان سابق على زمان التكلم وضعا فماض كقام ليخرج المقترن بغيره مطلقا كالمضارع او بها لكن لا وضعا
نحو لم تقم لانه لم تقلب معنى المضارع الى الماضي ودخل ان تقتضى لانهما الماضي وضعا وان قلبهما حرف الشرط
الى الاستقبال ويختص الماضي بلحوق احدى التاءات الاربع احدها تاء التانيث الجزئية الساكنة وضعا وهي
تلحق الفعل المتصرف والجامد الا حبذا فعل المدح وعدا وخلا وحاشا في الاستثناء وقد تتحرك لالتقاء الساكنين

والثلاثة البواقي ضمائر الفاعل المتكلم كقمت بضم التاء او المخاطب كقمت بفتحها او المخاطبة كقمت بكسرها
او يقترن بزمان مستقبل بكسر الباء او فتحها او بزمان حال المتكلم وضعا فمضارع بكسر الراء وهو مشترك
بينهما في المشهور وقيل حقيقة او مجاز ويختص المضارع بالسين وسوف الموضوعتين لتخليص الاستقبال
ولم واخواتها واحدى الزوائد الاربع هي حروف انيت اى همزة المتكلم وحده ونون المتكلم مع غيره وياء الغائب
والغائبات وتاء المخاطب والغائبة او يقترن بالحال فقط وضعا فامر فخرج افواه وتقبل الامر مقترن بالمستقبل
فقط وهو الحق لانه وضع لطلب حادث في الحال متعلق بايقاع المخاطب المطلوب في الاستقبال وهو الحدث
الموضوع له الامر والطلب من يتوجه كالاخبار في اخويه ويعرف الامر عن غيره بفهم معنى الامر منه بنفسه وهو طلب
ايقاع الفعل لكن لا بد في الامر مع ذلك من قبوله احدى نوني التاكيد الثقيلة والخفيفة فلو لم يقبل احدهما
لم يكن فعل امر فان فهم منه معنى الامر كان اسم فعل كنزال بمعنى انزل بنصرة الماضي مبني لان الاصل في
الفعل البناء وبني على الحركة لمشابهته للمضارع بوقوعه خبرا وصفة وصلة وشرطا وجزاء وعلى الفتح
لانه اخف الحركات الا اذا كان اخره الفا لانه يبنى على السكون لتعذر تحريك الالف مع بقائه الفا كرمى وغزا
وفاقا للتفتازاني في شرح تصريف الزنجاني وخلافا للاكثر لانه عندهم مبني على الفتح تقديرا او اتصل به ضمير
رفع اي مرفوع متحرك كضربت مثلث التاء وضربن وضربنا فيبنى على السكون كراهة توالي اربع حركات فيما هو
بمنزلة كلمة واحدة فان الفاعل لشدة اتصاله بالفعل لفظا ومعنى كان جزء منه ولذا لم يسكن مع الضمير المنصوب
كضربك لانه مفعول ليس كالجزء منه او اتصل به واو الجمع فيبنى لمجانسة الواو على ضم ظاهر كضربوا او مقدر كرموا
وغزوا والفعل المضارع معرب لمشابهته لاسم الفاعل لفظا في عدد الحروف والحركات والسكنات وترتيبها
ولوقوعه محله صفة وصلة وخبرا لكن اذا اتصل به نون جماعة الاناث كيقمن بني على السكون لشبهه له

بالماضي المتصل بنون النسوة او نون التاكيد خفيفة او ثقيلة مباشرة اى متصلة بالمضارع بني على الفتح

كيضربن لان علة اعرابه وهي مشابهة الاسم الفاعل تضعف بلحوق نون الاناث والتاكيد المختصين بالفعل

والا يتصل به النونان سواء تجرد عنهما كيقوم او اتصل بالثاني مع الفاصل بينهما ولو تقديرا كيضربان وتضربن

وتضربن فمرفوع معرب للمشابهة المتقدمة ان تجرد عن كل ناصب وكل جازم والا يتجرد عنهما فمنصوب مع ناصبه

او مجزوم مع جازمه وفعل الامر يبنى كما هو اصل الفعل على ما يجزم به مضارعه فللمضاعف يجوز فتحه وكسره مع

الادغام وسكونه مع فكه ان كان مفتوح العين او مكسورها والا فالحركات الثلث مع ادغامه والسكون مع فكه

كمد مثلثا وامدد ساكنا ومع نون الاناث يبنى الامر منه على حذفه كاضربا واغزوا واضربوا واغزوا واضربي واغزي

وعلى السكون في الواحد وجمع الاناث ان كان اخره صحيحا كاضرب وقم وعد واضربن وقلن وعدن وعلى حذف حرف

العلة من الواحد ان كان اخره معتلا كاغز وادم واخش فان كان فاؤه واوا وحذفت من مضارعه وجوبا الكسر

عينه بقي على حرف واحد وصلا وتلحقه الهاء وقفا كقره من وقى وره من رأى ثم ان وقع الامر من راى بعد ساكن

من كلمة اخرى نقلت حركة الهمزة اليه وحذفت على قياس تخفيف الهمزة بالنقل في نحو قل الله فتقول قل يا جزء

هند قالت بحير يتقدم الجزاء على هند فلا يبقى او من فعل امر سوى كسر فيه في لفظ اخر وهذا اما القوة بعضهم بقوله

لما فعل او جاز الحذف سوى حركة تبقى على اللسان وقال الاندلسي ملغزا فيه شعر ما كلمات اربع نحوية

جمعن في مرنين اللحية كانه اجتمع في كل فعلا امر وضميرا هما المستكنان فيهما وقال البغي في اى قول ياخاة

اللة حركة قامت مقام الجملة وعليه تقول يا زيد على هند او يا هند بابقاء الحركة وياء الضمير الذي كان فيه

بفعل الامر المحذوف نايبة الاعراب لغة الاظهار والبيان وعرفا اثر حركة او حرف او جزم او حذف يجلبه

الكلام والعامل تاءاعلا ورفي اخر متعلق بيجلبه اى العامل يحدثه في اخر حروف الكلمة المعربة له سواء كان اخره تحقيقا

قوله فان لفظ من قبيل المحلى على ابالمحل على قدر الامكان وذلك في ثلثة مواضع اولها في المجرور بمن الزائدة الاستغراقية نحو ما جاءني من احد الا زيد فزيد مرفوع على البدلية من محل احد
لانه في موضع الرفع على انه فاعل لتعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لان من وضعت لتفيد ان النفي شامل لجميع افراد المجرور بها لو ابدلت المجرور نحو ما جاءني رجل او كان المجرور
ما بعد الا نحو ما جاءني من رجل الا امرأة والا فقضيته لا يقع بعد الا من التنفي ومع بطلان النفي لا يتاتى ان يكون شاملا للافراد ابدا ولا يجوز الابدال على اللفظ ايضا على مذهب الا خفش
وان جوز زيادة من في الموجب مطلقا نحو ما كان من احد لان الكلام في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يجاب بان لا ينافي المجرور بالباء الزائدة نحو ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبا
به فشيئا منصوب على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب لتعذر الابدال من لفظ المجرور بها ليكن لان الباء وضعت لتاكيد نفي المجرور بها فلو ابدل المجرور مباشرا كما مر او نحو ما ابنه
لها الى ما زيد بقائم ولا قاعد وقد تقرر ان الا مبطلة لما تقدمها من نفي واذا ابطل فلم يذكر الثالث اسم لا التبرئة نحو لا اله الا الله فاسم الجلالة مرفوع على البدلية من محل لا لتعذر
الابدال على لفظ اسم لا المفردة لانه لا تقدر عاملة بعد الا لانها لا تعمل في معرفة ولا تعمل في المنفي لانها عاملة للنفي وقد انتقض بالا ولا يرد نحو ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به
النفي فيتم بالا لان لا انما عملت للنفي فلا تقدر عاملة الا مع وجوده وهو مع الا مفقود كما عرفت فبطل تقديرها بعدها الى انها عملة للفعلية لا للنفي فهي بمنزلة ما ولو كان جميعا يجوز ذلك
انه ليس الا شيئا لا يعبا به على البدل لان ابطال لا للنفي ولا للعمل والنفي جميعا ولان الجر لا يصح تقديرها بعد الا وما لانت ليس في معنى النفي لو توهم انها مبنية لان العمل من
لا الا بعد عملها والفعلية والفعلية اذا قلت مجردة عن النفي لم يتعذر العمل ولكن لما لاح انفكاكها عن النفي متعذرا توهم ان النفي متعذر قال ابن ابي حمد فامتنعت في المبدل منه اسم الجلالة
ما هو نفيض مع الا هو اسمها لا انها في موضع بالابتداء عند سيبويه وقيل هو اسم لا باعتبار محل الاسم قبل دخول لا فتقرر الابدال من الخبر كما قال الرضي في باب ان والفاء من
لانه في موضع رفع بالابتدائية وهو قول الاكثرين وينقل عليه ان اسمها ان اعتبر محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا فقد زال بدخول الناسخ كما قال الرضي في باب ان وان من
ان الاسم في البدل صحيح فوله محل اسم لا معه او منه متعذر واجاب عن هذا ابن هشام بانه يدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان يحلها ولكن يذكر في بحث كنفي انه موجود
انتهى ويتعقبه الدماميني بان هذا خروج عن فرض المسئلة لان الاستثناء ان ما واد على التوالي بان الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله وعلى تقولوا بدل من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا
رافعا لا شكال انتهى قلت وليتم ما اجاب به ابن هشام قول مستقل كما عرفت قال به جماعة وحكاه في الهمع فيكون اعراضه لما يخص بيان التوالي واجاب الشلوبين عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على
توهم الكلام اخر فاذا قلت لا اله فيه الا الله فح الابدال لانه على توهم انه الا زيد او الا زيد وكذا يقال في كلمة الشهادة وهي في معنى نفي الوجود اله الا الله فيتضح الابدال وهذا جواب في الاشكال في
كما لا يخفى وقيل المبدل منه هو الضمير المستتر في خبر المقدر العائد على اسم لا فيكون الاتباع ح على اللفظ لا على المحل قال ناظر الجيش في شرح التسهيل وهذا فيه ابدال من الاقرب ولانه لا داعي
على الاتباع على المحل مع امكانه على اللفظ انتهى فان قيل ان قدرت الخبر في كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه الا نفي وجود الاله سوى الله تعالى من الالهة لا نفي امكان وجوده وان قدرت ممكن لا بد من
لا يلزم منه الا اثبات امكان الوجود له تعالى لا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود لما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى وعلى
الا ان الجزم بنفي الامكان عن غيره تعالى وعلى الثاني لم يلزم اثبات الوجود له تعالى قلت اجاب الزمخشري في بعض تاليفه عن هذا بان نفي المرفوع بعد لا مبتدأ والا الله خبر والاصل في كلمة الشهادة
الله اله فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدأ وتركبت لا مع الخبر انتهى قال ابن هشام فيهم لم يقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم [illegible]
جر المبتدأ فان قال ان لا عاملة فيه ليس لما فلا متمنع وان تقدم الخبر ولا انفصال النفي ويعزى اصل البرهاني انتهى واجاب بعضهم بان كلمة الشهادة نزلت في التوحيد بالنظر الى المعنى
المعنوي اللغوي لان التقدير لم يخل عن احد الامرين وقد عرفت انه لا يتم وانما تفيد كلمة الشهادة تامة اذا ارتفع التوحيد لانه قد صارت علم على الشرع ومنهم من اجاب بتقدير
كل من موجود ممكن قبل الا او بعده قال بعض المحققين وتحقيق الجواب على التقديرين ان المراد بالالهة في هذه الكلمة هو المعبود بالحق والمعبود بالحق لا يكون الا واجب الوجود
ومحال ان يحيي واجب الوجود في عالم الامكان فان قلنا لا اله موجود الا الله لزم نفي امكان الالهة وان قلنا لا اله ممكن الا الله لزم وجود الله تعالى لان الحق لا يكون الا واجب الوجود في
ابتة الامكان وهذا تحقيق عبد اللطيف على الشرح كبير
من كبير

الكلام والعامل فاعلا وفي اخر متعلق بجلب [illegible]

ام ظاهر الكل الحرث نهيه يدنان اصله بدى ولفظا كان الاخر كامر او تقديرا لمانع من ظهوره كما يانى ولا عرا
انواعه اربعة رفع ونصب وخفض بجر كزا وحرف وجزم بسكون او حذف فالاولان يوجدان في الاسم والفعل
والثالث يختص بالاسم وتقدم في عواصم والرابع يختص بالفعل ولما الوقف على الاسم بالسكون فليس اعرابا
والبناء لغة حمل شيء على غيره وعرفا كيفية لا يجلبها عامل بل مستنده الى الواضع فلا يختلف باختلاف
العوامل والمراد الكيفية المشابهة للاعراب في اخر الكلمة وانواعه اربعة ضم وكسر وفتح وسكون وهو
الاصل لخفته ولاصالة عدم الحركة فلا يبنى عليها الا لعلة كامر فالاولان يوجدان في الاسم والحرف
فقط نحو حيث فانه ظرف بنى على الضم وكسره واعرابه لغتان وامس بنى على الكسر في الحجاز بين اذا لم يضف
ولم يعرف بال علم بمصغر واريد به معين وكان ظرفا والا اعرب عندنا اتفاقا في غير الاخير ومنذ حرف
بنى على الضم ولام الجر فانه بكسر مع ياء المتكلم وكل ظاهر غير مستغاث والاخيران يوجدان في كل الثلث
جميعا فالمفتوح من الاسم نحو اين استفهامية وشرطية ومن الفعل قام ومن الحرف سوف والساكن من الاسم
كم استفهامية وخبرية ومن الفعل قم ومن الحرف هل للاستفهام فان قلت ما ذكر ان الاعراب والبناء اثاث
في اخر حروف الكلمة منقوض بالمثنى وجمع المذكر السالم معربين كجا الزيدان والزيدون ومبنيين كيا زيدان
ويا زيدون ولا رجلين ولا ضاربين فان اخرهما النون واثر الاعراب والبناء وهو الالف والواو والياء سابق
على الاخر قلنا النون بنى بهما بمنزلة التنوين في المفرد في نحو زيد فهما لا يخرج بها اخر المفرد عن كونه اخرا فكذا النون فيهما فتى
علم الشيخ نعم قد يتبع ما قبل اخر المعرب في اختلاف بالعوامل نحو امرء وابنم تقول جاء امرء وابنم بضم الراء والنون
ورايت امرءا وابنما بفتحهما ومررت بامرء وابنم بكسرهما لكن الاعراب هو ما على الاخر واما حركة ما قبله فاتباعية
ليست باعراب والعين بعضهم بقوله ما اسم لم يتغير بعامل الا من اخر ثاني المعربين وقال [illegible]

[illegible marginal notes]

هما معربان باعرابين وهو مرده وفتح الراء والنون ابدالغة والاتباع افصح توضيح علامات الرفع اى علامات

اربع لاغير للاستقراء الضمة وهي اصلها والالف والواو والنون وهي تنوب عن الضمة اذا تعذرت

فالضمة تكون في الاسم المفرد اى ما ليس بمثنى ولا مجموع ولا ملحق باحدهما ولا من الاسماء الستة المعربة

بالحروف بقرينة المقابلة كقام زيد احمد وموسى وفي الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفرده بزيادة

او نقص مجردا ومركزا كصوان لصود عرف لعرفة وغلمان لغلام وطرق لطريق ومنه نحو فلك مما جاء

مفردا او جمعا التغير الحركة تقديرا فانه مفردا كقفل وجمعا كاسد جمع اسد وفي الجمع المؤنث السالم فيه

بناء مفرده اى ما كان بالف وتاء كمسلمات سجدات وفي المضارع للمتكلم او المذهب مطلقا سوى الخاطبة والا

في الاسم المثنى وهو ما اى اسم دل على اثنين متغايرين واغنى المتكلم عن ذكرهما المتعاطفين من لفظه

بحيث لو لم يثن لاحتاج الى ذكره مفرده بالعطف فخرج ما لا مفرد له من لفظه نحو كلا واثنان وشفع وزوج

ودخل نحو قمرين من باب التغليب لانه تثنى بعد تصيير المغلب عليه باسم المغلب مجازا مع انه لا يقدح في حد

اذ الحدود للحقائق دون المجاز او في ملحقاته وهي كلا للمذكرين وكلتا للمؤنثين حال كونهما مضافين

الى مضمر كلاهما وكلاهما كلاهما فان اضيفا الى الظاهر فيعربان بالحركات مقدرة واعربهما بنو كنانة

بالحروف مطلقا وبنو حارث بالحركات مطلقا وهما عند الكوفيين مثنيان حقيقيان مفردهما كل بالتشديد

واثنان للمذكرين وفرعاه اثنان في الحجاز وثنتان في تميم سواء اضيفت الى مضمر او ظاهر ام لا

والواو في الجمع المذكر السالم وهو ما كان بواو ونون كقال الزيدون ولا يجمع بهذا الجمع الا مفرد

مذكر عاقل مجرد عن التاء اذا كان فيه احد امرين الاول العلمية مع عدم التركيب الاسنادي والمزجي

والثاني الوصفية مع احد امرين قبول التاء كقائم او الدلالة على التفضيل كاعلم فلا يجمع بالواو والنون نحو

نحو زينب وحايض للتانيث ونحو سابق صفة لفرس وواشق علما للكلب لعدم العقل ونحو طلحة

علما امرا لوجود التاء فانه يجمع بالالف والتاء تغليبا لجانب لفظه على معناه قال الزمخشري فيما

اخبرني عن اسم من اسماء العقلاء لا يجمع الا بالالف والتاء ونحو تابط شرا ومعديكرب لتركيب علما

ونحو جريح وصبور واحمر وسكران للوصفية وعدم الامرين قبول التاء والتفضيل لكنه اذا كان علما

لا يثنى ولا يجمع الا بعد تنكيره بتاويله بالمسمى على الاصح لمنافاة التعدد للعلمية فهي مصححة للجمع وكذلك

وان النها بالتنكير شرط لتحققه وهو غريب وهذا اما الفرق الذي مضى بقوله فنسل ما امر شرطتم وجوده

لحكم فلم نقض النحاة برده فلما وجدنا ذلك الا مع حاصلا منعتم ثبوت الحكم الا بفقده او في ملحقاته وهي

الو وهو اسم جمع مفرده ذو وعشرون وبابه ثلثون الى التسعين ونحو اهلون وارضون مما جمع سالما بالواو

والنون مع فقد بعض الشروط وفي الاسماء الستة وهي ابوه واخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال حال

كونها مفردة امثناة ولا مجموعة وكون الخمسة الاول مكبرة لا مصغرة ومضافة الى غير الياء كما ذكرها هنا

لا اليها كابي واخي لانها كباب غلامي تعرب بحركات مقدرة فان تثنيت فبالالف رفعا والياء نصبا وجرا وان

جمعت الخمسة مكسرة فبالحركات الظاهرة كاباء واخوة او صححت فبالواو والياء كجمع ذو تقول ابون وابين

وابان وابين على لغة النقص وذوا وذوي مال فاذا سقط النون بالاضافة استوى في الخمسة لفظ الجمع

والمفرد تقول هذا ابوك الكريم وهؤلاء ابوك الكرام ورايت ابيك الكرام ومررت بابيك الكرام او الكريم

فالواو والياء حرفا اعراب فقط في الاول وعلامتان للجمع ايضا في الثاني وحمل عليه قول بعضهم الراء بيك

ابراهيم واسمعيل واسحق كما في الصحاح وقوله نقلت اسلموا انا اخوكم وقد الغزه بعضهم بقوله ما كلمة

مفردها وجمعها براو وقد يتماثلان ما جمع نصبه كالجر في مفرده اذ نسا وبانا اراد بالاول نحو ابوك

الكريم وابوك الكرام او جمع ما مر والثاني النصب نحو رايت ابيك الكرام والجر نحو مررت بابيك الكريم
ومثلت لما اثنى رفعه كالنصب في امفرده حيث هما سيان الاول نحو جاء اباك الكريمان والثاني نحو رايت اباك الكريم
والنون في المضارع المتصل به ضمير رفع وضع لمثنى وهو الالف او جمع وهو الواو او لواحدة مخاطبة وهو الياء
نحو يفعلان لغائبين وتفعلان لمخاطبين او لغائبتين او لمخاطبتين ويفعلون لجمع الغائبين وتفعلون
لجمع الحاضرين وتفعلين لحاضرة وتسمى هذه الافعال الخمسة بالامثلة وقال الفارسي هي موتر ولا حرف للاعراب فيها
اذ لو كان النون حرف اعرابها لما حذفت الجازم والناصب وهو مردود بان الضمة في المفرد اعرابها اتفاقا وقد حذفت
بهما وايضا الاعراب حركة كان او حرفا هو ما به اختلاف اخر المعرب باختلاف العوامل فلو التزم ابقائه مع العوامل
المختلفة لم يكن اعرابا اكال وعلامة النصب خمس الفتحة وهي الاصل والالف والياء والكسرة وحذف
النون الاعرابية وهذه فروع تنوب عن الفتحة فالفتحة في الاسم المفرد والجمع المكسر منصرفين كانا ام لا والمضارع
ان اتصل بناصب معربا بالحركة ظاهرة او مقدرة والالف في الاسماء الستة بشروطها السابقة والياء في المثنى
مطلقا والجمع للمذكر السالم وملحقاتهما المتقدمة والكسرة في جمع المؤنث السالم وملحقه اولات مؤنث اولو
وما به سمي من ذات ما جمع بالالف والتاء ثم جعل علما وحذف النون في الافعال الخمسة السالفة اذا دخلها ناصب ولا
يحذف نون الاناث لانه ضمير لا عوض عن رفع المفرد كغيره من نونات المضارع وبذلك يتميز عنها في الاشتراك
وذلك في الموضعين احدهما صيغة جماعة الاناث الغائبات من مضارع الناقص الواوي كيعفون ويدعون
لاشتراكها بينهن وبين جمع المذكر وهي يفعلن على الاول من غير اعلال ويفعون على الاخر بحذف لام الواو
والثاني صيغة جمع الاناث الحاضرة من الناقص اليائي كتخشين وترمين لاشتراكها بينهن وبين واحدتهن
فالجمع على اصله من غير اعلال والواحدة تفعين بحذف لام الياء ومن وقع الاشتراك لفظا حذف النون

وعدها وبهما يحمل قول بعضهم ما كلمة في لفظها واحدها او جمعها قد تبعا قبان كذلك الجمع لفظ
واحد اذكر او انثى لفظان الاول بالثاني والثاني بالاول وعلامة الجر ثلث الكسرة وهي الاصل والياء
والفتحة وهما فرعان للكسرة نائبان عنها فلا ينافي فرعيتهما نيابتهما عن الفتحة في النصب
كما مر فالكسرة في الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين لان غير المنصرف لا ينكر فيهما بالضمة والكسرة والفتحة
على الاصل وفي الجمع المؤنث السالم فهو بالضمة والكسرة والياء في اسماء الستة بالشروط المقدمة فهي بالواو
والالف والياء والمثنى وملحقاته وهي بالالف والياء والفتحة في غير المنصرف فهو بالضمة والفتحة الا
مع ال والاضافة فانه يجر بالكسرة وعلامة الجزم السكون وهو الاصل والحذف اي حذف حرف العلة
او نون الاعراب وهو الفرع فالسكون في غير الافعال الخمسة من المضارع حال كونه صحيحا او هو في عرف
الفن ما كان اخره الذي هو محل الاعراب والبناء صحيحا سواء اعتل عينه او فاؤه او كلاهما ام لا في عرف
التصريف ما صح كله والحذف فيرى المضارع ايضا فيحذف نونه بالجزم ان كان من الخمسة مطلقا وحرف العلة
ان كان معتلا وهو في عرفنا ما اعتل اخره سواء اعتل غيره ام لا وفي الصرف ما اشتمل احد اصوله او اكثر
فان كان حرف العلة بدلا من الهمزة جاز الحذف والابقاء فائدة يجب تقدير الاعراب في المعرب اذا تعذر
ولعسر ظهوره وهو في سبعة مواضع كما هو المشهور فيقدر مطلقا رفعا ونصبا وجرا في الاسم المقصور
وهو ما اخره الف مقصورة لتعذر تحريكها كموسى وعصى ولذا لو نونت المقصور المنصرف تحذف الالف
للساكنين وادخلت التنوين على سابقها كهذا عصى فيكون الاعراب ومحله الذي هو الاخر كلاهما
مقدرين وفيه قال بعضهم ما معرب اعرابه ومحله كلاهما في الوصل محذوفان وفي الاسم المعرب بالحركات
الظاهرة المضاف الى الياء المتكلم كغلامي واخي وصلها ذو جالي ومساجدي لان ما قبل الياء مشغول

بكسرة

المجانسة فلا يقبل غيرها للاعراب ونقدر رفعا ونصبا وجزما في المضارع المتصل اي اللاحق به

نون توكيد غير مباشرة لوجود الفاصل بينهما كيضربانّ بالتشديد اما الرفع فلان علامته النون وقد حذفت

لاستثقال النونات واما النصب والجزم فلان علامتهما وهو حذف النون وان كان حاصلا لكن لما مرّ

من الاستثقال لا لكونه علامة النصب او الجزم فليقدر كونها محذوفة لذلك وفيه نظر ذكرنا في الشرح

ويقدر رفعا وجرا فقط في الاسم المنقوص وهو ما اخره ياء قبلها كسرة كقاضي لثقل الضمة والكسرة

على الياء المكسور ما قبلها فلا يقدر مطلقا مع سكون لعدم الثقل كظبي وكرسي ولا الفتح نصبا مع

كسره لخفته ولو بعد الكسر كرايت قاضيا او القاضي قال صاحب البسيط هذه المسئلة فيما في طيها في

باب جوار وبنون اي لاسم اذا تم لفظه نقص حكمه واذا نقص لفظه تم حكمه والمراد بنقصان لفظه حذف يائه

وبتمام حكمه لحوق التنوين ويقدر رفعا ونصبا فقط في المضارع المعتل بالالف لتعذره نحو يكبر اذا لم

تتصل به احدى النونات الثلث لبنائه مع نون الاناث والمؤكدة المباشرة واعرابه مع نون الاعراب بها

لفظا كيحيى ويخشى وجزمه بحذف الفه فلا تقدير ورفعا فقط في المضارع المعتل بالواو والياء لثقل

الضمة عليهما كيدعو ويرمي واظهرت فتحه نصبا لخفته وجزمه بالحذف ايضا فان قلت ان المصنف لما قال

هنا بتقدير الحركة في المضارع المعتل لم يجز له القول بان جزمه بحذف الحرف كما قال في علامة الجزم اذ الجازم

لا يسقط الحرف مع وجود الحركة ولو مقدرة بل ينبغي ان يقول كسيبويه ومتابعيه بان جزمه باسقاط الحركة

المقدرة وان حذف الحرف ليس بالجازم بل معه للفرق بين صورتي المرفوع والمجزوم رفعا للالتباس

قلت وافق المصنف في ذلك كثيرا من النحاة حيث جزموا بحذف الحرف مع قولهم بتقدير الحركة نظرا الى ظاهر

الحال من عدم الحركة لفظا والى ان حذف الحرف للجزم اولى من حذفه للفرق اذ الاول معهود ومعروف بلا

بخلاف الثاني وضم ابن الحاجب في الكافية قال والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا

والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف انتهى وقال الشيخ ره في شرح ابا جار

عند النحاة حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في

المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة

فحذفها انتهى ولعل المصنف ره اراد بعلامة الجزم ما يعم الاثر الدال عليه سواء كان بالجازم ام معه فلا ينافي

ما في ذكره لسيبويه بان حذف الحرف عنده ايضا علامة للجزم بهذا المعنى والا فلم يكن فارقا فتامل ويقدر رفعا فقط

في جمع المذكر السالم المضاف الى الياء كمسلمي فجاء مسلمي اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء في كلمة مع سكون

السابقة قلبت الواو ياء قياسا وادغمت الياء في الياء وكسرت الميم للمجانسة وقد رفت الواو علامة

للرفع واما النصب والجر فعلامتهما وهي الياء ظاهرة وان عرضها الادغام فنقول مسلمي ابدا لكن الياء

الاولى في الرفع منقلبة وفي غيره على اصلها وتقدر الاعراب في هذه السبعة ايضا فيما حذف اعرابه

كابو القوم وذا الجوم وطايفا البيت في المحكي كمن زيدا بالنصب لمن قال رايت زيدا وبالجر لمن قال مررت

بزيد او بالرفع لحكايته فمن مبتدا مبني والمحكي خبره وهو مرفوع تقديرا وقد اشتغل عن الجر بحرف اعراب

المحكي لفظا من لبلدك على اعراب الخبر المحكي الحذ وقد يقال منها الحكاية المرفوع ومنا للمنصوب ومني للمجرور

وفيه الفرق من قال ما حرف اعراب لمبني وقد ناب عن اسم حل في المكان الحديقة الثانية في ذكر ما

يتعلق بالاسماء وربما يذكر فيها غيره تبعا او باعتبار التعلق بالاسماء بالواسطة الاسم اما

معرب او مبني لانه ان اشبه الحرف في الوضع على حرف او حرفين او عدم استقلال المعنى بالمفهومية

فبني لمشابهته لمبني الاصل ترجيحا لمقتضاها لقوتها على مقتضى اصله وهو الاعراب والا يشبه

للحرف سواء انتفى الشبه عن اصله او شبهه ثم سقط بمعارض كالاضافة ونحوها من خواص الاسم

المضعفة لشبه الحرف المقوية لجانب الاسمية ومقتضاها الذي هو الاعراب فعرب على اصله وحكمه

اختلاف اخره باختلاف العوامل والمعربات انواع الاول ما يرد مرفوعا لا غير والبناء على الضم لقطعه

عن الاضافة المنوية لشبهها له بقبل وبعد اي لا غير مرفوع وهو اربعة الاول الفاعل ورفعه واجب

كنصب المفعول وجاز عكسه شاذا مع الامن من ابهام خلاف المراد كقولهم خرق الثوب المسمار للقطع

بان الخارق هو المسمار لا الثوب وجعل ابن الطراوة قياسا مطردا ومن الغريب ايضا اجتماع جر الفاعل

وسكونه في قول طرفة من سلي نوحين هاج الصبر بكسر الباء وسكون الراء وهو فاعل هاج واصله الصبر

بالجر وقفا عليه بالنقل قال ابن جني في خصايصه كان حقه بعد اسكان اخره ونقل حركته الى ما قبله

ان يكون الباء مضمومة كعضد لانه مرفوع بالفاعلية لكنه جره باضافة الظرف الى الفعل بمعنى المصدر كانه

قال حين هيجان الصبر فنقلت كسرة الراء الى الباء جره بالاضافة مع سكون اخره بالنقل وفيهما الغز

بقولهم ما فاعل للفعل يا من برع جر مع الاسكان خبرا اجتمع والاخر المنصوب بالرافع مفعول اذ ذاك

ندار نفع اردت بالثاني الاول وبالاول الثاني ونبه ايضا الغز بعضهم فقال ما فاعل بالفعل لكن جره

مع السكون فيه ثابتان وقال ايضا ما معرب في لفظه حركة الاعراب والسكون حاصلان وهو اي

الفاعل لغة من صدر عنه الفعل وعرفا ما اي اسم بقرينة الحديقة سواء كان اسما صريحا او مؤولا

اسند اليه العامل فيه الرافع له من فعل او اسمه او معناه او مصدر او مشتق ولو رفعا حكميا كما كان

مجرورا بزايد نحو كفى بالله شهيدا حال كونه ذلك العامل قائما به اي بذلك الاسم ويعرف قيامه به بنحو

وصفه بما وضع لما قام به الحدث كالصفة المشبهة واسم الفاعل سواء صدر الحدث عنه كقام زيد او لا

١٥

كان بكر او كان الاسناد ايجابيا او سلبيا خبريا ام انشائيا كقم زيد ولا تقوم ولا تقم قال ابن

الحاجب في اماليه لا فرق في قيام العامل بفاعله بين ان يكون العامل مثبتا او منفيا او مستفهما

عنه او مشروطا او مامورا به او منهيا عنه لان الغرض ذكر العامل متعلقا بمن هو له على اختلاف الاحكام

المتعلقة به فخرج الخبر لانه مسند والمبتدا لانه مسند اليه لغير عامله ونائب الفاعل لان عامله واقع عليه

غير قائم به وفيه كلام لا يسعه المقام وهو اي الفاعل اما ظاهر او مضمر فالظاهر ظاهر اي بارز لا يستتر

او بين لا يحتاج الى البيان والمضمر قسمان بارز ملفوظ كتاء قمت ومستتر منوي غير ملفوظ كالمنوي

في زيد قام وهو ليس هو بل هو ضمير بارز ولا لفظ للمستتر الا انهم يعبرون عنه بلفظ المنفصل

الحاجة اليه وهذا الاستتار يجب في الفعل في ستة مواضع فيمتنع ابرازه واظهاره وهو المراد بوجوب

الاستتار وهذه المواضع هي فعل الامر الموضوع للواحد المذكر الحاضر كقم دون المؤنث كقومي والمثنى

والجمع كقوما وقوموا وقمن فان الياء والالف والواو والنون ضماير بارزة للفاعل والمضارع المبدو بتاء خطاب

الواحد المذكر كتقوم يا زيد لا تاء الغائب اذ يجوز فيها الاظهار والابراز كتقوم هند او هي والمضارع

المبدو بالهمزة للمتكلم وحده او بالنون له مع غيره كاقوم ونقوم لاثنين او اكثر وفعل الاستثناء المخرج

ما بعده عن حكم ما قبله كخلا وعدا كجاء القوم عدا زيدا ما النصب في مرجع المستتر مذاهب ثلثة تاتي في الحدود

الخامسة وفعل التعجب نحو احسن بزيد لانه في الاصل فعل امر للواحد وان انسلخ عن معنى الامر وما احسن بصيغة

الماضي فان فيه ضميرا عايدا على ما الموصولة او الموصوفة على خلاف ياتي والحق بذلك المذكور غيره ايضا في وجوب

الاستتار نقله الحق ابن هشام نحو زيد قام او يقوم وهند قامت او تقوم والحق خلافه ولذا انسب الحاجة غيره

بل ذلك يجوز استتاره كما مر ولا يجب لجواز اظهاره وابرازه ايضا واما ما يظهر في بعض هذه المواضع الستة

السابقة من ظاهر او ضمير بارز كاقوم انا وتقوم نحن او كلانا فهو تاكيد للمستتر تابع له لا فاعل قائم مقامه

فليس من باب اظهار الفاعل او ابرازه لينافي وجوب استتاره بل من باب تاكيد الفاعل المستتر بظاهر او بارز

كتاكيد البارز بمثله في قمنا نحن فان قلت لعل الامر في الموضعين الاخيرين ايضا كذلك فيكون هو وهي في

الغايب والغايبة تاكيد للفاعل لا فاعلا فانما الفرق بينهما وبين المواضع الستة قلت الفرق ان الفعل فيهما قد

يرفع الظاهر بالفاعلية فعدم وجوب الاستتار فيه ثابت فيجوز جعل البارز ايضا فاعلا بخلاف هذه المواضع

فالعمدة في الباب ملاحظة حكم الاظهار فما يجوز اظهاره لا يجب استتاره وما لا يجوز اظهاره لم يجز ابرازه

ايضا فيعلم انه يجب استتاره وان البارز تاكيد لا فاعل **تبصرة** ويلزم الفعل علامة التانيث وهي تاء متحركة

في اول المضارع وساكنة في اخر الماضي واما نون الاناث وياء المخاطبة فضميران للفاعل لا حرفان لتانيثه

ان كان فاعله اسما ظاهرا حقيقي التانيث غير مفصول عنه باجنبي كقامت او تقوم هند او الهندان

او الهندات او صالحة او صالحتان او الصالحات لا كقول لبيد اذا جاءكم المؤمنات للفصل بالمفعول ولا يعتد بالفصل

بال التعريف لانها كالجزء ونبه الغزي من قال ابن عذ التانيث للفعل الذي هو حتما مع الفصل او كان الفاعل

ضميرا متصلا لغائبة مطلقا سواء كان تانيث حقيقيا كهند قامت او تقوم ام لا نحو السماء انشقت والشمس

طلعت ويستثنى منه المونث اللفظي علما المذكر كطلحة فلا يجوز التانيث له ولا لضميره خلافا للكوفيين ولك الخيار

بين تانيث الفعل وتذكيره اذا كان مع فاعل ظاهر غير مضمر من المونث اللفظي كطلعت او طلع الشمس في التانيث

للمعنى والتذكير للفظ ولكن يترجح مع ثبوت الخيار ذكرها اي علامة التانيث مع الفصل بين الفعل وفاعله

بغير الا الاستثنائية نحو دخلت او دخل الدار هند للفصل بالمفعول فان التانيث على الاصل والتذكير مغتفر

لطول الكلام وبعد الفعل عن فاعله بالفصل ويترجح ايضا مع الخيار تركها مع الفصل بها اي بالا نحو ما قام

١٤

الا امراة مع جواز قامت فان ما بعد الا بدل عن الفاعل المحذوف وهو المستثنى منه وبدل الفاعل فاعل

وفيه الغزي الزمخشري بقوله اخبرني عن فاعل خفي فابدل عن اخر لا يخفى ابدا الاراد بالاول ما يجب استتاره

وبالثاني ما وقع بعد الا ويترجح تركها ايضا مع الخيار في باب نعم وبئس وحبذا وساء نحو نعم المراة هند

مع جواز نعمت هو حرفا التانيث على الاصل والتذكير بتاويل الفاعل بالجنس او لجمود الفعل وعدم تصرفه

وحكم المثنى وما يلحق به في العمل كالمنسوب حكم الفعل في جميع ما مر واما اذا كان الفاعل مثنى او مجموعا

فلا يجوز تثنية الفعل او جمعه لاستلزامهما اجتماع الفاعلين لواحد الا في لغة ضعيفة ليسمونها لغة

اكلوني البراغيث واولها الجمهور بوجوه ابدال الثاني من الضمير او تجريده عن معنى الضمير وجعله حرفا

لعلامة الجمع او التثنية او جعل الثاني مبتدا وجملة خبر مقدما **مسئلة** والاصل الراجح في الفاعل

تقدمه على المفعول بايلائه للعامل لانه كالجزء منه ولكن يجب في ذلك تقدمه اذا خيف اللبس اي التباسه

بالمفعول كضرب غلامي عدوي وهذا هذا فان امن لقرينة لفظية كضربت زيدا هند او معنوية كارضعت

الصغرى الكبرى جاز تاخير الفاعل نحو بلا على القرينة او كان الفاعل ضميرا متصلا بالعامل بارزا او مستترا

والحال ان المفعول متاخر عن الفعل العامل كضربت زيدا وضربت اياه فلو لم يتصل تاخر المفعول عن الفعل

جاز تقديمه على الفعل والفاعل معا كزيدا ضربت ويمتنع تقدم الفاعل اذا اتصل به ضمير راجع الى المفعول

كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه اذ لو قدم الفاعل لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو ممتنع او اتصل

المفعول بفعله اي كان ضميرا متصلا به والحال ان الفاعل هو غير متصل بل ضمير منفصل او اسم ظاهر

كضربك هو او زيد فلو تقدم الفاعل لزم انفصال المفعول مع امكان اتصاله وهو لا يجوز اما مع اتصال

الفاعل ايضا فيجب تقديمه كضربتك وما وقع منهما اي من كل فاعل او مفعول يقع بعد الا او بعد معناها

الذي في انما فانه بمعنى ما والنافية الداخلة على العامل والا الاستثنائية الداخلة على ما بينهما وجب تأخيره
اي الواقعة بعد الا او معناها فان الواقع بعد الا لفظا او معنى هو المحصور فيه الاخر من حيث انه متعلق
العامل حصر صفة في موصوف فلو كان ما بعد الا هو الفاعل انحصر فيه وصف الفاعلية للعامل الواقع على
المفعول المتقدم وان كان المفعول انحصر فيه وصف المفعولية للعامل المسند الى الفاعل السابق فلو تبادلا
مكانا مع بقاء الا في محلها متوسطة بينهما انقلب المعنى فصار المحصور فيه محصورا به والعكس نحو ما ضرب زيد
الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا ولو نعم لو تقدم المتأخر المحصور فيه مع الا جاز فتقول في المثال ما ضرب الا عمرا زيد
ولا ينقلب الحصر الثاني من المرفوعات نائب الفاعل ويسمى مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل لم يذكر فاعله
وهو المفعول معنى قائم مقامه اي مقام الفاعل لفظا ولذا ينسلخ عن لباس المفعولية وهو النصب ويتلبس لباسه
علم الفاعل ويعامل معاملته في الاحكام من اصالة تقدمه على المفعول واتصاله بعامله وكونه كالجزء منه وامتناع
تقدمه عليه والمطابقة بينهما تذكيرا وتأنيثا والجاري بينهما على قياس ما عرفت في الفاعل وغير ذلك ويفترقان
في صيغة الفعل العامل فيهما فان صيغة فعل الفاعل صيغة المعلوم وصيغة فعله فُعِل ويُفعَل بضم اولهما
وكسر عين الاول وفتحها في الثاني اي صيغة المجهول الماضي او المضارع ثلاثيا كان ام غيره فلو اتفق فعلاهما
صورة فيهما مفترقان في الاصل كما في بعض صيغ معتل العين كبعث فان ترجاء معلوما فالتاء فاعل او مجهولا
ايضا فهي نائبة عنه وهذا ما الغزه السخاوي بقوله ما فاعل ان تقل هي فاعل لا تكون مفعولا فانه مصدق
واسم الفاعل ان نطقت بلفظه وعنت مفعولا فانه تحقق مثل الاول بتاء نحو بعث مثلث التاء فان قلت
لبعث العبد فهي فاعل واصله بعت معلوما وان قال العبد بعت فهي مفعول له واصله بعت مجهولا ولكن بعي ويبيعا
وبيعا وبيعوا والثاني نحو مختار ومنقاد مما يتفق اسما فاعل ومفعول لفظا ولا يقع نائب الفاعل ثاني

مفعولي باب علمت ولا ثالث مفاعيل باب اعلمت مطلقا عند القدماء ومع خوف اللبس عند المتأخرين
فيجوز مع الامن فقط اذا كان ثاني الاول مثال الثاني نكرة والبواقي معارف فيعلم ان المنكر هو الجزء
لذا ايضا جاز اعطي درهم زيدا دون اعطي زيد بكرا اذا كان زيد مفعولا ثانيا ماخوذا والبكر للالتباس
بين الاخذ والماخوذ هذا بالنظر الى القياس والا فالجميع متفقون على عدم سماع نيابة غير المفعول الاول
في الباب بن فالاقتصار عليه اولى ولا يقع نائب الفاعل مفعولا له فلا يقال ضرب التأديب ولا مفعولا معه فيه ولا مفعولا
فيهما ولا مفعولا مطلقا للتاكيد ولا حالا ولا تمييزا ولا مستثنى ويقع غيرها مذكورا واذا اجتمعت معمولات صالحة
لنيابة الفاعل كالظرف والجار والمجرور والمفعول غيرها ما تعين المفعول به له نقول ضرب زيد يوم الجمعة امام
الامير ضربا شديدا في المسجد فان لم يكن هناك مفعول به فالجميع من غيره سواء اي متساوية نظرا الى نفسها و
الرجحان منوط بقصد المتكلم هذا اذا لم يكن الجار زائدا ولا كلمة مذ ومنذ ورب والكاف من القسم والاستثناء والا
فيتعين المجرور للنيابة في الاول وغيره في غيره الثالث والرابع من المرفوعات المبتدأ والخبر والمبتدأ هو الاسم
الجامد من غير الصفات المشتقة بقرينة المقابلة سواء كان اسما تحقيقا ام تأويليا المجرد عن كل عامل من
العوامل اللفظية غير زائدة وغير لعل ولولا ونحو بحسبك درهم ورب نحو فانهما بحكم الزوائد في عدم اقتضاء متعلق
حال كون ذلك الاسم مسندا اليه غيره او المبتدأ هو الصفة المشتقة من الفعل كاسم الفاعل والمفعول وا
الصفة المشبهة واسم التفضيل في حكمها للتنوين كما مر حال كون تلك الصفة بعد نفي او استفهام بحرف
او اسم رافعة لظاهر على الفاعلية او نيابته او لغير الاسم الظاهر مما في حكمه في الاستقلال وعدم جزئيته
لغيره لفظا كالضمير المنفصل نحو انا ام ام مضروب الزيدان اراغب انت عن الهتي فالصفة مبتدأ وما رفعها
ساد مسد الخبر مغن عنه في مبتدأ لا خبر له وعكسه الظرف في نحو افي الدار شك عند من جعل مرفوعه فاعلا معتمدا

عن المبتدا والقرينة كقولي لها جيت اعلام الهدى فيها الاحبار في المبتدا القاصر عن الاخبار وعكسه اعني الجزء معرى
عن مبتدا في كلام البارع فان كانت الصفة رافعة لضمير متصل نحو ا قائمان الزيدان ا قائمون الزيدون فهي
خبر مقدم والاسم الظاهر مبتدا لا فاعل بل الفاعل مستتر في الصفة عايد على المبتدا المتقدم رتبة الاعلى
لغة اكلوني البراغيث فان طابقت الصفة الواقعة مبتدا في الافراد اسما مفردا مرفوعا نحو ا قائم زيد ففيه وجهان
احدهما كونه مبتدا وكونها خبرا مقدما بتبعية الاستفهام او النفي للصدر وثانيهما كونها مبتدا
وكونه مرفوعا بها سادا مسد الخبر كما مر نحو زيد قائم مثال للاسم المجرد التحقيقي واما التاويلي فنحو ان تصوموا
خير لكم وما قائم الزيدان او قائم الزيدان او زيد وما مضروب او امضروب الرجلان للصفة المذكورة او ا قائم او ما قائم
او امضروب او ما مضروب زيد للصفة المطابقة ومثل همزة الاستفهام وما النافية نحوهما من كيف ومتى واين
وايان وكم من اسماء الاستفهام وهل من حروفه وان ولا من حروف النفي ثم اشار قدس سره بذكر الامثلة الاتية
الى مواضع حذف الخبر وجوبا اذا التزم في عمله ما يدل عليه ويقوم مقامه وتذكر المبتدا بدون الخبر وذلك
في مواضع منها نحو كل رجل وضيعته بالنصب على المفعول معه اي كل رجل مقرون وضيعته فان الواو بمعنى مع فهي
دالة على معنى الخبر المحذوف اعني المعتبر للمقارنة وقائمة مقامه ومنها نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدا مضاف الى
فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال عن فاعله او مفعوله فان قلت قائما في كان حالا منهما والخبر محذوف اي ضربي زيدا
حاصل اذا حصل قائما والحال قائمة مقامه دالة عليه لانها بمعنى الظرف فتدل على الحصول ونحوه من المفهومات
العامة ومنها نحو اكثر شربي السويق ملتوتا اي حاصل حال الكون ملتوتا ومثله اخطب ما يكون الامير قائما فكلمة
ما مصدرية والتقدير اخطب كون الامير حاصل حال الكون قائما ونسبة الاخطبية الى الكون مجازية اذ المراد انه
في حال القيام اخطب من نفسه في غيره من الاحوال وكذا اذا كان الحال جملة كما في الحديث اقرب ما يكون العبد من ربه

وهو ساجد ومنها نحو لولا علي لهلك عمر فحذف الخبر لدلالة لولا عليه لان معناه امتناع الثاني لوجود
الاول فيدل على وجوده ولقيام جواب لولا مقامه اي لولا علي موجود لهلك عمر ومنها نحو لعمرك لافوتن ولايمن
الله لاصومن اي لعمرك قسمي فحذف الخبر وهو قسمي لدلالة المبتدا عليه وسد جواب القسم مسده وقد يحذف الخبر
جوازا اي لقرينة كقولك زيد لمن قال من عندك اي عندك زيد وقد يحذف المبتدا وجوبا اذا كان الخبر في الاصل
نعتا نعتا تاما قطع عن متبوعه الى الرفع للمدح او الذم او الترحم نحو بسم الله الرحمن الرحيم بالرفع اي هو الرحيم
وارحم اخاك المسكين بالرفع اي هو المسكين وذلك ليشعر بقاء هيئة التابعية بوقوع العدول عنها
الى الاستيناف والرفع للمبالغة وجوازا لقرينة كقولك زيد لمن قال من هذا وبحذفهما معا بعد احرف الجواب
لدلالة السوال عليهما كقولك لا او نعم لمن قال هل هذا زيد واعلم ان الاصل في المبتدا ان يكون معرفة ولا يكون
نكرة الا مع حصول الفايدة بالاخبار عنها وان لم تكن مخصوصة بوصف او اضافة كقوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك ونحو غلام رجل قائم ونحو رجل خير من امراة وارجل عندك ام امراة وسلام عليك وشجرة سجدت
مع ارادة الجنس او الاستفهام او الدعاء او اشتمال الخبر على غرابة وخرق عادة هذا مختار المحققين واشترط قوم
منهم ابن الحاجب في الابتدا بالنكرة تخصيصها بوجه ما وارتكبوا التكلفات في بيان التخصيصات والخبر هو
الاسم المجرد عن عوامل اللفظية غير الزايدة فدخل نحو ما زيد بقاعد المسند اي المسند الى المبتدا فلو ترك قوله
كان اخصر واظهر وكانه تبع فيه الكافية ولم يعتبر اسم الخبر لغويا لا على اعتبارها في المبتدا لان البحث في الاسماء
لا لدخل الفعل في نحو زيد قام كما قيل ان الخبر جملة فعلية والبحث في هذه الحدود وشرايطها عن الامور
الجملة بالحد بعد الرابعة وهو اي خبرها مشتق وفي حكم المنسوب او جامد وفي حكمه اسم الالة والزمان والمكان المشتق
لدلالته كالفعل على نسبة الحدث الى ذاته لا بد له من فاعل ظاهر او مضمر او نائبه كذلك فان كان لظاهر لا يتحمل

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع
اي هو الرجيم

١٨

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع
اى هو الرجيم

عن المبتدء والفرق لقولى لعاجبت اعلام الهدى الاحبار فى المبتدء العارى عن الاخبار وعكس اعنى الخبر

عن مبتدا فى كلام البارى فان كانت الصفة رافعة لضمير متصل نحو اقائمان الزيدان انا قائمون الزيد

خبر مقدم والاسم الظاهر مبتدا لانا عل بل الفاعل مستتر فى الصفة عايد على المبتدء المتقدم رتبة

لعز الكلوف البراعة فان طابقت الصفة الواقعة مبتدء فى الافراد اسما مفردا مرفوعا نحو اقائم زيد ففيه

احدهما كونه مبتدء وكونها خبرا مقدما بتبعية الاستفهام او النفى الصدرين وثانيهما كونها

وكونه مرفوعا بها سادا مسد الخبر كما مر نحو زيد قائم مثال للاسم المجرد التحقيقى واما التاويلى فنحو ان نص

خبر لكم وما قائم الزيدان او قائم الزيدان او زيد ما مضروب او مضروب الرجلان للصفة المذكورة او اقائم او

للصفة المطابقة دمشاهدة الاستفهام وما النافية بما مر كيف وقع

ـناع الثاني لوجود

ـلعمرك لانوص ولمن

ـمده وقد يحذف الخبر

ـا اذا كان الجزء الاصل

ـيم بالرفع اى هو

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع اى هو الرجيم

ـنع العدول عنها

ـما بعد او في الجواب

ـه نقرفة ولا يكون

ـمعمورة لا يكون

ـنالى ولعبد مؤمن

ـك وشجرة سجدت

مع ارادة الجنس او الاستفهام او الدعا او اشتمال الخبر على غرابة او وقوعه بعد فهل الاختيار المحققين واشترط قوم

منهم ابن الحاجب في الابتدا بالنكرة تخصيصها بوجه ما وارتكبوا التكلفات في بيان التخصيصات والخبر هو

الاسم المجرد عن عوامل اللفظية غير الزائدة فدخل نحو ما زيد بقاعد المسند به اى المسند الخبر فلو ترك قوله به

كان اخصر واظهر وكان يشمل نحو الكافيه ولم يعتبر استتبارها لغويا ولا على اعتبارها في المبتدا وانه البحث في الاسماء

لا يدخل الفعل في نحو زيد قام كما قيل ان الخبر جملة فعلية والبحث في هذه الحد يفهم ما تقدم في المعرب

البحل بالحد نظير الرابع وهو اى خبره اما مشتق وفي حكم المنسوب او جامد وفي حكم اسم الالة والزمان والمكان المشتق

لان الذكا الفعل على نسبة الحدث الى ذات فلا بد له من فاعل ظاهر او مضمر ابنائه كذلك فالخبر الظاهر لا يتحمل

عن المبتدا وا

عن مبتدا في

خبره قدم وا

لغة الكوفي البـ

احدهما كونه

وكونه فرعا

خبر لكم وما تا

او امره وبله

وايان وكم

الى مواضع

في مواضع

ما الذى على معنى

نا على وزيد

حاصل احد

العامة وا

ما مصدر

فحال القيا

خبر المبتدأ الرابع اليه وهو ظ اذ العامل الواحد لا يرفع فاعلين او نائبين عنه واما غير الرافع لظاهر فهو يتحمل
ضميره وجوبا بان يكون المبتدأ فاعله او نائب الفاعل معنى فيطابقه اعراضا يطابق ذلك المشتق لمبتدأه او ضميره دائما
في الافراد واخويه والتذكير والتانيث لوجوب المطابقة بين العامل ومرفوعه فيها كزيد قائم والزيدان قائمان
والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات ففاعل الخبر مستتر فيه والالف والواو
ونحوهما حروف وعلامات لا ضمائر فان تلك من المشتق ما يستوي مذكره ومؤنثه كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل
كهند جريح او صبور فلا يطابق المبتدأ مع تحمله لضميره فلابد من استثنائه من القاعدة تلك هو ايضا مطابق لانه اخبر به
عن مذكر فذكر او عن مؤنث فمؤنث الا انه خال عن علامة التانيث لما ذكر من استوائه مذكره ومؤنثه ولذلك
لم يثن وكذا المصدر واذا كان مشتقا معنى والا فلا يتحمل الضمير كما ستعرف فريدة قد يخبر عن مبتدأ واحد
باخبار مشتقة متضادة بعطف او بدونه نحو الرجلان عالم وجاهل اي منقسمان اليهما وهذا الجسم ابيض
اسود اي ابلق وهذا الرمان حلو حامض اي مز وفيه اشكال ذكره ابن جني انه راجع فيه شيخه ابا علي بضعة عشر
سنة وهو ان هذه الاخبار مشتقة غير رافعة لظاهر فيجب تحمل كل منها الضمير المبتدأ فيلزم اسناد كل واحد الى
المبتدأ وهو ممتنع للتضاد وتحل بوجوه فالمشهور ان الخبر هو المجموع لا كل واحد منهما فهو كمسند واحد يتحمل ضميرا واحدا
لكنه لما كان مركبا من جزئين كل منهما صالح للاسناد والتحمل جعلوا كلا منهما مسندا او متحملا دفعا للتحكم والترجيح
بلا مرجح كما استحقا اعرابا واحدا واعربا اعرابين لذلك وقيل كل من جزئيه ما خبر ان لكن العقل اذا تلقى عن عاقل
وصف واحد بمتضادين يطلب لهما محملا صحيحا فيحكم بتوزيعهما على الاجزاء او افرادهما او حصول ثالث بعدهما وقيل
فيهما ضمير واحد توارداه عليه بناء على تاويلهما بواحد كما مر ومنع امتناع توارد عاملين على معمول ويؤيد الاول ولا
وحدة الرابط بالفارسية والتركية فيه بقولي لفظان في المعنى هما ضدان ما اجتمعا في واحد في ثان مع وحدة المحمول

والعامل لصار امعا ملا على عامل لان ورفعت الخبر لانها بواحد لما كنت المجرور له بواحد بخلاف ضميره اي غير ما هو
مشتق والمبني ورافع لظاهر سواء كان ذلك الخبر جامدا غير مشتق او مشتقا رافعا لظاهر فانه لا يلزمه المطابقة
للمبتدأ على التقدير في الاول نحو الكلمة لفظ فان لفظا جامد لفظا الاثر مصدر وان كان هنا مشتقا معنى فلا نوع
نوجب مطابقة تغليبا لجانب اللفظ في الاحكام اللفظية ولذا صح بدون التاء مع تانيث المبتدأ وان كان متحملا
لضميره لكونه بمعنى المشتق اي الملفوظ كما مر والثاني نحو هند قائم ابوها فان قائما وان كان مشتقا لكنه رافع لظاهر
هو ابوها فلم يكن مطابقا له الا للمبتدأ لخلوه عن ضميره وهذا هو القياس وقد يخالف الفاء تاويل او نكتة بتوبيث
خبر المذكر وبالعكس باعتبار المرادف نحو كفه مخضوب بتاويل عضو او لتذكير اللفظ وكتاب صحيفة بتاويل
صحيفة ويجمع خبر المفرد والمثنى اذا كانا بمعنى الجمع نحو القوم او القومان عالمون على حد قوله تعالى انا ****
اختصموا او يفرد خبر المثنى او الجمع لوحدة اعتبارية ونحوها كقوله الا ان جيراني العشية رائح والغزاة بعضهم
نقالكم ما خبر مفرد لمبتدأ اي جمعا وجاء عن المثنى وهو مفرد كانه قطعا فايدة المجهول ثبوته
للشيء عند السامع في اعتقاد المتكلم اي الذي يعتقد المتكلم السامع جاهلا بثبوته للشيء المعلوم لم يجعل
ذلك المجهول خبرا لذلك الشيء ويؤخر عنه ويجعل ذلك الشيء المعلوم مبتدأ ويقدم ولا يعدل عن ذلك في
الغالب لان حق المبتدأ ان يكون اعرف ومقدما عليه وحق الخبر التاخير والافادة وهي انما تحصل بالاخبار
بمجهول السامع فيقال لمن عرف زيدا مثلا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه واريد افادة ذلك تقول
زيد اخوك ويقال لمن عرف ان له اخا على الاجمال ولم يعرف اسمه واريد افادته اخوك زيد ولو عكس في الصورتين
لم يفد الكلام للسامع فائدة معتدا بها الجهل بالمحكوم عليه وهذا معنى ما قال ابن الخباز ان قولك زيد
اخوك تعريف للقرابة واخوك زيد تعريف للاسم فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين على اصله وكذا يجب تقديمه

اذا كانا معرفتين نحو الله ربنا او نكرتين صالحتين للمبتداء نحو افضل مني افضل منك او كان الخبر فعلا الركو زيد
قام اذ لو اخر ابهم التبس بالخبر في الاولين وبالفاعل في الاخير فلو كان الخبر نكرة غير صالحة للابتداء نحو خز ثوبك
جاز تقديمه للامن من اللبس فصل قد تدخل على المبتدا والخبر افعال وحروف تعمل فيهما فتجعل المبتدا اسما
لها والخبر خبرا لها وتسمى هذه النواسخ لنسخها حكم المبتدا وخبره وهي خمسة انواع ومن النواسخ ما يجعلهما
مفعولين كافعال القلوب وذكرها المص في حديقة الافعال ولو سدس الانواع واقتصر هنا على الحروف والحق
الافعال النواسخ كلها على ما ذكره في حديقة الافعال كان اولى لان البحث عنها هناك بالذات وهنا بالتبع الا
الاول الافعال الناقصة وسميت ناقصة لانها لا تستقل بمرفوعها كلاما تاما بخلاف غيرها وقيل
لانها لا تدل على الحدث وهو مردود والمشهور المتفق على عدة منها كما في الجمع الهمع ثلثة عشر فعلا كان لثبوت
خبرها لاسمها ماضيا مستمرا او منقطعا نحو كان الله عليما وكان زيد جاهلا فعلم وقد تزاد للتاكيد
منسلخا عن الحدث كحضر الامير كان لله ابوهم انزا اخبار عن الحال والزايدة لا تستدعي اسما ولا خبرا وبدونها
حون الجر كقوله سراة بني ابي بكر تسامى ومن اسبه على كان المسومة العراب كانها لا تسلاخها عن الحدث السلخ
عن الفعلية وصار للانتقال اسمها الى خبرها كصار زيد عالما والطين خزفا واصبح وامسى واضحى لثبوت الخبر للاسم في
الصبح والمساء والضحى ولحوق الفراء بها اسحر وافجر واظهر للثبوت في السحر والفجر والظهر وظل وبات لثبوت خبرهما
للاسم نهارا او ليلا قيل وتجي هذه الخمسة بمعنى صار منسلخة عن الازمنة المفهومة من موادها نحو فاصبحتم بنعمة
اخوانا وظل وجهه مسودا وليس لنفي الخبر عن الاسم في الحال عند الاكثر ومطلقا عند سيبويه وجمع الاندلسي بين
القولين بانها مع القرينة بحسبها فتكون للحال وغيرها وهو ما عناه سيبويه وبدونها للحال فقط كالايجاب
وهو مراد الاكثر ومازال للثبوت الخبر للاسم دائما من اول زمان اتصافه به نحو مازال زيد امير او مصاحبا وما زال

لا يزال ولا يزول وما برح وما انفك وما فتى بمعنى مازال ويشترط في هذه الاربعة تقدم نفي ظاهر او مقدر
ولو بغيرها او نهي نحو لا زال زيد عالما ولا تزل ذاكرا او لن نبرح عليه عاكفين وقوله لا زال منهلا بجرعائك
القطر وبعضهم لم يلحق بها ما دخله دعاء لم بمعناها وشرطها قال مضارع ما يفتى ويريم وتكونان تامتين
بمعنى فتر وحاول ومضارع دام ح يدوم وما دام لتوقيت حكم الجملة السابقة عليه مدة ثبوت خبره لاسمه
فلا يقع الا بعد كلام تام وما مصدرية ظرفية تتاول بزمان مضاف الى المصدر فعل يليها كم ما دمت قائما
اي مدة دوام قيامي او غير ظرفية نحو عجبت مما دمت محسنا اي من دوام احسانك لا من مدته وعملها اي عمل هذه
الافعال رفع الاسم ونصب الخبر عند البصرية على اسميتها وخبريتها والكوفية زعموا بقاء الاول على رفعه
بالابتداء واستصنا الثاني بالحالية والحق هو الاول وقد يرتفعان بعد كان باضمار الاسم ضمير الشان وكون
الجملة خبرا ولتسمى كان الشانية نحو كان زيد قائم ويجوز في الكل اي كل هذه الافعال توسط الخبر لو بينها
وبين الاسم مع الامن من اللبس كقوله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وشهد بثبوته ثقاة النحاة ومنعه
قوم في ليس وابن معط في ما دام فان خيف الالتباس وجب تاخير الخبر اتفاقا كصار عدوي صديقي ويجوز في
هذه الافعال سوى الخمسة الاواخر المبدوة بما تقدم اي الخبر عليها اما في الاخر ولحق ليس وانما امتنع في الخمسة
لمنع ما المصدرية الموصولة الحرفية في الاخر والنافية في البواقي من تقدم معمول الصلة او المنفي عليهما
ويجوز فيما عدا فتي وليس وزال التي في العشرة الباقية ان تكون تامة بمرفوعها مستغنية عن الخبر فيراد وكان
حصل وصار انتقل واصبح وامسى واضحى دخل في الصباح والمساء والضحى وظل وطال وبات اقام ليلا وما برح لم
يذهب وما انفك ما انفصل وما دام ما بقي كقوله تعالى ما دامت السموات والارض اي ما بقيت وما يتصرف منهما
اي من مواد هذه الافعال فعلا كان او اسما مشتقا منها كالصفات او غيره كالمصدر يعمل عملها نحو كونك جبانا

تنبيه قال بعضهم اتفق النحاة على ان كان [illegible] واخواتها افعال الا ليس [illegible] ومنع بعضهم
[illegible] فعليتها لاتصالها بضمائر الرفع البارزة وتاء التانيث [illegible]
قلت ويجوز الانقطاع منونه بعد [illegible] الزجاج ومن [illegible] بلكونها [illegible]
على معنى في خبرها [illegible] لتقرير الخبر للمبتدا على صفة [illegible]

ويكون للمولى موليا من زيد كان عالما واعجبني كونه معتزلا لكن لم يتصرف ليس اصلا ولم يستعمل من البواقي
اسم المفعول والفعل المجهول وعن الخبر الا ان فعل الامر والمصدر ايضا مسئلتان الاولى تختص كان من بين
اخواتها بجواز حذف النون من مضارعها المجزوم للتخفيف تشبيها لها بحروف العلة نحو ولم تك ولم اك بغيا
اصله اكون فلما سكنت النون جزما حذفت الواو لالتقاء الساكنين على غير حده والنون تخفيفا لكنها لا تحذف
مطلقا بل بشرط عدم اتصاله اي مضارع كان ذا نون بضمير نصب اي منصوب ولا بحرف ساكن من كلمة اخرى
ومن ثم اي من اجل ذلك لم يجز حذف نونه في نحو ان لم تكنه لاتصاله بالضمير المنصوب والضماير ترد الكلمات الى اصولها المتعلقة
وانما حذف مع المستتر لانه لخفائه كالمعدوم ولا في نحو قوله لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله بالساكن وهو اللام
اذ يجب تحريك النون دفعا لالتقاء الساكنين فلا تحذف لثقلها بالحركة وانتفاء مشابهتها لحرف العلة
ولاختصاص ذلك بالمجزوم كان الحذف في الحقيقة من عمل الجازم وبسببه وغير العرف وقلت يا كاملا في الخلق
والفرق لما جازم مستقبلا بعرفنا اذا سقط الاعراب للجزم مع حذف حرف منه بعد حرفنا والثانية كثيرا ما
كان ناقصة وحدها او مع اسمها بعد ان ولو الشرطيتين كقوله قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا اي ان كان
المقول صدقا وان كان كذبا او لو الوصليتين كقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا اي ولو كان الباغي ملكا
واذا تمهد ذلك فاعلم انه لك في المفرد الواقع بعد ان ولو بعد حذف كان في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان
خيرا فخير وان شرا فشر اربعة اوجه الاول نصب الاول وهو ما بعد ان لو تخبرته لكان المقدرة مع اسمها
ورفع الثاني وهو ما بعد الفاء الواقعة صدر الجزاء بتقدير مبتدا اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان
عملهم شرا فجزاؤهم شر والثاني رفعهما فالاول اسم كان المقدرة مع خبرها والثاني خبر مبتدا مقدر
اي ان كان لهم او عندهم او في عملهم خير فجزاؤهم خير والثالث نصبهما فالاول خبر كان المقدرة مع اسمها

والثاني مفعول به لفعل مقدر او خبر ليكون المقدرة مع اسمها اي ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم
خيرا والرابع عكس الاول اي رفع الاول فيكون اسما لكان المقدرة مع خبرها ونصب الثاني بالمفعولية لفعل
مقدر او الخبرية ليكون المقدرة مع اسمها اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم خيرا والوجه
الاول اقوى لان حذف كان وحدها او مع اسمها بعد ان ولو كثير شايع كما عرفت وكذا حذف المبتدا بعد فاء الجزاء
كقوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه اي فعمله لنفسه ومن اساء فعليها اي فاساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم في الدين
اي فهم اخوانكم والاخير اضعف لقلة حذف كان مع خبرها وحذف الفعل الناصب او يكون مع اسمها بعد فاء الجزاء
فانه جاء بدليل قولهم انا افعل كذا ان لا معينا لي فلا مفسدا علي اي ان لا تكن معينا لي فلا تكن مفسدا علي لكنه قليل
ليس بشايع حذف كان بعد ان وكون الوجهان المتوسطان بين الاول والاخير متوسطان في القوة والضعف
لاشتمال كل منهما على امرين احدهما اكثر وهو في الثاني حذف المبتدا بعد الفاء وفي الثالث حذف كان وحدها
بعد ان وثانيهما قليل وهو في الثاني حذف كان مع خبرها وفي الثالث حذف الفعل الناصب او يكون مع اسمها بعد الفاء
الثاني من النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل معنى لانها بمعنى حققت واستدركت وشبهت وتمنيت
وترجيت ولفظا لبنائها على ثلثة او اكثر وعملا لانها ترفع وتنصب كالفعل الا انها لما كانت فروعا عليه عملت عمله
الفرعي وهو تقديم المعمول المنصوب على المرفوع وهي ستة ان بالكسر والتشديد للتحقيق والتوكيد وان بالفتح كذلك
وهي مصدرية تاول معموليها بالمصدر ولذا تقع مع معموليها موقع المفرد نحو اعجبني انك قائم اي قيامك وعلمت انك زيد
اي كونك زيدا ولكن مشددة للاستدراك ودفع توهم خلاف المراد نحو جاء زيد لكن عمرا لم يجي كانه توهم مجي عمرو في
زيد فدفع بها ولذا لا يحسن ذلك الكلام الا مع ارتباط بينهما ولذا يجب تناقض الحكمين فيمتنع لكن بين
متحدين وكان مشددة للتشبيه نحو كان زيدا اسد او الظن كقوله نعم عن ملقيس كانه هو وليت للتمني وهو محبة امر

مستقبل او ماض غير متوقع نحو ليت الشباب يعود ولينك مستقبل غير الحالية لعل للتوقع ممكن موجود او معدوم نحو لعل الملك
يجيء او زيد يجيء وعملها عكس عمل كان نصب الاسم ورفع الخبر ولا يتقدم اخبارها عليها مطلقا ظرفا كان او غيره لضعفها
عملا ولا اخبارها على اسمائها لان تقديم المرفوع وظيفة الفعل وعمل الاصلي وهي لا تعمل الا عمل الفرعي للفرعيته
كما مر الا اذا كان الخبر ظرفا او شبهه اي جارا ومجرورا فيهما الا يتوسع في غيرهما فيتقدم الخبر
جوازا نحو ان في الدار او عندك زيدا ووجوبا اذا كان في الاسم لام الابتداء نحو ان في ذلك لعبرة اذ لو تقدم الاسم لزم
ايلاء لام الابتداء لان وهو ممتنع لانهما حرفا توكيد ويمتنع اجتماع حرفين لمعنى واحد نص عليه الشيخ وغيره
الا اذا كان في احدهما معنى زائد نحو لقد سمع الله لان قد يفيد التقريب ونحو قع للمخاطب ايضا والا ان كان
حزب الله هم الغالبون فان ان لا تفيد التنبيه ايضا وقد يلحقها ما الزائدة الكافة فتكفها وتمنعها عن العمل
فلا تختص بالاسم نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وتفيد ح ان للكسورة بالاتفاق وللمفتوحة ايضا عند بعضهم الحصر
على معنى ما النافية والا ويتاتى الحصر فيقال انما ضرب زيد عمرا اي ما ضرب زيد الا عمرا او للفصل ولما مر في محل
ان ومعموليها الوقوعها موقع مفرد كمبتدا او فاعل او مفعول فتحت همزتها كما مر والا يحل المصدر محلها
مع معموليها كسرت همزتها للفرق ولما جاز الامران الحلول لتنزيلها منزلة المفرد وعدمه لعدمه جاز الامران
فتح الهمزة وكسرها فهنا اقسام الاول ما يجب فتح همزتها لوقوعها محل مصدر فاعل نحو قوله تعالى اولم يكفهم انا
انزلنا اي انزالنا او نائب عنه او مفعول لغير القول كعلمت انك قائم او مبتدا لغير القول نحو من فضائلك
انك جواد او مخبر به عن مبتدا ليس بقول ولا صادق عليه خبر ان نحو اعتقادي انك فاضل او مجرور نحو فلو انهم
كقوله تعالى ذلك بان الله هو الحق ومثل ما انكم تنطقون او تابع لشيء مما ذكر كاعجبني فضلك وانك سخي والثاني
ما يجب كسر همزتها لامتناع حلول المصدر محلها ... محكيا بالقول نحو قال اني عبد الله وقيل انك قائم

تام او متصل نحو انا انزلناه في ليلة القدر او صلة او صفة او خبر الاسم عين كقوله واتيناه من الكنوز
ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وجاء رجل انه رجل كريم زيد انه رجل كريم او حالا كقدمت وانك ظريف كريم
او جواب القسم كقوله تعالى والقران الحكيم انك لمن المرسلين او مضافا اليه ما لا يضاف الى المفرد لان ان
المفتوحة ومعموليها بحكم المفرد كجلست اذا انك جالس او يكون خبره ذا اللام نحو والله يعلم انك لرسوله والثالث
ما يجوز فيه الامران بوقوعه خبرا عن قول ومقولا له نحو اول قولي اني احمد الله بالفتح على مصدرية
القول والكسر على كونه بمعنى المقول او واقعا بعد اذا الفجائية او فاء الجزاء كظننت جاهلا فاذا انه عالم وان
جئتني فاني مكرم فالفتح على انه مأول بمصدر هو مبتدا حذف خبره والكسر على الحكاية ثم المشهور ان ان
المفتوحة كلمة مستقلة بالوضع وقال سيبويه هي فرع المكسورة وهو مختار قوم محققين فالفتح عندهم
اعتقب الكسرة لوجود مقتضيه فاشبه الاعراب حتى سماه سيبويه وبعض القدماء اعلالا لزوال المقتضي وبالجملة
لا شبهة في مشابهته للاعراب في مروره بمقتضى لبعد عدمه وان خالف حقيقة والقوم بعضهم فقال ان باب
حو فانه لعامل اعرابه معرب وذا شبهه تقول انك عالم بالكسر فاذا اتيت بعامل فتحت كعلمت انك او بانك
عالم فالفتح اثر العامل ثم قد عرفت لك ان ان دخلت على خبرها لام الابتداء بطل تاثير العامل فتكسر لانها لا
تدخل على خبر ان المفتوحة فتقول علمت انك لعالم واللام هذه لها الصدر لانها للابتداء لكنها في باب
ان اخرت عن تقديم فانها في الاصل كانت داخلة على ان فكرهوا اجتماع اداتي توكيد في مفتتح الكلام فاخروا
اللام الى الخبر ليفصل الاسم بينهما فهي في باب ان مصدرة في الاصل وغير مصدرة في اللفظ لوقوعها بين
عامل ومعموله وفيه الخلاف فيقال فاحرفا ان سبقه ذو عمل كسر على العامل بالبطلان صدره ولكن
ليس صدر انه نقدم وتاخر وصفان فان فتح ان عمل العامل كما عرفت واللام تبطله وهي صدر في

الاصل وحشو في اللفظ والمعطوف على اسماء هذه الاحرف الستة منصوب على الاصل في التوابع سواء
تاخر عن الخبر ام تقدم نحو ان زيدا قائم وبكرا ان زيدا وبكرا فاضلان ويختص ان وان لكن
بجواز رفعه اي رفع المعطوف على اسمائها حملا على محلها وهو الابتداء بشرط مضي الخبر وتقدم على
المعطوف والمنع كما عليه المحققون قوي وما اورده ما ذكر كما سياتي ... استعملت هذه الستة
كما هو على وجوه الخ فان ان بالفتح لغة في لعل بحذف اللام الاولى وقلبت الاخرى الاخرى نونين والعين
همزة نحو ايت السوق انك تشتري شيئا اي لعلك وفعلا ماضيا الواحد مذكر من الانين ومصدر المعنى
الانين نحو ان زيد ان بكر وان بالكسر فعلا ماضيا مجهولا للواحد من الانين على لغة من كسر الفاء من مجهول
جيد ورد لثبتها بقيل وبيع او معلوما لجماعة الاناث من آن بمعنى تعب او قرب وفعل امر منه لهن كبعن
وفعل امر مؤكد بالنون الثقيلة للواحد من وأى بمعنى وعد ... ابقى اصله ان حذف الياء لالتقاء الساكنين
وان كان على اصله لا تزجون للابقاء الامر جيد مركبا من ان النافية وانا ضمير المتكلم نحو ان قائم اي انا قائم
حذفت همزة انا اعتباطا والف للوصل ولكن مركبا من لا النافية للجنس وكن بالفتح على انه اسم لا وكن
الشيء ستره ووقاؤه نحو لكن رجل عندي ومن لكن المخففة وانا ضمير المتكلم نحو لكنا هو الله ربي اي لكن انا وكان
فعلا ماضيا معلوما للاناث ومركبا من الكاف الجارة وان ولبت مصدر بمعنى الفرق والجنس والنقص نحو كرهت
لبت زيد بكرا او لعل مركبا من لام التاكيد وعل فعلا ماضيا بمعنى عل اذا سقي شربة مرة بعد اخرى وعلل اذا سقاه
كذلك ... ما ولا النافيتان المشبهتان بليس الناقصة نفيا وجمودا وهما تعملان عند
الحجازيين عملها اي عمل ليس رفع الاسم ونصب الخبر وما هذه لنفي حاجز لا مضاعف اعمالها بلغتهم فان بنيتهما
يهملونهما قبل وهو القياس لان الحرف ان اختص بالاسم كحرف الجر او بالفعل كنواصبه وجوازمه استحق العمل فيهما

اختص به والا لم يستحق عملا في احدهما كحرف الاستفهام ولذا لم يعملها الحجازيون الا بشرط بقاء النفي ادبر
لتشبههما بليس فلو انتقض نفيهما بالخبر بالا وجب اهمالهما نحو وما محمد الا رسول ولا يضر انتقاضه بالنسبة الى
معمول الخبر نحو ما زيد معطيا الا درهما وتاخر الخبر عن الاسم فلو تقدم اهملتا نحو ما في الدار احد ... ومعمول الخبر
ايضا عن الاسم لان امتناع تقدمه يستلزم امتناع تقدم معموله بالاولوية ويشترط في عمل ما خاصة عدم زيادة
ان الزائدة معها كالا تزاد مع ليس فلو زيدت معها اهملت كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا
ويشترط في عمل لا خاصة تنكير معموليها نحو لا رجل افضل منك فلا تعمل مع معرفتين او معرفة ونكرة نحو لا زيد افضل منك او غير
الناس ولحقتها اي لا هذه التاء لتانيث الاسم او مبالغة النفي فلت لات بفتح التاء على المشهور او بالضم او الكسر
واختصت بالاحيان المضافة الى النكرات فلا تدخل على غيرها ويجب حذف احد معموليها والاكثر حذف اسمها
وتارة حذف الخبر نحو قوله ولات حين مناص قرا المشهور بنصب حين على انه خبر وحذف الاسم اي لا الحين حين
مناص وشاذا برفعه على الاسمية وحذف الخبر اي لات حين مناص حاصلا لهم ولات هذه جاءت مركبا من فعلا ماضيا
بمعنى لا نه بليته وبلونه لثبتا اذا حبسه وصرفه ولات يليت ذا نقص واسما لهم وهو مخفف لات بالتشديد للتاء
اسم فاعل من لتت ... لا النافية للجنس اي جنس اسمها المتصف بالخبر اما بنفي الانصاف
او نفي اصل الجنس وهي تتميز عن لا بمعنى ليس معنى وعملا لان تلك لنفي الواحد لا الجنس اثباتا شذ وعملا كالمبتدا
وهذه تنفي الجنس ابدا وتعمل على ان تنصب الاسم وترفع الخبر بشرط عدم دخول الجار عليها وسواء كان موقعا مضافا
والا تعمل الجار نحو جاء بلا زاد وغضب من لا شيء وهو ابن لا شيء فان كان اسمها منكرا مضافا المنكر او شبيها
به بالمضاف وهو ما يتم به الا بما يعمل ... البر لفظا ومعنى نصب لفظا نحو لا غلام رجل ولا شريفا ابوه او لا طالعا
جبلا او لا خيرا منك ولا ثلاثة وثلاثين عندي والا يكن اسمها مضافا ولا شبيها به بني على ما اي ما كان يرفعه

كان ينصبه قبل دخول لا عليه ويبنى على الفتح مفردا او جمعا مكسرا مطلقا نحو لا رجل ولا رجال ولا امراة ولا مساجد
وعلى الياء مثنى او جمعا سالما لمذكر نحو لا رجلين في الدار حاضران ولا مسلمين حاضرون وعلى الكسر جمعا سالما
مؤنثا بلا تنوين في المشهور وقيل معرب وقيل على الفتح بدونه ويشترط في الاسم لا تنكيره ليكون نصا في العموم
لكونه نكرة منفية فيحصل نفي الجنس ويجب تنكير الخبر ايضا اذ لا يخبر بمعرفة عن نكرة فلو كان اسمها معرفة نحو
لا زيد ولا مستحيى برّ ولا ابا لحسن اي ولا مثل ابي الحسن او مثله ويشترط ايضا مباشرتها لها اي اتصالها بها فلا تعمل بعد فصل
لضعفها فان عرّف الاسم لفظا او معنى او فصل عنها او عرض فصل اهملت لا وجوبا فيرفع ما بعدها بالابتداء
والخبرية وكررت جبرا لضعفها بالاهمال فالمعرف نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ومع عدم التاويل بالنكرة والفصل
لا في الدار رجل ولا امراة ولم يذكر مثال المعرف للفصل لسهولة حصوله باخذ لا مع الفاصل من المثال الثاني واسمها
من الاول نحو لا في الدار زيد ولا عمرو ومع عدم التاويل ويجوز اهمالها مع شروط اعمالها ايضا فيجب تكريرها ايضا
خلافا للبعض وفي الاول يشترط ان يختم عليها ان لا نكرة والا جاز الغاؤها واعمالها ان يراد بها خلوص النفي
العام والا لم تعمل الا عمل ليس او تلغى فيرتفع تاليها بالابتداء وعليهما يحتمل نفي العام او نفي الواحد ونفي
الوصف وان يليها اسمها فلا تعمل مفصولة قال وزاد بعضهم ان لا يقع بين عامل ومعمول نحو جئت بلا زاد
وان لا تدخل على معرفة فتامل نشر لك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مما كررت فيه لا على منكر بخمسة
اوجه الاول فتحهما على الاصل فلا لنفي الجنس في الموضعين والمنكران اسماها مبنيان على الفتح يقدر خبرين
فالعطف بين الجملتين او خبر واحد فالكلام جملة واحدة والعطف لمفرد على مثله والتزم توارد عاملين
عليه لانهما لتماثلهما كالواحد و الثاني رفعهما بالابتداء باهمال لا جوازا او على الاعمال اعمال ليس
فلو نوعان اسمان بعدهما خبر او خبرين فان رفعت احدهما بالابتداء والاخر بلا العاملة كليس يتعين تعدده

للجنس الثالث فتح الاول بالاسمية وجعل الاولى نافية للجنس ورفع الثاني بجعل الثانية مهملة او زائدة
للتوكيد والرفع بالعطف على الاول باعتبار المحل وهو الابتداء فيقدر خبران في المشهور او واحد عند
سيبويه او باعمال لا الثانية كليس فيقدر خبر مرفوع للاول ومنصوب للثاني الرابع عكس الثالث
فتح الثاني على الاصل ورفع الاول على اعمال لا الاولى كليس فالاول اسمها فيقدر خبران او على الغائها
فالاول مبتدا وفي الخبر القولان الخامس فتح الاول بلا الاولى ونصب الثاني بزيادة الثانية والعطف على
الاول حملا على لفظه ويجوز تقدير خبر واحد وكان مقتضى القياس الحمل على اعراب المحل دون بناء اللفظي
كما هو قياس توابع سائر المبنيات لكن لوحظ هنا المشابهة هذا الفتح البنائي في المتبوع النصب الاعرابي لان
فتح اسم لا ليس ضعيفا كفتح اين ونحو بل حادث بحدوث لا فهو كالاعراب ولا كالعامل ولذا اعتبر في توابع
المنادى المبني ايضا لفظا كما ياتي والخامس من النواسخ افعال المقاربة وهي ما وضعت لتدل على
اعتقاد المتكلم قرب ثبوت خبرها لاسمها واقعا او رجاء او نظرا الى شروع الاسم في الخبر وهي كاد وكرب بفتح
الراء وكسرها واوشك وهذه الثلثة لدنو الخبر وقرب حصوله في الواقع وعسى لقربه لرجائه اي رجاء حصوله وحرى
وانشا وطفق بفتح الفاء وكسرها القريب ثبوته للاسم المشروع فيه اي شروع الاسم في الخبر وطفق خلص بالاثبات
فلا يجوز ما طفق وتعمل هذه الافعال عمل كان رفع الاسم ونصب الخبر ولكن خبرها ابدا جملة فعلية مبدوة
بمضارع كعسى وكاد زيد يقوم وجاء خبرها في الشعر خاصة مفردا كقوله فابت الى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها
فارقتها وهي تصفر وقوله اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت صائما وقد تاول بتقدير ما كدت
اكون آئبا وعسيت ان اكون صائما كما في قوله تعالى فطفق مسحا اي يمسح مسحا ويغلب في المضارع المصدر
في الاولين كاد وكرب تجرده عن ان الناصبة المصدرية نحو قوله تعالى وما كادوا يفعلون [illegible]

ويغلب في المضارع في غير الاوسطين عسى واوشك اقترانه بها اي بان نحو قوله تعالى عسى ربكم ان
يرحمكم وقل تجرده عنها وهي اي ان الناصبة في غير الامرين انشا وطفق ممتنعة نحو طفق زيد يكتب
ولا فرق بين المقرون بان والمجرد عنها في كونهما منصوبين محلا بالخبرية في المشهور وعن سيبويه ان نصب
الاول بالمفعولية او بنزع الخافض فعسى زيد ان يقوم معناه قارب القيام او قرب منه لا بالخبرية والا
لزم الاخبار بالحدث عن الذات وهو ممتنع واجيب بانه كزيد عدل في المبالغة او التاويل بالمشتق
او بتقدير مضاف ومنهم من فرق بين المصدر الصريح والمؤول فجاز الاخبار عن الذات بالثاني دون
الاول وقيل ان زائدة وهو تعسف وعسى وانشا وكرب لا تعمل الا ماضية فهي ملازمة للمضي دون
البواقي وذلك لانه جاء يكاد ويوشك ويطفق ايضا كقوله تعالى يكاد زيتها يضيء وقوله يوشك من فر
من منيته في بعض غراته يوافقها وقولك يطفق زيد يقوم تتمة تختص عسى واوشك من بين هذه
الافعال باستغنائهما عن الخبر اذا كان الاسم جملة في نحو عسى ان يقوم زيد فتكونان تامتين لتمامهما بالمرفوع
وحده عند الاكثر وناقصتين سدت الجملة مسد معموليهما عند ابن مالك واذا قلت زيد عسى ان يقوم فيقال ما
زيد فلك فيه وجهان احدهما اعمالها اي عسى في ضمير زيد فهو اسمها فما بعدها من الجملة الفعلية مرفوعها اي
ومعمولاها خبر لزيد ويمكن اجراء هذا الوجه في صورة تاخير زيد ايضا بجعله مبتدأ موخرا واعمال عسى في ضميره
لتقدمه رتبة فهي ومعمولاها خبر مقدم وثانيهما تفريغها عنه اي تجريد عسى عن ضمير زيد فما بعدها من الجملة الفعلية
مرفوع محلا واسم لها مغن اياها عن الخبر كما في صورة تاخير زيد ولا اختلاف في المعنى ويظهر اثر ذلك الاختلاف في
اللفظ بحسب التانيث والتثنية والجمع في عسى واوشك على وفق الظاهر فعلى الوجه الاول تقول هند عست ان
تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن وزيد عسى ان يقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون

عسوا ان يقوموا لان الاسم على هذا الوجه الضمير المبتدا فلا بد من مطابقتها كما ذكر وتقول على الوجه الثاني
عسى مفردا مذكرا في الجميع سواء كان المبتدا مذكرا او مونثا مفردا ام غيره لعدم ضمير في عسى وهذا افصح
وعليه تنزيل التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن
خيرا منهن تنبيهان الاول جاءت هذه الافعال تامة ايضا نحو كاده منعه واراده وكاد بنفسه يكود جاد وكاد يكيد
كيدا مكر وكرب حزنه والدلو شد الحبل في وسطها واوشك اسرع السير كوشك وصار بمعنى الماء والبئر غلظ و
يبس والليل اشتدت ظلمته وانشاء احدثه ومنه نشيء السحاب من اسمائهم والانشاء في عرف الفن لما ليس بخبر
فانه يوجد بعد معناه بلفظه وطفق لزمه وجعل ومعناه وصل البئر والحقه الله به الثاني المشهور
ان نفي كاد اثبات للخبر واثباته نفي له قال صاحب القاموس وكاد يفعل كذا قرب ولم يفعل ثم قال هي مجردة تنبئ عن نفي
الفعل ومقرونة بالجحد تنبئ عن وقوعه والغزو المعرفي بقوله اخوي هذا العصر ما هي لفظة جرت بلساني جرهم
ومتى ذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود وقال ابن مالك كاد فقال نعم هي
كالمحل ان يرد الحي فتاني لاثبات ونفي يرد في عكسها اما كاد ان يرد الحي فخذ نقلها فالعلم غير بعيد وقال
غيره وهو ابن الوردي الا ان هذا الغزو في زال المضي والاخفاء كاد غير بعيد اذا قلت ما كادوا ابوا فقد بدا
لكنه من بعد غير جهد وان قلت قد كادوا ابوا فقد ابوا الخفاء ولا نسج بر لغيد والحق ان حكمها حكم سائر الافعال
عرفية مع اثباتها لان الاقتصار على الاخبار بقربه يؤذن عرفا بعدم حصوله وبلا التزامية مع نفيها
لان نفي قرب الاسم من الخبر يستلزم على عدم فعله اياه فصح ان اثباتها نفي دون العكس كيف ووضعه قوله تعالى
لم يكد يريها اذ المراد نفي الروية بسبب الظلمة ابلغ نفي ولما نفسر كاد بقارب فلا يتمشى فيه وتنزيله على نفي ارادتها
للعلم بالامتناع بعيد ركيك النوع الثالث من المعربات ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية الاول

اشتهر بين المعربين ان كاد اثباته نفي ونفيه اثبات فاذا قيل
كاد يفعل فمعناه انه لم يفعل واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعل
دليل الاول وان كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس ان
تفيض عليه مذ ثوى حشو ريطة وبرود ودليل الثاني وما كادوا
يفعلون وقد جعل في ذلك كافر الترح والصواب ان حكمها
حكم سائر الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات
شرح كبير

نظمها ١٢

المفعول به وضمير عليه الى الموصول اى الذى فعل به الفعل وهو الفضلة الزايدة على ركنى الكلام وعدة المسند
والمسند اليه فيشمل جميع المنصوبات ويخرج غير المجرور بقوله الواقع عليه الفعل او شبهه فالمراد اعم من الفعل الا
الاصطلاحى واللغوى كنظائره الاتية ومعنى وقوعه عليه تعلقه به بلا واسطة نحو فيه كضربت زيدا او هو ضارب بكرا
ومكرم ابراه واما المجرور فمرتبه مفعول به بالواسطة والكلام هنا فيما يكون منصوبا الا غيره ولم يدخل في الحد
نحو زيد مرفوعا في زيد ضرب بغير لانه مبتدأ فليس فضلة وان كان مفعولا به معنى والاصل الراجح فيه في المفعول به تاخره
عنه اى عن الفعل لانه معموله وعن فاعله لانه فضلة والفاعل عمدة الا مع موجب او مانع كما يأتى وقد يتقدم المفعول به
على فعله جوازا لافادة الحصر في المفعول كزيدا ضربت اى لا غيره مطلقا او لا الذى ظن المخاطب انه الملتزم وبحصل او مع
زيد او تردد بينهما والاول قصر حقيقى وما بعده اضافى قلبا او افرادا او تعيينا ووجوبا للزوم المفعول به
الصدر كاسماء الاستفهام والشرط وما اضيف اليهما نحو من ضربت غلام من تبعث ومن تدع ادعو وقد من ترد
انزه ويحذف عامله جوازا لقرينة حصول معناه كقولك زيدا لمن اراد ضربا او اعطاء اى اضرب او اعط ومن الحالك
ورباه اى رايت محمدا لمن قطع كلاما اى ذكر ومكة لمن سافر للهلال الطالبين اى نريد او قريب سوال كزيدا لمن
قال من رايت او لمن ضربت او لغير ذلك كقولك بلى زيدا للرد على من قال ما رايت احدا لا نريدا او زيدا لا عمرا اى رايت وقولك
لا بل زيدا للرد على اكرم بكرا او وجوبا في التحذير وهو التخويف عن مكروه نحو الاسد الاسد واياك والاسد واياك
من ان تشهو اى اتق او احذر والاغراء وهو الترغيب في محبوب نحو اخاك اى الزم والصلوة الصلوة اى اقم ها او
اقيمها والنداء بحرف نائب عن ادعو كيا زيدا فان المنادى مفعول به لادعو او باب الاشتغال كزيدا ضربته وقد
عن المفعول لان المراد بيان وقوع اصل الفعل على اى مفعول وقع فيجعل منزلا لعامله المتعدى منزلة
اللازم نحو والله يحيى ويميت ويعطى ويمنع اى يفعل هذه الافعال وهو واسمعوا واطيعوا او يسمعا والمعنا

ومن يظلم منكم نذقه وكتب انه لاغلبن انا ورسلى والاغلب عموم الحذف في كلام ومن غير الاغلب قوله انه فالم
تفعل وقوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا او نحوك ولدت هند وكلا يحذف لو نائب عن الفاعل او حصر بالا او
انما او حذف عامله وجوبا الا بعد حرف الجواب كنعم في جواب هل ضربت زيدا ويشذ حذف مفعول فعل التعجب كقوله
بكا على عمرو وما كان اصبرا اى اصبرها **الثانى** من المنصوبات المفعول المطلق وهو مصدر يؤكد عامله
اى لا يفيد امرا زايدا على مفهوم عامله او يؤكده باعتبار تأكيد جزء مفهومه وهو المراد بالحدث ويبين نوعه
او عدده ايهم نحو ضربت ضربا بالتاكيد دفعا لتوهم السهو او التجوز واضرب الضرب المنوع او ضربة او ضربتين او ضربات
للعدد والمفعول المطلق المؤكد مفرد دائما فلا يثنى ولا يجمع لحصول غرض التاكيد به فيلغو التثنية والجمع وفى
قوله المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع بل هو موحد دائما باتفاق قال الرضى المراد بالتاكيد تقضمنه
النوع خلاف فقيل بالجواز كضربت ضربى الامير او ضربا بامره وهو المشهور وقيل بالمنع واما المرتب فالاغلب في الجواز
فيه كما نبه عليه بالمثال وقصر الخلاف على النوع ثم الجمهور اوجبوا كون المفعول المطلق مطلقا مصدرا وهو
مختار للصنم وقيل قد يقع غير المصدر ابهم وعليه خرج المنصوب في نحو طلع الجبان والبس لبشة ويجب حذف عامله
سماعا في نحو سقيا ورعيا اى سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وقياسا فيما اذا وقع بعد اما تفصيلا
لجمل نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اى تمنون منا او تفدون فداء وفيما كان مؤكد الجملة صريحة
في معناه نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترف به اعترافا فان قولك له على الف صريح في اعترافك به او لجملة تحتمل الغير
معناه ايهم نحو زيد قائم حقا اى احق حقا فان زيد قائم يحتمل الحقية وعدمها لكنه من الاخبار وفيما وقع بعد
الا واما في موضع خبر اسم ولم يصلح خبرا له نحو ما انت الا سيرا او انما انت سيرا اى ما انت الا تسير سيرا فلو لم يكن في
محل الخبر بان تقدم الا لفظا او كان صالحا له نحو ما شانك الا سير اى ما شانك الا السير فلم يجب الحذف
واذا كان فعل الجوابح وشبه به اسم بمعناه مذكور مع موصوفه في جملة سابقة نحو مررت به فاذا له صوت

صوت حمار اي يصوت صوته ومنعوا اعمال المصدر المذكور بنيّة كان لان عمله مقصور على ما اذا صح حلول الفعل مع ان
محله وهو لا يصح هنا لان ان للاستقبال والمصدر هنا ماض واجيز نصب الثاني بالحال المذكور وغيره على انه بدل او
بيان او نعت يتقدر بمثل او تأكيد لفظي للاول ومنها تثنية للتكثير نحو لبيك اي الباً لك الباباً بعد الباب اي اقيم لطاعتك
اقامة كثيرة وسعديك اي اسعدك اسعاداً بعد اسعاد اي كثيرة اختلفت الرواية فيبقى لبّين وسعدين ثم سقط
النون بالاضافة الثالث من المنصوبات المفعول له وهو الاسم المنصوب بتقدير حرف جر مفيد للتعليل كاللام
والباء ومن وفي متعلق بفعل قد فعل ذلك الفعل لتحصيله اي لقصد تحصيل ذلك الاسم بذلك الفعل او لاجل
قبل الفعل او معه نحو ضربته تأديبا اي لتحصيل وقعدت عن الحرب تركها جبنا اي لحصول قبل الترك او معه وليشترط
عند الجمهور بنصبه بحذف الجار كونه مصدرا متحدا بعامله وقتا وفاعلا بان اتحد وقتهما وفاعلهما كما مر
فلو لم يكن كذلك وجب جره بذكر الجار وامتنع نصبه بحذفه ومن ثم جيء باللام وجرّ بها في نحو قوله تعالى والارض
وضعها للانام لعدم المصدرية وقولك تهيأت اليوم للسفر غدا لتغاير الوقت وقولك جئتك لمجيئك اياي
لتغاير الفاعل خلافا للشيخ في جعله اتحاد الفاعل غالبا لا شرطا محتجا بقول امير المؤمنين في نهج البلاغة
فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية فان فاعل الانظار هو الله تعالى وفاعل الاستحقاق
ابليس قال لا يجوز جعل استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما حال من الفاعل ويمتنع عطف حال احدهما
على حال الآخر واقول لا يجوز ان يجعل الاول حالا والثاني مفعولا له لعدم العاطف نعم يمكن جعلهما حالا من المفعول
باسناد الاستتمام اليه مجازا للسببية وتأويلهما بتقدير الارادة كما قالوا في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا اي ارادة
خوفكم وطمعكم وقيل اي تخافوا وتطمعوا والحمل على التقدير بالارادة اذ لم يثبت مجيء الخوف والطمع بمعنى التخويف
والتطميع وقيل هما حالان عن المفعول اي خائفين وطامعين الرابع من المنصوبات المفعول معه وهو

الاسم المنصوب المذكور بعد واو المعية ذكر بعدها لتدل على مصاحبته مع معمول عامله من فعل او شبهه او
معناه فاعلا كان ذلك المعمول ام مفعولا فخرج بقيد الاسم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وسرت والشمس
طالعة وبالمعية المعطوف وواو المعية اصلها العاطفة كانت تتبع مدخولها للمعطوف عليه اعرابا وتفيد جمعهما
في الحكم مطلقا على المصاحبة او عدمها فنقلت للجمع مع لتكون نصا في المصاحبة والتزم نصب مدخولها فرقا
او ابقاء لحق المنسوب بقدر الامكان ولا يتقدم المفعول معه على عامله نحو سرت وزيدا لما مثال ما ذكر بعد الواو المقتصر
لمصاحبته معمول لفعل وما لك وزيدا لما ذكر بعدها المصاحبة معمول لمعنى الفعل فانه بمعنى ما تصنع وزيدا لان
الاستفهام بالفعل اولى فهو بالعمل في الظرف لهو فلما تظافرا على الطلب كانا كانهما بمعناه وامتنع هذا لك
واياك لاختيار القول ان الاستفهام ضعفهما ما انت وزيدا او كيف انت وقصعة من ثريد لقوة الظرف ووجود
اقوى الطالبين وهو الاستفهام والاكثر فيهما الرفع بالعطف او النصب بتقدير الفعل اي ما تكون وكيف
تصنع بحذف الفعل وصار ضميره منفصلا ومن قبيل الاول ايضا جئت انا وزيدا والفرق ان العطف في المثالين
الاولين قبيح اذ لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا مع لا بين العاطف والمعطوف او فاصل ما بين
المتعاطفين ولا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار فالمراد بالقبيح ما يعم الممتنع والعطف في الاخير
سائغ جائز بلا قبح للفصل بالمنفصل وفي نحو ضربت زيدا وعمرا واجب ان الغرض من نقل الواو عن اصلها
وهو العطف الى معنى المعية انما هو النص على المصاحبة وهو لا يتأتى في نحو هذا المثال لان نصب ما بعد الواو
فيه محتمل ان يكون للعطف على المنصوب فليس نصا في المعية فلا يفيد العدول عن الاصل وتجويز بعضهم له
من الضعف بمكان ولذا ادعى على منعه اجماع اهل اللسان اعرابا ما عن فلان ابن هشام واجيبان
للاسم بعد الواو خمس حالات وجوب العطف كما مر ورجحانه للاصل كقام زيد وبشر ووجوب المفعول معه لامتناع

العطف لفظا كما لك وزيدا ومعنى كان بكر وطلوع الشمس ورجحانه لقبح العطف لفظا كمررت وزيدا ومعنى

كقوله فكونوا انتم وبني ابيكم وامتناعهما كقوله علفتها تبنا وماء باردا عند الفراء والفارسي لانتفاء المشاركة

وقصد المعية فهو عندهما من عطف جملة على جملة بتقدير فعل اى وسقيتها ماء خلافا لمن جعله من عطف مفرد

على مثله بتاويل العامل اى انلتها تبنا وماء **الخامس** من المنصوبات المفعول فيه وهو اسم زمان مبهم

او معين او اسم مكان مبهم او اسم بمنزلة احدهما لدلالته على معناه ولو بعوضها لا بالوضع منصوب بفعل فعل

ذلك الفعل فيه اى في ذلك الاسم بحيث يدل اللفظ على وقوعه فيه والفعل يعم اللغوى ايضا نحو جئت يوم الجمعة

للزمان المعين ودعوت ساعة الاجابة المبهمة وصليت خلف زيد للمكان المبهم وسرت عشرين يوما او عشرين

فرسخا لما هو بمنزلة احدهما لان اسماء العدد تكتسب من المعدود ظرفية ومصدرية ومن المضاف الى احدهما

التعميم وتبعيض كسرت كل اليوم جميع الفلاة او بعض الليل نصف الفرسخ والمضاف الى احدهما النائب عنه

جئت صلوة الضحى اى وقتها وانتظرته نافة اى مقدار زمان وجلست قربك اى جوارك اى مكانها وما هو صفة

معنى كسرت طويلا من الدهر كثيرا من البلاد واما المنصوب في نحو دخلت الدار فمفعول به لا فيه على الاصح لان الفعل

لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول لا يتم بدون المدخول فيه فيكون مفعولا فيه لصح الاستغناء

عنه وقال ابن مالك في شرح العمدة المفعول فيه ما ضمن معنى في باطراد به لا يتحقق نصبه على الظرفية بحدث

دون اخر وبحال وقوع غيره كصمت يوم الجمعة الحوائج صليت او بعت يوم الجمعة والصوم او البيع يوم الجمعة بالنصب

قال وما ليس كذلك فليس ظرفا ومفعولا فيه كالدار في دخلت الدار لان نصبه معنى في مختص بالدخول دون غيره

من الاحداث فلا يقال جلست الدار وبحال وقوع غيره فلا يقال دخول الدار وذلك لان المكان المعين لو نصب بتقدير في

التبس بالمفعول به في نحو بعت الدار بخلاف المكان المبهم والزمان مطلقا كبعت اليوم او ساعة الاجابة او امامك الخ

تو بيته الظرفية وفي الاوضح لابن هشام ان انتصاب نحو دخلت الدار وسكنت البيت على التوسع باسقاط

الخافض لا على الظرفية اذ لا يطرد تعدى الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ونمت البيت

السادس من المنصوبات المنصوب بنزع الخافض وهو المفعول به بواسطة حرف جر بعد حذفه وهو الاسم

المبهم او المأول المنصوب لفظا او تقديرا او محلا بفعل لازم في نفسه او بالنسبة الى ذلك الاسم متعد اليه بتقدير

حرف جر بشرط ان لا يكون مفعولا له او فيه بقرينة المقابلة فانهما منصوبان بنزع الخافض غير انهما خصا باسم

علاحدة وقد يسمى ايضا المنصوب بالحذف والايصال اى بنزع الجار وايصال معموله بعامله تشبيها له بالمفعول به

ولعامله القاصر بالمتعدى بقى بالمفرد ضعيف خاص بالشعر كقوله اذا قيل اى الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف

الاصابع وهو اى المنصوب بالنزع لو بغير قياسي مطرد مع ان الناصبة للمضارع وان المفتوحة المشبهة بالفعل

المتاولتين مع صلتهما بالمفرد نحو او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم اى من ان جاءكم ذكر اى من مجيئه بل تقديره عجبت من

ونحو عجبت ان زيدا قائم اى من انه قائم اى من قيامه من قياس المفعول فيه ولا يخفى في المشهور وكلى المصدرية

ابن عند ابن هشام في الاوضح نحو كى لا يكون دولة اى لكيلا وسماعى في غير الاربعة عندهم والحسن عند لا

يتجاوز ذلك من محل السماع نحو ذهبت الشام اى الى الشام وتروى الذباب اى بها قال الاستشهد ولا تعزموا عقدة النكاح

اى عليها وان تسترضعوا اولادكم اى لهم وقيل في ذهب وتوجه عزم واسترضع معنى ورد وجاوز ونوى وطلب

فالنصب بالمفعول به لا بالنزع وقال اللقاني في شرح الاربعين تبعا للشيخ ره ان التضمين اكثر من وقوعه حمل من

الحمل على النصب بنزع الخافض **السابع** من المنصوبات الحال المفردة وتاتى الجملة الحالية في باب الجمل وهى اى

الحال وهو يذكر ويؤنث الصفة اى المشتقة او ما يؤول بصفة مما نزل المشتق والجامد والنعت من التوابع والخبر

المبينة للهيئة والحال كونها مبينة لهيئة نحو تفرج مبين الذات كالتمييز في لله دره فارسا والنعت في نحو رايت

دوراليتى الميز في للتمييز لله دره فارسا فانه مبين للذات

درازم نعت في نعت في زايد رجلا مما فان فصلها

وصف مبين للهيئة لكن كحقيقة ... مبين كما الخ

ايضا منفصلا عن محله للبيان ... الا كاملا

وبلا ضاحكا وبقي الخبر في نحو كان زيد عالما فالصواب انه نوع غير لغة لا خبر او بقيد الصفة بالفضلة قال ابن
يعني الحال انتشر المفعول في كونها فضلة مستغنى عنها ولذا استحقت النصب وبشرط تنكيرها لانها في معنى الفرض
منها يحصل مع تنكيرها فيلغو التعريف فالاغلب كونها منتقلة كجاء زيد راكبا الا ان الكون غير لازم لو فيد بل ينتقل
الى غيره من الاحوال مشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وصيغ المبالغة واسماء الالة
والزمان والمكان وفي حكمها المنسوب مقارنة لعاملها زمانا بلا تقدم وتاخر كما مر ولتقارب الكون بالحي ولما كان
ذلك اغلب لا كليا لانها قد تكون ثابتة غير منتقلة قياسا في المؤكدة كزيد ابوك عطوفا وكقوله … او فيما
دل العامل على تجدد صاحبها كخلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها وسماعا في غيرهما نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا
وقد يكون جامدة وهي نوعان لما عرضت غير ما ولت بالمشتق وهي ثلثة المنون بمشتق او ما يحكم ويسمى موطئة
لانها موطئة لذكر نعتها الذي هو الحال في الحقيقة كجاء زيد رجلا عالما والمقسطة الدالة على تقسيط صاحبها
كبعت الثياب ثوبا بدرهم او درهما والمبينة اصل صاحبها او فرعه نحو هذا … مقدار كبعته بالخاتم قفيزا او الفضة
خاتما وهذا البسر اطيب منه رطبا وقاسمنا المال اثلاثا وعشرتم ميقات ربه اربعين ليلة اذا لم يكن منقطعا
فيه ما وراءها غير … فمنها ما لا يشتق وهي ايضا ثلثة المشبهة بها بالحال كقوله وقامت غيرها ترنت غزالا
بدت قمرا وماست خوط بان اي طيبة وغيبنا والدالة على مفاعلة كبعته يدا بيد اي متقابضين وكلمته فاه الى في
اي مشافهين والدالة على تقسيم او ترتيب كادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين كذلك … رجلا رجلا او رجلين رجلين
او رجالا رجالا وثلثة ثلثة او رهطا رهطا ومثنى وثلاث اي منقسمين كذلك هذا هو المشهور ومنهم من اولت
الجميع والحق ما قال الشيخ رضي … ابن الحاجب وغيره ان الحال ما بين الهيئة فكل ما قام بذلك صح كونه حالا
فلا ما … وقد تكون مفردة بخلاف نفسها … عاملها كجاء زيد امس مع صغى ابدا

بر غدا اي مقدرا او مرتدا ان يصيد مرغدا وصعد المنبر خطيبا اي مريدا لان يخطب … فالدين
والاصل الراجح تاخرها عن صاحبها لانها صفة في المعنى ويجب تاخرها ان كان صاحبها مجرورا بالاضافة
اتفاقا كبدا وجه هند ضاحكا اذ لو تقدمت فصلت بين المتضايفين او تقدمت عليهما وهي تابع معنى للمضاف اليه
وكلاهما ممتنعان او مجرورا بحرف غير زائد عند سيبويه واكثر البصريين كمررت بهم راجعا وهو الظاهر خلافا لقوم
وجواز تقديمها ان حرف زائد كما جاء راكبا من احد وقوله لئن تسليت على اغنكم بعد بينكم … كانكم عندكم مزورة
ويمتنع تاخرها عنه ان كان نكرة محضة غير مخصص كرب هذا راكبا رجلا اذ لو اخرت التبس بالنعت في بعض الصور مع
ان في تقديمها عليه نوع تخصيص له … والغالب كونه معرفة
او نكرة مخصصة بغير تقديم الحال من صفة او اضافة الى منكر … فيد العموم كجاء زيد … راكبين وما جاء او هل جاء رجل راكبا لانه مجرد عن معنى فريدة ثم قيل النصب في نحو كلمته فاه الى في بالمفعولية
لحال … اي جاعلا او قيل بنزع الخافض … اي كلمته من فيه الى في والمحققون على انه الحال … والاصل الرفع
بالابتداء بدليل قولهم فوه الى في فالظرف خبره لما جعلت الجملة حالية نصب المبتدا القيام مقام الحال كما عرف في باب
المفعول المطلق والمضاف … في نحو ضربته سوطا واسئل القرية وكذا بعته يدا بيد اي يده … ثم نكر وانيبه
المبتدا بالنيابة عن النكرة والجار بالظرف اتباعا ولم يتبع في النصب كان الحال وقال الشيخ رضي … يدا بيد بحذف
المضاف اي النقد بالنقد وهو تكلف مستغنى عنه ولما نحو بعت الثياب ثوبا بدرهم او درهما فنقدر مع الجار
ثوب بدرهم فالظرف خبره ومع الواو ثوب ودرهما فالخبر مقدر والواو بمعنى مع اي كل ثوب مقرون ودرهما على ما قولهم
كل رجل وضيعته الحال على التحقيق هي الجملة والمنصوب مبتدا موضوع الاصل ولم ينتحه ناسخ وفيه لغو من قال ايا من …
البر في الحا كشفا لنا سترة هل ان تكن … عن اسم صريح مبتدا او هو … ينصب ولا … لان النصب ناسخا

قوله كلمته فاه الى في … الكوفيين الى ان … اصلها … [illegible]

ثم الرابع تأخر الحال عن عامل صاحبها الا انها معمول له ويجب تقدمها على العامل ان كان لها الصدر كاسم الاستفهام
نحو كيف جاء زيد اي على اي حال وهيئة جاء فان قلت كيف استفهام عن الهيئة فكيف تكون حالا مبينة للهيئة قلت
ليس المراد بكون الحال مبينة للهيئة انها تفيد ذكر الهيئة وشرحها على الاخبار بل المراد انها وضعت للدلالة
عليها على اختلاف الاغراض المتعلقة بها فلا فرق بين كون الهيئة المدلول عليها بلفظ الحال منفية وموجبة
ومجهولة ومفهمة وصنف مما عنها والبيان هنا على وجه الاستفهام كانه قيل اراكبا جاء زيد او ماشيا ونحو ذلك
وقد اسلفنا نظيره عن امالي ابن الحاجب في حق المفاعيل ولا تجيء الحال من المضاف اليه كجاء غلام هند راكبة الا اذا
صح قيامه اي المضاف اليه مقام المضاف نحو قوله تعالى ثم ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال من
المضاف اليه وهو ابراهيم ويصح حذف المضاف وهو الملة واقامة المضاف اليه مقامه مع افادة المراد بلا تغير بما
بان يقال اتبع ابراهيم حنيفا او كان المضاف اليه كالجزء للمضاف بعضه وان لم يصح حذفه ونيابة المضاف اليه عنه
نحو اعجبني وجه هند راكبة والكثير في الكثير حال من هند والوجه المضاف بعضها ولا يصح حذفه ونيابة هند فيقال اعجبتني هند راكبة
بخلاف نحو لا تتحرك يد زيد ماشيا فانه لا يصح ان يقال لا يتحرك زيد ماشيا او كان المضاف الا لمعنى الحدث عاملا في الحال
ابني كان اسم عامل في صاحبها المضاف اليه نحو اعجبني ذهابك مسرعا وشارب السويق ملتوتا **فريدة** تنقسم الحال
بحسب الزمان الى مقارنة ومقدرة وبحسب دوامها وعدمه الى منتقلة وثابتة وبحسب القصد الى مقصودة وموطئة
بناء على المشهور من اشتراط الاشتقاق فيها او بحسب حصول معناها في صاحبها او متعلقه الى حقيقية وسببية كما مر
كربطه داري تاما سكانها وبحسب التاسيس وعدمه الى مبينة وموكدة وبحسب التعدد الى مترادفة وهي الواقعة متعددة لصاحب
واحد لفظا ومعنى ومتداخلة وهي اما الى ولي بها حالا من اسم والثانية من ضميره في الاولى وهكذا او بحسب التصرف وعدمه
الى متصرفة تقع حالا او غيرها [illegible]

[illegible]

شغر بغر وشذر مذر وحيث بيث وحاث باث ونحوها من المركبات **الثامن** من المنصوبات التمييز
ويسمى مميزا بكسر الياء ايضا وهو الاسم النكرة الواقعة الجزئية وضعا للابهام المستقر في الكلام اي المقصود منه
لا الموهم للسامع عن ذات معهودة كاحد عشر كوكبا او عن نسبة واقعة في جملة او شبهها فخرجت النكرات الواقعة
لابهام الهيئة كالحال او ذات مبهمة عند المخاطب لا في مقصود المتكلم كالنعت في رايت عينا جارية والمضاف اليه في نحو
جاء غلام رجل وهو يشارك الحال في كونها اسما منكرا فضلة منصوبا لرفع الابهام ويفترق عن الحال باوجه
منها اغلبية جموده كما مر وقلة اشتقاقه نحو لله دره فارسا كما يأتي واغلبية اشتقاقها وقلة جمودها كما عرف
وعدم جواز مجيئه جملة او ظرفا او شبهه بخلافها وعدم جواز تقدمه على عامله على الاصح خلافا للكسائي
والمبرد وابن مالك وابي حيان حيث جوزوه اذا كان عامله فعلا متصرفا او اسم فاعل او مفعول ولهم شواهد
كثيرة بخلاف الحال لجواز تقدمها على عاملها اتفاقا كقوله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون بل قد يجب نحو كيف جاء زيد
كما مر ومنها عمل غير الفعل ومعناه كاسماء العدد فيه دونها وجواز تجيء من البيانية وظاهر نصب عنه دونها
فان كان التمييز مشتقا منصوبا احتمل الحال ايضا لوجود شروطها ان لم يكن مانع نحو لله دره فارسا [illegible]
تمييز [illegible] جرى بمن في قولهم لله دره من فارس وظاهره اشتراط اشتقاق الحال فالاول من نوعي التمييز وهو مميز
المفرد ويكون عن تمييز مقدار اي مقدر مذروع او مكيل او موزون او معدود او ممسوح غالبا والاكثر نصبه كما ان قطع
ثوبا وصاع برا ومنوان سمنا وعشرون درهما وجريب ارضا ومقدار كونه مما يأتي ويجوز الخفض باضافة المميز
اليه ويتعين من الكثير قليل كرطل ثوب وصاع بر ونحوهما وغير الغالب في هذا القسم ان يرفع الابهام عن جنس
غيره اي غير مقدار فانه ملتبس غير قليل كخاتم حديدا وباب ساجا والخفض بالاضافة كثير كخاتم حديد
وباب ساج والثاني من قسمي التمييز وهو تمييز النسبة يرفع الابهام عن نسبة تامة كاسمه

فی جملة او نحوها من نسبة غیر تامة فی حکمه کالمصدر او الصفة مع مرفوعهما ویاتی تحقیق معنی الجملة فی بابها
او فی اضافة نحو رطل زیتا مثال التمییز المقدار من القسم الاول وعام نضة لغیر المقدار منه وقوله تعالی اشتعل الراس
شیبا التمییز الجملة وهو مشتمل شیبا الشبیه بها ولله دره فارسا للاضافة ای عجبا منه فارسا ای من جهة الفارسیة
والدر بالفتح والتشدید بالصدر مصدر استعمل فی اللبن بمعنی المدرور ثم استعیر لکل خیر لان اللبن عند العرب فیه خیر کثیر
واضافوه الیه تعالی تعظیما له وقصدا لحق التعجب لما فیه من التنبیه علی ان خیر الممدوح والتعجب منه امر عظیم لا یصدر مثله
الا عنه سبحانه وقیل ای لله دره اللبن الذی ارتضعه الممدوح من ثدی امه والناصب لجمیع الذات من قسمی التمییز فهی
ای الذات المبهمة ولجمیع النسبة هو المسند من فعل وشبهه الکاین فی الجملة او شبهها وقیل نفس الجملة فرعیة ان یصلح
التمییز خبرا عن ممیزه کطاب زید ابا جاز جعله لمن الاب زید فمتعلقه المقدر فهو الاب ومع یکون منقولا عن طاب ابو
زید فیمتنع الجر من وعلی الاول احتمل الحال ایضا ان دل علی الهیئة والا فمنقول قطعا کطاب زید دارا ویرتفع الابهام
عن ذات مقدرة متعلقة بزید ای شی منه **النوع الثالث** من المجرورات ما یجر وهو الاغیر وهو اثنان
الاول المضاف الیه وهو ما ای اسم صریح او ماول به نسب الیه شی ای اسم او نسبة تقییدیة غیر تامة بواسطة
حرف جر مقدر لفظا مرادا معنی وعلا بابقاء اثره فخرج المنصوب بنزع الخافض مطلقا وما ناب عن مضاف نحو واعبد ربك
توسعا کالقریة فی واسئل القریة ای اهلها العدم بقاء الجر ویکفی قول الامر فی الحد نظرا الی اصله وحقیقته فلا یقطع
خروجه باعتبار صورته المجازیة ان الحدود للحقایق فلا تنتقض بالمجازات جمعا ومنعا المضاف الیه بالاضافة اللفظیة
لیس بتقدیر الحرف عند الجمهور وخلافا للقوم فلعل المص ادخله فی الحد بناء علی انه بتقدیر الحرف عنده او خرج بناء علی
مخالفة الجمهور نظرا الی حمل الحد للاضافة الحقیقیة کما عرف ولان اللفظیة اضافة مجازیة غیر حقیقیة اتفاقا فلا ینقض
خروجها ویمتنع اضافة المضمرات عند غیر الخلیل فلا امال ذا فی ایای وعن حیث صلا ایاه بر امضا فالا صح والحق ان الثانی

هو ان فیه ایدل علی حال الاول من التکلم والتذکیر والافراد واضدادها کما فی ذلک وذلکما واخواتهما فلا قدح الاضافة الیه
واضافة اسماء الاشارة واما کاف ذلك فحرف کالتی مع انفصاله باللام للمعنیین واضافة اسماء الاستفهام وهی
عشرة کیف للحال وایان ومتی ومهما للزمان واین للمکان ومن للعاقل وما وای للاعم وانی بمعنی کیف او این وکم للمقدار
واسماء الشرط وهی التسعة الاول من اسماء الاستفهام اذا تضمنت معنی الشرط والاسماء الموصولات سوی ای المذکورة
کاینة فی الثلاثة فانها تضاف وجوبا موصولة وشرطیة واستفهامیة بعض الاسماء یجب اضافتها لانه مبهم بعض الذی یعنی
الاسماء او الکتب تانیث المضاف الیه لما الی الجمل وهو ای هذا البعض والتذکیر هنا باعتبار لفظه اذ ظرف للزمان الماضی
وحیث للمکان اتفاقا وللزمان ایضا علی قول یرتهما اضیف عمر وکقوله حیث لقی العمائم لکنه لا یقاس علیه خلافا للکسائی
واذا للزمان المستقبل او الی مفرد ای غیر جملة ما الکون ظاهرا او مضمرا وهو نوعان **الاول** ما یجوز قطعه عن الاضافة
منونا للعوض کبعض وکل وای فی قوله تعالی وفضلنا بعضهم علی بعض وکل فی فلك وایا ما تدعوا **الثانی** ما لا ینقطع
عنها بل یجب اضافته لفظا ومعنی الی ظاهر او مضمر وهو کلا وکلتا ولا یضافان الا الی المثنی ومعنی کالمثنی والجمع وذلك لا لاملا
وضمیر المتکلم مع الغیر لا لفظا نحو کلا زید وبکر الا الی مفرد وعند لمکان قریب او زمان حسیین کعندی مال او معنویین
عقلیین کعند الله عند التحدید لوال وقیل ان اضیف الی حدث فللزمان وینصب ابدا بالظرفیة وقد یجر بمن وتوجه بالی
لدی وایاه علی الحری بقوله ما منصوب ابدا علی الظرف لا یختص سوی من فوله للمکان العام الحسی والعقلی نحو العلیا
سیدها الذی لب الباب وانه فی ام الکتاب لدینا لعلی حکیم وسوی کالا للاستثناء یاتی فی بابه او الی مفرد ما الکون ظاهرا فقط
فلا یضاف الی مضمر وهو اولو نحو اولو قوة واولات الامر وذو بمعنی صاحب من الاسماء الستة وفروعهما ای ذوا وذو
وذوی وذوو وذوی وذات وذوات وذوات وسمع ذووه فی الشعر شاذا وقیل هو لحن وقد لا یسمع غیر ذو ما الا
متضادة حیث تکون موصولة بلغة طی کما یاتی فتمتنع اضافتها وبمعنی صاحب فتجب اضافتها وقد یقطع عنها جمعا

الی ٣٣
ومثله من اضافة ... اما تری حیث سهیل طالعا
نجما یضیء کالشهاب ساطعا

٢٢٢
تنقص م ل

كقولهم للكوفي اوبليد الذي بناؤه مونث تابعى للحقيقة نحو هذه دار وتلك صفة والقول الزمخشري فقال الا اخبرني عن اسم

ناقص لو اوصاف موصول او لازم الاضافة ومضاف غير مضاف او المعرف حال الكونه مضمرا فقط فلا يضاف الى ظاهر نحو

وحده يقال وحده وحدهما وحدهم وحدك وحدكما وحدكم الى وحدكن وحدنا ولبيك كما مر واخواته سعديك وحنانيك وهذا

ذيك وهجاجيك ودواليك **تكميل** يحذف من المضاف من التنوين ونونى التثنية والجمع وملحقاتهما ان كان

معهما نحو ثنتا يدا ابي لهب وبنى اخوانهن وخمس عشرك لان الاسم تام بالتنوين والنونين والاضافة انما هي لاتمام

الناقص فان كانت الاضافة المطلقة اضافة صفة مشتقة الى معمولها من فاعل او مفعول كضارب زيد ومضروب عمرو وحسن

الوجه فلفظية ولست غير محضة وغير حقيقية اذ المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة من العاملية والمعمولية فلا توثر

الاضافة في المعنى ولا تفيد الا تخفيفا في لفظ المضاف باسقاط تنوينه ونونيه او في المضاف اليه بنقل ضميره الى المضاف واستتاره

فيه او كليهما بالاول في الاول والثاني في الثاني كما يأتي في الصفة المشبهة والا تكن اضافة صفة الى معمولها كاضافة

غيرها مطلقا واضافتها الى غير معمولها كغلام بكر ومصارع مصر فمعنوية ولسمى محضة وحقيقية ايضا وتفيد

السوال كان المضاف غير صفة وغير مضافة لا معمولها كغلام زيد او كان المضاف غير صفة مضافة الى معمولها كاضافة المصدر

هذه نوعها للمضاف بما يجده من نسبة معنى الى معين ان كان مع المضاف اليه المعرفة نحو غلامك او غلام زيد او الرجل

او هذا او من جاء او الذي معهود بحيث يعرف اللفظ اليه لكونه اكمل واشهر لغلامية المضاف اليه نحو استعمل الغرمعنى

فعلى هذا اصل وضع هذه الاضافة فيكون مجازا كاستعمال المعرف باللام في غير معين ويخصصه المضاف بتقليل شركائه

وحال كونه مع المضاف اليه النكرة بما يجده بينهما من نسبة معنوية كغلام رجل الحرفوع غلام المرأة والمضاف اليه فيها اي الاضافة

المعنوية ان كان جنسا للمضاف شاملا له ولغيره فهي بيانية بمعنى من البيانية كخاتم فضة وعشرين درهما اذ الفضة جنس

شامل الخاتم وغيره والرجال شامل خمسة وغيرها او كان المضاف اليه ظرفا للمضاف زمانا او مكانا حقيقيا او مجازيا

فبمعنى في الظرفية كمكر الليل ونائم البيت ومنفر الكتاب او كان المضاف اليه غيرهما اي الاجناس والظرف فبمعنى اللام كغلام زيد

زيد وضرب نحو شجر الاراك ويوم الاحد على المشهور وقيل هو بمعنى من وهو انسب فينبغي ان يعتبر في الاضافة البيانية

كون احد المتضايفين جنسا للآخر صالحا لحمله عليه لشموله ايضا ولا يضاف لفظ المساوي كحبس ومنع وليث واسد لعدم

الفائدة **فرع** لا يفصل بين المتضايفين اذ المضاف اليه كتنوين المضاف الا بمعموله او ظرف كقراءة ابن عامر قتل اولادهم

شركائهم وقوله فتحسط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل او بالنداء كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار

دق باللجام او بلا زائدة نحو لا ابالك وحمله الجمهور على الاضافة بقرينة الاعراب الحرفي ولا يبني له بحذف التنوين فاللام عندهم زائدة

بدليل لا اباك بلا لام تحسينا للفظ وتأكيدا لاختصاص المعنى بالاضافة ورفعا لاستقباح تعريف اسم لا في بادي النظر وقد

العرف الزمخشري فقال الا اخبرني عن زيد ممتنع الاضافة او يركبها او يفك تركيبها او يدبرها الولم فقال لانما الذي هو وتطلق

يفصل لما اضيف باستحسانا او بالموصول لمطابقة الكلام المضاف كما تقع بين حرف الجر ومجروره كردن بالكاتب وقيل انها ما اسم

بجي تأصلا حتى بين الخافض والمخفوض مفصولا او قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث الظاهر او المضمر تانيثه فيجري

عليه حكم المؤنث وبالعكس يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره فيلحقه حكم المذكر لكن لا مطلقا بل بشرط

جواز صحة حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف اليه بلا تغير في المعنى كقول الاعشى وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت

صدر القناة من الدم انث الفعل المسند الى الصدر لتانيث القناة تشرق فلان اذا اغتص ويفهم لم يقدر على بلعه والمعنى

انك تشرق بالسر الذي افشيته فلم يقدر على كتمانه كان صدر الرمح لم يقدر على كتمان دم ويلعه فافشاه وقوله تنميت

شمسا استضئ بنورها فلما اضاءت حرقتني ضوؤها انث الفعل المسند الى الضياء لتانيث ضمير الشمس وقوله انارة

العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا ذكر الخبر المشتق هو مكسوف مع تانيث

المبتدأ وهو انارة وتحمل الخبر لضميره باعتبار تذكير المضاف اليه لا يقوى الاتحاد فصل لفظا فذكر ضمير ليس لاكتساب التذكير

من المضاف اليه بل لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث لانا نقول لا معنى قوله المصدر يستوي مذكره ومؤنثه انه لا يلحقه علامة

التانيث لانه يجوز معاملة المذكر والمونث في مسند وضمير ونحو ولو كان مونثا لفظا كالدلال والارادة ونحوهما

ومن ثم اي لعل اشتراط الاكتساب يصح الاستغناء عن المضاف منع الاول في نحو قامت غلام هند والثاني في نحو مارامة

زيد لعدم جواز الاستغناء المذكور فلا تقول قامت هند وجاء زيد بدل اغلامها وامته وكذا يكتسب المضاف من المضاف اليه مصدرية

كغلام من تضرب مصل تضرب كغلام متى تقدم وظرفية كصمت كل شهر وبنائه كقراة انه لحق مثل ما انكم تنطقون ومن فزع

يومئذ بفتح مثل ويوم **الثاني** من المجرورات المجرور بالحرف وهو ما اي اسم نسب واسند اليه شيء من فعل او اسم

بواسطة حرف جر ملفوظ لا مقدر فخرج المضاف اليه مع نظر الكامل ضعفه واما نحو لا اباله عند الجمهور فعلى ما في

وضع الاضافة على ان المتبادر من الحرف هنا غير الزايد لا نه الاصل وهو في لا ابا له زايد عندهم فيخرج عن الحد قطعا وحروف

الجر ما وضع لايصال حدث او معناه الى مدخوله وهو التعدية بالمعنى الاعم والمشهور من حروف الجر تسعة عشر اسقط المص

منها باء القسم لم يعدها مستقلة بل ادرجها تحت مطلق الباء واسقط ايضا حاشا وعدا وخلا لمجيئها في باب الاستثناء

اربعة عشر وهي نوعان سبعة منها تجر الاسم الظاهر والمضمر فلا تختص باحدهما وهي من للابتداء او غاية مكانا اتفاقا كمن البصرة

الى الكوفة او زمانا على الاصح كصمت من العشاء الى الصبح ويعرف بمجيء مقابلها بالى وللتبعيض كاخذت من الدراهم وللتبيين نحو

فاجتنبوا الرجس من الاوثان وللتعليل كقوله يغضي حياء ويغضي من مهابته وللبدلية نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة وقد

تزاد على نكرة منفية لتاكيد عمومها كما جاء ني من احد والتنصيص عليه لئلا يحمل على نفي الوحدة كما جاء من رجل الى لانتهاء غاية

مكان او زمان كما مر ومعية نحو من انصاري الى الله وتبيين فاعلية مدخولها لحب او بغض او معناهما في تعجب او تفضيل نحو هو احب

او ابغض الي او اليه او بغضه الي وعن للمجاوزة حقيقية كرميت السهم عن القوس او مجازية كطعمت عن جوع وبدلية نحو لا

تجزي نفس عن نفس وتعليل كالمعلقة عن امري وعلى للاستعلاء حقيقة كزيد على السطح او مجازي كعليه دين وتعليل نحو

لتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته وظرفية كدخل المدينة على حين غفلة وفي للظرفية حقيقية كفي الكوز ماء وفي الدار زيد

زيد ومجاز نحو ركبني الصبر في وجع وتعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه وقد تزاد للتاكيد نحو اركبوا فيها والباء للالصاق

حقيقي كامسكت بزيد او مجازي كمررت به واستعانة نحو كتبت بالقلم ومصاحبة كدخلت بثياب السفر وتعليل كفبظلم

ومقابلة كبعت بدرهم وتبعيض نحو فامسحوا برؤسكم كما في صحيح زرارة عن ابي جعفر الباقر عليه السلام وقسم وهو من باب

استعطاف نحو بالله الطلب كبالله اضربني وغيره وهو ما يؤكد الخبر كبالله لاقومن وتستعمل الباء فيهما مع الظاهر والمضمر

بخلاف اخواتها من حروف القسم لانها اصل حروفه فاختصت باحكام وقد تزاد في نحو كفى بالله شهيدا وكثيرا ما تزاد في

خبر ليس حتى قد يجر المعطوف على خبرها المنصوب بتوهم وجود الباء كليس زيد قائما ولا قاعد بجر قاعد لانه في خبر ليس

ولا سابق شيئا اذا كان جائيا بالجر سابق كما قد يعكس فينصب المعطوف على خبرها المجرور بالباء الزائدة حملا على محله وهو النصب

بليس كليس زيد بقائم ولا قاعدا وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا وقد تجر غير ما عامل موجود فتجعل كما انه معه ومن يعمل

الاول الثاني والثاني الاول وتدخل ما عامل وعن زيادة اللام فلا تعدم فقد يقدر ان اللام للاستحقاق كالحمد لله ولكافرين

النار وملك نحو له ما في السموات واختصاص نحو الجنة للمؤمنين وتعليل كصمت لله ونحو اقم الصلوة لدلوك الشمس

وظرفية نحو نضع الموازين القسط ليوم القيامة عند ابي مالك وابتداء كسمعت له صوتا وتبليغ ان دخلت بعد

قول او معناه على سامعه كقلت له او دعوت له ونحوه فقط كيا للماء او مع القسم كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد

وتقوية عامل ضعيف لغرضية في العمل او تاخر عن معموله نحو مصدقا لما معهم وان كنتم للرؤيا تعبرون وتبيين مفعولية

مدخولها لحب او بغض في تعجب او تفضيل نحو ما احبه او ابغضه لي وما اضربه او اضربني لي وقد تزاد للتوكيد كقوله ملكا اجار

لمسلم ومعاهد وهي تكسر مع الظاهر الا المستغاث وتفتح مع المضمر الا الياء ففي نحو ان الزيدين لها غلاما وجهان كون

اللام ابتدائية فلا عمل لها لما مبتدا او ما بعده خبر والجملة خبر ان او انها الزيدين غلاما والنحو بعضهم فقال لما مجرور حرف

تغليب مبتدء مؤكد اذ ان له وجهان وسبعة منها اي من حروف الاربعة عشر تجر الاسم الظاهر فقط ولا تدخل على الضمير

وهي مذ ومنذ نظرا الى انجلت جو يوم الجمعة ما رايته مذ ومنذ ويختصان بالزمان غير المستقبل بمعنى من مع الماضي
ومع الحال نحو ما جاء مذ يوم الجمعة الذي اي منه او مذ يومنا هذا اي فيه هذا اذا دخلتا على غير العدد واما مع فيهما
بمعنى من والى كما رايته مذ ثلثة ايام اي من اولها الى اخرها ورب للتقليل نادرا والتكثير كثيرا او بالعكس او للتقليل ابدا او
للتكثير ابدا كذلك او في المباهاة ولهما سواء او لم توضع لشيء منهما بل التقليل والتكثير ويحصل احدهما بالقرائن الحاضر على الخلاف
وهي تختص بالنكرة ولجار ورب رجل واضمر لانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفر في متبوعاتها والتزم تنكير مدخولها
لانها تقتضي تعدد مدخولها سواء اريد التقليل او التكثير وسواء دلت عليها بنفسها ام بقرينة ولا تعدد في المعرفة على [illegible]
صالح للتقليل والتكثير والتاء للقسم وتختص بالتعجب وعلمه هو لفظ الله وشذ ترب الكعبة واشذ منه تالرحمن وتحياتك
وهي كواو القسم فرع الباء ولذا لم تستعملا مع فعل القسم المذكور والضمير ولا في القسم الاستعطافي بخلافها ونقل ملوي تاالك
ماما لبس له عند القسم مشتق لفظا غليظا من بالحنث كل غير [illegible] لكن [illegible] انما استعطافا بقصد من حدث عن [illegible]
وما اعتقد [illegible] الاولى القسم وواوه لا تستعملا في الاستعطاف فيلزم الحالف الحانث الاثم والكفارة والثاني الباء
فانها قد تستعمل في الاستعطاف فلا يلزم الحانث اثم ولا كفارة وحتى لانتهاء غاية مكان او زمان كوثبت البلاد حتى الصين
وهي حتى مطلع الفجر وتفترق عن الى بدخول ما بعدها في حكم سابقها مع عدم القرينة وبعدمه ولكن حتى [illegible]
حتى الكوفة وباختصاصها بالظاهر وبوجوب كون تاليها اخرا جزءا من سابقها او ملاقيا فلا يقال بت البارحة حتى الظهر [illegible]
حتى نصفها بخلاف الى في الجميع والكاف للتشبيه كزيد كالاسد وللتعليل مع ما المصدرية نحو واذكروه كما هديكم اي لهدايته
وقد تزاد للتوكيد كما قيل في ليس كمثله شيء والواو للقسم وهي وان كانت فرع الباء عند قوم لكنها استعمل من الاصل فيها
[illegible] فقال اي عامل نائب [illegible] واعظم سكرا والكرابه ذكرا [illegible] الاعاف عند الكوفيين
وقال المبرد قوي الجر برب [illegible] والواو عاطفة على مذكور او مقدر ولا تختص الثلاث الاخيرة بظاهر معين فوايد قد يدخل

كان الجر على الت المقبوض المبذرة فتزاد بينهما ما دمت بالفرق بين كان هذه والمشبهة بالفعل نحو قيام كانك تقوم اي
قياما مثل قيامك ماء الفارقة وهي زائدة لفظا لان تاليها مجرور وعلا بسابقها ومعنى لانها لا تفيد الا فرقا لفظيا وقد تخفف
ان هذه كقمت كان تقوم اي كانك تقوم وقد تخرج ما هذه في الشعر وتكون منونة وعليه قوله كان يرحل
المرء الكريم فيفعلا فيمن رفع يرحل اي كانه يرحل فيعلم ضمير الشان اسما لان والجملة خبرا وعطف فيفعل منصوبا بان
مضمرة على المصدر المنسبك من ان معموليها من باب قوله ولبس عباءة وتقر عيني احب من لبس الشفوف كما ياتي في بحث العطف
بعضهم فقال لما اريد لفظا ومعنى لانه مبني لتاكيد الكلام الثاني جاء بعض حروف الجر اسما وفعلا ايهم [illegible]
فالاسمية من القسم بن لغة في ابن والتبعيضية عند بعضهم قال الزمخشري في قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم اذا كانت
من للتبعيض في موضع المفعول به وقال الطيبي اي اذا درت من مفعولا كانت اسما وتبعه [illegible] وغيره
به وانما اراد الزمخشري ان الجار والمجرور في موضع نصب على المفعولية بالواسطة والفعلية امر من مان يمين اذا كذب
او [illegible] بمعنى النعمة مفرد الاء بالمد وفعلا او للاثنين من وال اذ جاء او للواحد مؤكدا بنون
خفيفة في الوقف وعلى اسم بمعنى فوق نحو من علي وفعل ماض من العلو وفي اسم بمعنى فم جرا وفعل امر للواحدة من وفى يفي ورب
بفتح الراء لغة في رب بضمها اسم بمعنى سيد ومالك وفعل ماض كرب يرب تربية واصله ومتى اسم لغة هذيل بمعنى
في ذكره غير احد كمصري ولو صح لكان [illegible] لم يتعدل [illegible] اذا اسقطه [illegible]
وكاف اسم بمعنى مثل عند قوم منهم ابن مالك وفعل امر من وكى يكي وحاشا مصدر بمعنى التنزيه وفعل ماض بمعنى استثنى
وخلا اسم لرطب الحشيش وماض من الخلو وما بعدها اسما فقط اتفاقا وهو ثلثة مذ بمعنى طلب [illegible] ومنذ ومذ ومنذ لو رفع ما
تاليهما كما رايته مذ يومان [illegible] ظرفان خبران عما بعدهما عند الاخفش ومبتدأ عند المبرد [illegible] مضافان الى جملة حذف فعلها
عند اكثر الكوفيين اي مذ كان يومان وما بعدها فعلا فقط [illegible] ثلاثة الاولى امر من ولي يلي [illegible] وعدا كما مر في العد

وان يتصل بالخبر كما يأتي في المستثنى ورتبة الضم ما هو مجهول من زيد وفعل او معناه ثم يجوز جر ما يستحق غير الجر لمجاورة مجرور
اذ لا التباس ولا فصل بينهما بعاطف او غيره ويسمى جر الجوار كقولهم هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورة ضب وحقه الرفع
لانه صفة جحر وقد يدعى مجيئه في النثر مع الفصل بالعاطف والدليل يقبل التأويل وما قاله متمم غير صالح للشواهد لو تم ففي
الشعر خاصة النوع الرابع من المرفوعات ما هو منصوب او غير منصوب وهو اربعة اقسام الاول المستثنى وهو الاسم المذكور
بعد الا غير الصفة او ما في معناها غير وسوى وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون اي الذي ذكر بعدها للدلالة على عدم اتصافه بما نسب
الى سابقه ولو كان سبقه تقديرا او حكما كما قام الا زيدا ان تقديره ما قام احد الا زيدا فاعل سابق تقديرا وما جاء الا زيدا القوم
فان المستثنى منه سابق رتبة حكما وان تأخر لفظا فان كان المستثنى مخرجا من متعدد ملفوظ او مقدر بحيث لولا الاخراج له
لدخل فيه وهو اخر لحكم كلي او جزئي وفي كل ذلك الواحد المركب من متعدد نظرا الى الاجزاء فمتصل لاتصال المستثنى بالمستثنى منه لدخوله
فيه فالاستثناء تخصيص بعد تعميم كاكرم العلماء الا زيدا وبع عبدك الا نصفه والا يكن كذلك فمنقطع كجاء القوم الا حمارا
او الا زيدا ان لم يكن منهم فاداة الاستثناء للاستدراك ودفع توهم دخول ما بعدها في حكم سابقها فتقدر بلكن عند البصرية
وبسوى عند الكوفية فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه لفظا اعرب بحسب اقتضاء العوامل من رفع او نصب او جر لقيامه مقام
المستثنى منه كما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد وسمي المستثنى مفرغا اي مفرغ العامل حينئذ او يجوز المستثنى منه
فارغا عن العامل بتمه للعمل في المستثنى او المفرغ له بالحذف والايصال والكلام معه مع المفرغ غير موجب غالبا بل منفي كما مر او في حكم النهي
والاستفهام كلا تضرب الا زيدا وهل تضرب الا زيدا فيمتنع التفريغ في الموجب غالبا لفساد المعنى كضربت الا زيدا اذ معناه ضربت كل احد الا زيدا
وقد ينعكس فيصح في الموجب كيغفر الله الا الشرك ويمتنع في غيره كما جاءت الا زيدا لكثرة التعليل والعجز لا يجري النفي للزومه لهما معنى
فاما ان التفريغ معهما او المنهي والمنع وان ذكر المستثنى منه مع المستثنى فان كان الكلام موجبا نصب المستثنى على الاستثناء نحو جاء القوم
الا حمارا فنصبوا منه الا قليلا وجاء الا زيدا القوم وحكى ابو حيان ابدال من المستثنى منه عن بعض العرب وحمل عليه قوله فشربوا منه الا قليل منهم

قوله الا متصل بعد الا او ما في معناها في ذكر المذكور بما نسب
بالدال ... من نحو قام القوم الا زيدا او قام القوم زيدا
المذكور متصل بعد ... على النفي في القيام
... متصل بعد ... على عدم النفي في بعض
... او ما في الا زيدا

فيمن رفع والنصب لا عند الشيخ لانها مقوم معنى الاستثناء والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهو اقرب
وان لم يكن الكلام موجبا فان كان المستثنى متصلا فالاحسن اتباعه بدلا من المستثنى منه على اللفظ بدل البعض من كل
عند البصرية وبالعطف عند الكوفية فالا عندهم عاطفة بمنزلة لا نحو ما فعلوه الا قليل
منهم ومن يغفر الذنوب الا الله بالرفع حملا على لفظ المستثنى منه وهو ضمير الفاعل فان تعذر الحمل على اللفظ فيحمل على المحل نحو لا اله
الا الله بالرفع حملا على محل اسم لا التبرئة وهو الرفع بالابتداء قبل دخولها عند الجمهور وعلى محل لا مع اسمها عند سيبويه
لانهما عنده في محل الرفع بالابتداء وعلى القولين انما امتنع الحمل على لفظ اسم لا لان عامل البدل هو عامل المبدل منه ولا تعمل
في المعرفة ولا المثبت ومقتضى الاصبغية جواز النصب على الاستثناء كما نص عليه السيوطي ومنعه الجوهري وان كان المستثنى الذي ذكر معه
المستثنى منه في كلام غير موجب منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب بالاستثناء والتميميون يجوزون ايضا الاتباع على اللفظ
نحو ما جاء القوم الا حمارا بالنصب بالاستثناء والا حمار بالرفع بالاتباع على لفظ القوم ولغة معظم الحجازيين تخلصا عن بدل الغلط
ووجهه سيبويه بان المستثنى منه يقدر عاما اي ما جاء احد او شيء الا حمار لكن حقيقة القوم من بني او المستثنى منه بالذكر حيث
نبه ان السامع يستبعد عدم مجيئهم او ينكره فالاستبعاد او انكار وتكلف ظاهر ان لم يمنع منه مانع تتمة
والمستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب مع فعليتها بالمفعولية لها فانها متعدية في هذه الابواب فان كان لازما في غيره والفاعل
مستتر وجوبا كما مر وسيأتي بيان الخلاف فيه ويجر بجار الخلاف بدلا الجملة مستأنفة لا محل لها عند الجمهور ومحلها نصب بالحالية
عند السيرافي اي خالين عن زيد ويجر المستثنى بها مع حرفيتها كما مر في حروف الجر وهو قليل في الاوليين ولم يحفظ سيبويه في خلا
وقد حفظ غيره والمستثنى بليس ولا يكون منصوبا بالخبرية لهما ويكون واسمهما ضمير مستتر وجوبا كما مر واذا وجب استتاره موقع
الفعل الاستثنائي لانه بمنزلة الا وكما لا يفصل بين الا والمستثنى كذا لا يقع الفصل بينه وبين ما بمنزلتها جاء القوم ليس زيدا
والخلاف في المرجع والمحل هنا كالخلاف في خلا وعدا والمستثنى بما خلا وما عدا منصوب بالمفعولية ويمتنع جره لان ما مصدرية

فلا يكونان معها الا فعلين وقال سيبويه لم يجى حاشا فعلا فلا يقال ما حاشا ولا ينصب ما بعدها ويسمعها غيره كقوله رايت الناس

ما خلا قريشا وقولهم اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبع وترك اللام ما حاشا الله ونحوه وعلم ثبوته عنه وكالمستثنى

بغير وسوى بالكسر مجرور بالاضافة اللازمة لهما كما مر ويعرب لفظ غير باعراب المستثنى بمثل اعراب المستثنى بالا كان لم يذكر معه المستثنى

منه فبحسب العوامل والكلام معه غير موجب غالبا كما تام غير زيد وما رايت غير زيد وما مررت بغير زيد وان ذكر نصب في الموجب كقام القوم غير

ولما في المنفي فان كان منقطعا فبالنصب في الحجاز ولزم بها في تميم والا فالاصح اتباعه على اللفظ نحو ولا نفي المحل نحو لا اله

غير الله بالرفع ولذا تعين رفعه في نحو ما زيد بشي غير شي حقير لو وجب رفع المستثنى في ما زيد بشي الا بشي على محل المستثنى منه وهو الرفع

بجزئية للمبتدا المتعذر الحمل على اللفظ او على الاقرب وهو النصب لان ما التاخير لا تعمل فيما بعد الا ونحوها تابع لم يتبع

لفظ متبوعه ولا محله وانما يتبع صلة المنسوخ الذي تلمسه بالمحل البعيد مجازا والغير ههنا القاضي الجند فقال ما تابع لم يتبع

متبوعه في لفظه ولا محله الا البيت ما انا بعلم عن علم نافع بالغنى في انفاق حتى ثبت وانشد عا الزمخشري فقال القد صبت شيا

ادار من لطفه اشار قد الى المطلوب بقوله ما انا بعلم غير علم نافع وقد علم ان لفظ غير اداة الاستثناء وليس بمستثنى مع انه

معرب باعراب المستثنى ما بعده لكن تعذر ظهر اعراب المستثنى لو ويجره بالاضافة ناعرب غير نفسه بذلك الاعراب وجعل فيه

ما اسم في الاستثناء منصوب بغير هو اداة له لكان تنقل استعاره الغير في الاستثناء اعراب المستثنى به لتعذره فيه كما عكسوا ذلك

في الا صفة حيث استعاروا اعراب الصفة لما بعد الا لتعذر اعرابها مع ان الصفة هي الا بمعنى غير لا ما بعدها كقوله تعالى لو كان

فيهما الهة الا الله لفسدتا وتلك فيها ما تابع ليس يلفى تابعا لمتبوعه في لفظه وفي موضع حتى استعاروا لها ذا التابع

فلا يجوز في الاية ان تكون للاستثناء من جهة اللفظ لان الهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه ولا من جهة المعنى اذ التقدير لو كان فيهما

تابع المتبوع في ذا الموضع وسوى كغير اعرابا عند قوم منهم ابن مالك وظرف غير متصرف لا ينصب الا على الظرفية عند اكثرهم

الجمهور وسيبويه **فرع** بلا لفظ ما تقدم من ان اداة الاستثناء اما حرف كالا او اسم كغير او فعل كليس او مترددة بين حرف وفعل

كخلا ولا اربعة اخرى ذكرناها في الشرح منها ما المشكرة مكاها الخليل وسيبويه والكسائي على قلة وابو حيان مقتصر على السماع ولا

آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك المراد

ولا يشتغل بها اسم مفرد بل اما الجمل الاسمية بعد نفي نحو ان كل نفس لما عليها حافظ بمن شدد لما او الفعلية الماضوية

لفظا نحو نشدتك الله لما فعلت في الدعاء اسالك بتجميد او الى ما نصبت جاهدا في اسالك بدا الا ان تفعل فيكون منقطعا

او الا ان تفعل فيكون متصلا بحرف التي في ما بمعنى ما الى قال لم يكن بلا ثبت والحق بها الزمخشري بقوله لا ضربن عن مرفي

منهم وفي الاستثناء لم يثبت فيها اسما من الاسماء **الثاني** مما يرد منصوبا وغيره المشتغل عنه العامل وسمى ايضا

اضمار عامله على شريطة التفسير وهو اسم قبل عامل متصرف من فعل او شبهه مشغول عن العمل في ذلك الاسم بالعمل بنفسه في ضميره

او متعلقه بحيث لو سلط ذلك العامل او لا ورفع او مناسبة على ذلك الاسم لنصبه كزيد الم به او ضربته او مررت

عليه او على ابنه او محبوبه او بلوا اذا عرفت فاعلم ان المشتغل عامل على اسم مقدم عليه بنفسه ضميره اي ضمير ذلك الاسم

اي الا بت زيدا شارع الفعل المشتغل بالضمير مع تعدية بنفسه ... فاذا مررت بعد تعدية بالباء مراد في جاوزت

او بنصب متعلقه كما مر كان لذلك الاسم المشتغل عنه عامل خبر ما الاسم نصبه وجوبا وجوازا ورفعا كذلك ونشا به ما يجب

نصبه بلعمال العامل المذكور بغيره وخص بعضهم بالانفراد وهما معه عند القراء في الاولى تلفظ بالقارئ الموضع الكسائي وهو يلهما نحو

ان زيد لقيته وبعامل مقدر على قوله بما يفسره المذكور المشتغل عند الجمهور واذا تلى ذلك الاسم اي لفظا لا بتلوه الا فعل كادوات

التحضيض هلا ولولا ولوما وادوات الاستفهام غير الهمزة والشرط غير اما المفتوحة فيقدر فعل بين ذلك الاسم وهو اللفظ

ليكون تالية الفعل كهلا الكهم زيدا وادوات الشرطية نحو اذا المنبر تاكرم مذموم وغيرها بالابتداء للتقديم او نكرم للتحضيض واما

الهمزة فعل ويليها الاسم ولما اما فيشترطها فعل لازم واجب الجزم غير مفسر لشي عند الجمهور وتقتصر لها زيد فقط في مما

نكي من شي حرة زيد منطلق ويجب رفعه بالابتداء ان تلى ما لا يلوه الا الاسم كاذا الفجائية اي يليها المبتدا بعدها او ان تمتنع

تلاها

تقديم الفعل بعدها فلا ناصية لها يتلوها لفظا ولا تقديرا فيجب رفعه نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ليتسع لما النوع المبتدا بعد

اذا هذه لئلا تلتبس بالتقديم نظاما بين الفعل مدرها المنصب يتقدم فعل بعدها الا ليس به نادي الشرطية لا تقترن بها او فصل

بينه وبين ذلك الاسم وبين عامل المشتغل ما اي ناصل له الصدر كالنفي والاستفهام والتمني والشرط والتحضيض ولام الابتداء

ونحوهما اذ يمتنع عمل ما بعدها فيما قبلها لاشتغاله بمرفوعه مثل الهمزة في اصل الوضع وللقسم عندهم كالمقسم فانه يمتنع عمل في شيء يمنع
ايضا ان يكون مفسر العامل فيمتنع اعمال مقدر مفسر به نحو زيد هل رأيته ويترجح نصبه ان تلا همزة الاستفهام الفعل وعاطفة
نحو ازيدا ضربته لان الغالب تلو الفعل لهمزة الاستفهام وذلك انما يحصل بالنصب المحوج الى تقدير الفعل وان يحصل بنصبه تناسب
جملتين متعاطفتين في كونهما فعليتين وذلك امر مطلوب في باب العطف وهو يفوت بالرفع بالابتداء نحو قام زيد وعمرا اكرمته
اذ لو رفع عمرو لزم عطف الاسمية على الفعلية او كان العامل المشتغل فعل الطلب كان امرا او نهيا او دعاء نحو زيدا اكرمه او لا تهنه
او رحمه الله اذ لو رفع زيد بالابتداء كان خبرا عنه بجملة طلبية والانشاء لا يخبر به الا بتأويل كان يقدر زيد مقول في حقه
كما قيل في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة قال ابن السيد وابن بابشاذ يختار الرفع في العام كالاية
في قراءة السبعة والنصب في الخاص كزيدا اضربه ظاهر وقال سيبويه الاية جملتان تلبس عن البيان يعني مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني
ثم استونف الحكم فقيل فاجلدوا وقال المبرد هي على الباب ولكن الفاء في الخبر لمعنى الشرط في المبتدأ وهو الموصول لا يعمل الجواب في
الشرط فكذا ما اشبهه وما لا يعمل لا يفسر العامل فيجب الرفع عندهما وبناء كلام ابن رضيه ونصر انما يقع التناسب بين
الجملتين المعتبرة في العطف على التقدير ولم يكن لاحدهما موجب او مرجح نحو زيد قام وعمرا اكرمته فيه مسبوق
باسمية وفعلية ترجح عطفها على كل منهما فان رفعت الاسم المشتغل عنه في الجملة المعطوفة كانت اسمية فالعطف على الاسمية
وهي الجملة الكبرى مجموع زيد قام او نصبت كانت فعلية فالعطف على الفعلية وهي الصغرى اعني قام ومرفوعه فيحصل التناسب
على التقديرين ويترجح الرفع فيما عدا ذلك المذكور في الصور الاربع اذ الرفع مغن عن التقدير فهو اولى لا لو ترتب عدم التقدير
بلا ضرورة نحو زيد ضربته ومن ثم اوجبه سيبويه مطلقا قال النصب عربي كثير والرفع اجود ولذا منع بعضهم النصب مطلقا
لكنه مردود بثبوته في الفصيح الثالث مما يرد منصوبا وغيره المنادى وهو لغة شخص مدعو وعرفا الاسم المدعو به
مسماه حقيقة كيا زيد او حكما كيا سماء نحو قوله يا سماء ابلعي وينادى بيا او ايا او هيا او اي او وا ان المد بعض همزة مع البعد بين

٣٧

بين الداعي والمدعو حقيقة وهو ظاهر او حكما كالنوم ساه او نائم او غافل او عاصي او متم او غبي او جاهل وبالهمزة مفردة
مقصورة مع القريب بينهما ويا مطلقا مع البعد والقرب على المشهور والتوسط عند بعضهم وهو اصل الوضع او وا ولام ابدا
للمتحقق اكتاما وظاهر الحديث المندوب بقسميه المتفجع عليه كيا محمداه وواعلياه المتوجع به
كوا بلاه ويا حسرتا اي اضعف يتعين لك وهذا الظاهر سيبويه وخالف الجزولي وقيل الندبة وليس منادى وان كان
ابن حاجب وتبعه ولهذا اليه ولا دل عليها ان الرجل يا اما عامل بالذكر او بفعل مقدر مثل عامل
ومعكوس اي وتلك فيها الاجر في عمر فبسط عامل الموكب عن اربعة عوامل الظرفية ويعمل كل واحد منها مثل
عمله وهو عكس نفسه ونقيض عكسه بلا باصل الاصالة الباب والجمع لفظ ثلاثي ابناء
لكن لو سقط او سطر احاطه به العناء اي المنادى مظهر انه ابناء اذ النداء خطاب عن ضمير الخطاب
وبنائه ضمير الغيبة والتكلم وقول الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا ضعيف لا يقاس عليه مع
احتمال كونه يا ابجر بن ابجر لا للنداء كما قيل في نحو يا ليت ويا ولعانتا مبتدا وانت تاكيد والموصول خبر بكلام المتم على
التنزل ولا انوجيه قول الفصيح فقدم على تضعيفه وقال في شرح التسهيل وقول بعض الصوفية يا هو ليس جاريا
على كلام العرب فخالفه شعبان لا نقل عند النداء يا هو ومن ورد في الدعاء يا ايها المؤمنين
ولخصم عليها السلام فان ثبت فهو من الشذوذ فلا يقاس عليه ويحتمل كون هو هنا اسما ظاهرا عبرانية او شبهه
لا عربيا او ضميرا لعله ويشترط ايضا خلوه اي المنادى عن اللام التعريف فلا يقال يا الرجل اجتماع
اداتي تعريف لفظا بخلاف يا هذا ونحوه من المعارف الخالية عن اداة التعريف لفظا الا في لفظ الجلالة فقالوا يا الله خاصة لانه
ال اللزوم كالجزء وقيل فيه للتعظيم لا للتعريف وقيل عوض عن همزة محذوفة ان اصله الاله ويشترط ايضا خلوه عن ال
الموصولة المشابهة لها الا التعريف فيمتنع يا الضارب ويا الذي وقول من طلب بالذي تيمت قلبي

ولبن تجليه بالوصل عنى منادى لا يقاس عليه فان اريد ان يرى الكلام يتوصل اليه بأيها وأيهذا نحو يا أيها الناس ويا أيهذا
الرجل وقد يعوض منه والمنادى مع كما هو ظاهر المص هنا وابن الحاجب في الكافية وبإعانة عند المحققين قال الشريف يوسف عرض
عن هذا ويتبع الانزع وايها الموصوف الا مع اسم الجنس المنكر سواء تعرف بالنداء كيا رجل ام لا كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي
لشدة احتياجه اليه بتنكيره الا مع المندوب كلها المندوب المصوت به او مطلوب فيه حتى تحدث في اخره الالف لذلك
نيابته الحرف وفيه اشعار ببعد المندوب والمنادى المحذوف منه حرف النداء والا مع المستغاث وهو المدعو لاغاثة الداعي في شدة
او لاعانته في مشقة لان مقام الاستغاثة يقتضي المبالغة في الطلب والتنبيه والحذف ينافيه ولا المستغاث به والا مع اسم
الاشارة لانه وضع لما يشار اليه لا علام مخاطبك لا ينافي الحرف فاذا استعمل للطلب الخطاب والنداء اجتماع الحرف نص
عن اصله وهي اداة النداء فلا تحذف والا مع لفظ الجلالة لفظ الله مع علم اللهم المشدد الملموضع عن ياء تم عند الجمهور
وفي الاغلب عند من جوزه المشهورة فان وجد بتكلم وقبل اللهم لزم الحذف كراهة اجتماع العوض والمعوض عنه الافر
كقوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما خلافا للكوفيين ان الميم عندهم بقية جملة محذوفة بعضها اصله الله ام
حذفت الهمزة من فعل الامر تخفيفا اي يا الله اقصدنا بالاجابة وسخفه ابو حيان ورده بدر الدين ابن مالك بانه لو صح لجاز
امنا بالله امنا وارحمنا تباسا اللهم وارحمنا وتابنهما اللهم وارحمنا تباسا على الله أمنا وأمنا واللازم
منتف اجماعا ورجح ابن فلاح بانه على قول الكوفيين ليس نظيره هلم التركيب عندهم من هل وام عند البصريين من ها ولم
ولا نظير له على قول البصريين والحمل على ما له نظير اولى وارجح قيل ولا تحذف من النداء مع المنادى البعيد لان الاطالة والمد
مطلوب فيه لبعده الاهتمام بالتنبيه تفصيل المنادى المفرد وهو هنا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف قبل النداء
والمفرد النكرة المقصودة اي المعرفة بعد بقصد معين يبنيان لفظا او تقديرا على ما يرفع به في الكاف والاسم من
اسماء المبنية لمشابهته الكاف في الخطاب والافراد ومعنى على ما كان يرفعان به قبل النداء نحو يا زيد

يا زيد ويا موسى ويا فتى ويا رجل ويا رجلان ويا زيدون او رجال ويا قاضي بياء ساكنة بلا تنوين وبالعكس
عند يونس هذا في المعرب قبل النداء فالمبني قبله اولجا البناء بعد كيا هذا ويا هؤلاء ويا سيبويه فيبني على الضم
تقديرا والمنادى المضاف لفظا او معنى وشبهه وهو ما لا يتم الا بما بعده والنكرة غير المقصودة اي الباقية على
تنكيرها تنصب بادعو المقدر او اعند سيبويه وبالحرف الساد مسده عند المبرد وهو اسم فعل عند ابن جني على النصب
ابهم نحو يا عبد الله علما كان ام لا ويا ضاربا زيدا ويا طالعا جبلا ويا جارتي ويا سيرتها ابن وقول الاعمى يا رجلا
خذ بيدي وقول واعظ يا غافلا والموت يطلبه والمنادى المستغاث يعرب بخفض مفتوحة اي لام الاستغاثة
المفهوم من لفظ المستغاث ولو مفردا لعدم تضعف علة البناء وهي مشابهة الحرف بدخول لام الجر الخاصة بالاسم
ويبنى فيفتح لالفها الملك المشابهة ولا ام مفتوح لكن الجمع بين اداة الاستغاثة وبين العوض اذ الكلام عوض
الالف عند الخليل نحو يا لزيد بفتح اللام لان المنادى ما يقع موقع المضمر وهي تفتح معه ويا زيدا بالالف ولك الحاق الهاء
وقفا والعلم المفرد الموصوف بابن او ابنة على ان كيسان في الكوفيين كل منهما متصلا ومضافا الى علم او مختار
فتحه عند البصريين ويجب عند بعض نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة بكر بفتح زيد وهند اتباعا لفتحة ابن وابنة لعدم الاعتداد
بالحاجز الساكن او اعتبار التركيب كخمسة عشر او لاقحام ابن واضافة العلم الى العلم ومن المختار ضمه لكونه مفردا علما وهو
مختار المبرد للقياس ويتعين الضم اتفاقا ان لم يكن المنادى علما او متصلا بهما او كانا مضافين الى غير العلم او بنتا بين او
بيا بنين لا صفتين والمنادى المنون ضرورة يجوز ضمه ونصبه نحو قول الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
وقد روي بالوجهين واوجب سيبويه وامثاله الخليل ضمه لانه الاصل في المفرد العلم والمنادى المضاف للمكرر قبل المضاف اليه
يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول في نحو قول جرير يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر فضمه الاصل والاكثر لانه
مفرد معرفة وتيم الثاني بدل او عطف بيان او منادى ثان بتقدير يا او مفعول لمقدر اعني ونصبه على الاضافة الى عدي

المذكور بالقيام ثم الثاني بين المتضايفين لا اثر عين المضاف او الى مقدر بقرينة المذكور تبصرة في توابع المنادى وقد
جرت عادتهم بذكرها لمصر وافرادها عن بحث التوابع لطولها بكثرة مباحثها وتوابع المضاف تنصب مطلقا سواء كان
المنادى معربا او مبنيا كيا زيد او رجل او عبد الله كاصاحب بكر او لفانا او شريف البلد او نفسه ويا رجلا او صم القلب ويا الله
معين الضعفاء اما التوابع المفردة اي غير المضاف بقرينة المقابلة فتشمل شبه المضاف ايضا فهي نوعان منهما
اعرابه متبوعها وبناؤه فتوابع المنادى المعرب وهو المضاف وشبهه والنكرة غير المقصودة والمستغاث باللام والمتعجب منه والمرخم
مفردة تعرب باعرابه اي التوابع كانت كيا عبد الله الظريف اذا نابكم او نبل اجمعين وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به
وهو المفرد والمعرفة والنكرة المقصودة ان كانت من التاكيد والصفة وعطف البيان تجاز ان يتبع محلا على لفظ المنادى بضمة
مميز البنائية للرفع الاعرابي في مرفوعها بجوز الذاله كاترفاسم لا التبرئة وان تنصب حملا على محله وهو النصب بادعو كما هو شان
توابع المبنيات كيا زيد او احمد واجمعين والبدل كالمنادى المستقل مطلقا مبنيا كان المنادى او معربا كيا زيد بشر او يا بكر
اما المعطوف بالحرف فان كان مع الكيا زيد والحسن والرجل ففيه الوجهان على ما ذاع في المختار فالخليل يختار رفعه لمشابهته
لفظ المتبوع ولا نزال الكثرة لان المعطوف منادى مستقل بتقدير ولو ان امتنع دخول يا عليه لفظا الوجوه ويونس يختار نصبه
لانه لم يتبع كونه منادى مستقلا فلا يحمل على اللفظ بل على المحل ليكون مفعولا وفصل المبرد فان كان المعطوف كالخليل
والصعق على ما في العلمية بعدم افادة ال التعريف فهو كالخليل يختار رفعه والا يكن مثلها كالرجل والظاهر ما يتميز بال فهو
كيونس يختار نصبه ولا يكون للمعطوف مع ال كالبدل فهو كالمستقل مطلقا كما تركيا زيد وبشر والغانا واجاز المازني والكوفيون
نصبه قياسا على ما مع ال تنبيه قال ابن الحاجب في شرح الكافية ان المبرد يختار نصبه ابدا لم يقل الصعق وغيره كالحسن
وتبعه صاحب اللباب والجامع وغيرهما وليس كما ظنوا وهموا بل يختار الرفع في العلم مطلقا سواء الزموا اللام ام لا كما عرفت وقد
حكاه ولده منهم بلفظ ونوابع اي منادى مبني بتقدير ضمه كالمعتل اي المنقوص كيا موسى وفتى وقاضي وغازي ما ينبغي بعد النداء

مع تجويز النصب كما هو مذهب سيبويه

بل وجوب النصب عند سيبويه

النداء كالمبني قبل النداء كهذا او هؤلاء وما بعدها او بعلبك فيها الوجهان كتوابع المنادى المبني المضموم لفظا من غير نون
فترفع توابع ما قدر ضم البناء المقدر في متبوعها حملا على اللفظ التقديري كما ترفع توابع المضموم لفظا على ضم اللفظي
وتنصب للنصب المقدر حملا على المحل وهو النصب بادعو كما تنصب ذلك لانهم لذلك وصف هذا النصب بالمقدر وليس كما ينبغي لانه محلي
لا تقديري الا ان يراد بتقديره اعتبار محله فرض بحسب التقدير الحرفي ويحمل على الموضعين متعلقا باللفظ المقدر
لا باللفظ مقدرا كيا موسى الفاضل او الفاضل او زيد او الفاضل او يا هؤلاء العالمون اجمعون والعالمين اجمعين فنحو هؤلاء هنا
لو كان بنائي تقديري هو نفسه على انه منادى مفرد معرفة واعرابه على هو النصب بادعو وقد تجوز بتسميتها على الاولة
علامة بناء والثاني بعيد لا يجوز اتباعه على محله دون لفظه وقد الفرق بين قولنا يا هؤلاء اخرجوا ويا ايها الكلم ما اسم له لفظ
ومعنيان كلا واي لفظ في تابع والموضعان ندب اعيان والمعنى منه كذا الموضع من موضعه عاد بيان نحو الحلقة
الا يما الى المطلوب بقوله يا هؤلاء فروع قد يرخم المنادى المفرد غير المضاف والمستغاث والمندوب والجملة تخفيفا بحذف حرف
آخر وهو الغالب كيا صاح ويا حار في صاحب وحارث على من ونقى ويا مال القوم بين لا يبين في حكم واحد كيا مرو وفي مروان اي خلفين
ثانيهما اصلي والاول زائدة وفتحة ابدا ساكن تل ظرف من جنسه ولو تقدر به حملا او بعض اعدا كيا منصور يا مسلمون يا مفض ويا مصطف
في منصور ومسكين ومفضال ومصطفون او مصطفين علما لان اصلهما مصطفون او مصطفيين او كلمة ان
كان مركبا كيا بعل في بعلبك يبرص ذو التاء بحذفها مطلقا ولو ثلاثيا غير علم كيا هب في هبة وجار ية وثالة
والمحذوف كالثابت في الغالب ابقاء ساكنه على ما كان كان على لغة من ينتظر سايغه كاثر الكحل كيا مار بالضم بل ما يل ايم كيا كروا ونحي
في كروان وثمود وان وبنيد التوابع عما بين مضموما عينه مميز اسماء العدد فانها لو فرعا على اصل وقد تحتاج الى مميز
يعينه وتمييز الثلاثة الى العشرة وهي ثمانية الفاظ مجرور باضافتها اليه ومجموع لبوفقها في التعدد وهو مكسر ويا ايها جموع
القلة غالبا وقل نحو ثلاثة قروء وسبع سنبلات واستثني اسم الجنس واسم الجمع فلا يجمعان لكنهما يجرهما من وبجوز ان

بني او الاضافة كثلاثة من القوم وثلاثة من التمر او من القوم قال ثم فخذ اربعة من الطير وكان في المدينة تسعة رهط

وكذا ثلثمائة ومائة الى تسعمائة لو ضمهم جمع مائة قال الرضي اجري في مائة بمعنى مئات كما بمعنى كلمات ادار المائة المميزة الثلث

الى التسع مجرى قولهم كلمة الشهادة وكلمة لبيد وتميز ما بين العشرة والمائة وهو احد عشر الى تسعة وتسعين مركبا كان كاحد عشر او معطوفا

كالعقود منصوب على اصل التميز وشذ للزوم العقود كعشرين درهما ولا يجوز في القياس جمعه وكحصول الغرض بمفرد يغني عن

تفسيره وجمعه كاحد عشر كوكبا وتميز المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما والمائتين والفين بجمعهما كوصفه ولا تجر به بالاضافة مفرد

كعشر مائة او مائتا او الف والفا او الوف كتاب وانما لم يقل وجمعهما لانهم رفضوا وتركوا جمع المائة في باب العدد فلم يسمع ثلث مئات

او مئين مع ان قياس تميز ثلثة واخواتها الجمع وقولهم ثلثمائين للملوك وفي بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم شاذ ومر وقد

تضاف الثلث الى الجمع كقراءة الاخوين ثلثمائة سنين وقد يميز بمفرد منصوب كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما وتصل العدد اثنا

عشر كله فهي راجعة الى العشرة وما فوقها والالف وعشرها الى نوع ما حصل منها بتثنية او جمع او نوع او اضافة كالفين والوف واحد عشر

وثلثمائة والواحد والاثنان يذكران مع المعدود المذكر كقوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد ويؤنثان مع المؤنث

ولعلهم لم يقولوا اثنين اثنين وكذا ما بعد الثاني الى العاشر ولا يجامع ما اي الواحد والاثنين باسم المعدود مميزهما الا في واحد بل

فلا اثنان لو اثنا رجلين بل يكتفي عنهما بالعدود مفردا او مثنى ويتوجه رجل ورجلان لدلالته على الجنس والعدد بكليهما ولا في نحو

الهين اثنين والها واحدا فيما تاكيد ان للعدد المفهوم من المعدود فليس من الباب بخلاف الباقي حيث يجب جمعهما مع المعدود

اذ لا يستفاد الجنس الا منه ولا العدد الا منها والثلثة الى التسعة مفردة ومركبة العشرة مفردة بالعكس فيؤنث المذكر ويذكر

المؤنث سواء كانا حقيقيين كثلث نسوة وخمسة رجال ام لا نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام تذكر العدد مع ليالي

لتانيث ليلة والتانيث مع ايام لتذكير يوم اذ العبرة فيهما بحال المفرد المعدود ناه بما بعد الاثنان فالاثنان كخمسة او ستة او سبع

وفيه قال الحريري ابن تلبس الذكران بلغ النسوان وبين بنات الجمال بعام الرجال هذا الكلام مع ذكر التميز وحذف اما مع الخبر

٤٠

حذف كمنا صمنا من شهر اي خمسة ايام بتانيث العدد تغليبا للمؤنث على المذكر لسبق الليل في تاريخ العرب لانها اول الشهر وهو ما

بين الهلالين وكذا الحكم بعد تميز بين مختلفين تذكيرا وتانيثا مفصولين عنه بين او بين نحو بعضا خمس بين عبد وامة اي من الجميع

فحسبهم بين يوم وليلة اي عشرة ايام وعشر ليال تانيث العدد تغليبا للمؤنث قياسا على التاريخ وذلك ما الفرق من قال صاموا خمس

تغليبا للمذكر ولفظ بعينه في المذكر **تتمة** تقول في المركب احد عشر واثنا عشر تذكيرهما جزئين في المذكر واحدى عشرة اثنتا

او ثنتا عشرة بتانيثهما في المؤنث لكن بني عشرة في الحجاز ساكنة الى الحجاز موكان وتكسر في بعض تميم وتفتح في الباقين وتقول

ثلثة عشر الى تسعة عشر بتانيث الجزء الاول لفظة المذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة بالعكس في المؤنث العشرة لعد التركيب تبع الى

تباس بحو تونث يالتاء وتذكر بتركها بخلاف ثلثة الى التسعة وفي ثماني عشرة اربع لغات فتح الياء كالواحدة وهو الاصل ثم اسكانها

ايضا

ثم حذفها بفتح النون او كسرها ليدل على الياء كما قد تحذف قبل التركيب فيجري على اعرابه على النون كقوله لها ثنايا اربع حسان

واربع فثغرها ثمان وتقول باني اي المذكر والمؤنث في عشرين ونظائرها من العقود الى التسعين وتمامه في الفصول وجمعها ثم تعدد عشرين

نظما ثاني جزئي المركب في العقد على الاحد وهو يتوقف على الفرع مذكرا فتقول احد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امراة واثنان

وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة بتذكير الجزء الاول المذكر وتانيثه للمؤنث لكن لا يقال واحد وواحدة بل احد واحدى والعكس في

ثلثة الى تسعة فتقول ثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة وهكذا الى التسعة والتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة ثم

النون على مائة والف وفرعيهما تقول مائة او الف وثلثمائة رجال وثلث نسوة الاتي التاريخ فانه بالعكس كسنة ثمان ومائة والف

المبنيات انواع منها المضمر وهو ما اي اسم وضع لمتكلم او مخاطب حاضرين او غائب سبق ذكره سواء وضع لهذه المفهومات

العامة ليستعمل في واحد معين من افرادها كما هو المشهور ولا لافرادها انفسها ملاحظا في ظل تلك المفهومات بوضع واحد كما

عليه المحققون وسواء سبق مرجع الغائب لفظا كزيد هو قائم او معنى كاعدلوا هو اقرب للتقوى حكما نحو كم من الله زيد وليهما

اشار بقوله ولو حكما فيخرج لفظ المتكلم والمخاطب الغائب وسائر الاسماء الظاهرة لانها كلها غيب موضوعة للغائب مطلقا

المبنيات [illegible] ... [illegible] ... ان لا يفتقر ... [illegible] ... الغائب ... [illegible] ... وكذا لفظ مائة ... وقيل لعدم موجب الاعراب ... [illegible]

لا يشترط سبقه والترديد لمنع الخلو لا الجمع فدخل المشترك بين المخاطب والغائب كالف فاما وقوما واو قاموا وقوموا ونون

قمن فيهما فان استقل الضمير لفظا بحيث يستعمل مفردا مبتدا وغيره الى اتصاله بغيره فمنفصل كهو واياه والا بان لم يستقل كذلك

فمتصل بارز كتاء قمت او مستتر وجوبا او جوازا كالمستتر في قام وقم والمتصل اما مرفوع محلا او منصوب او مجرور والمنفصل غير مجرور

لم يسمع الا مرفوعا او منصوبا فهذه خمسة انواع في كل من المنفصل وثلثة للمتصل ولكل نوع اثنا عشر لفظا فالاول من الخمسة نحو ضربنا

معلوما ومجهولا والثاني ضربنا مرتبا والثالث غلامنا ومررنا لي غلامنا ولنا والرابع هو المختفي والخامس اياه الى اياهما ولا يسوغ

استعمال المنفصل الا لتعذر المتصل لان الاختصار والغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل عنه الا لمانع كتقديمه على عامله لغرض كالحصر

انما يتصل ما كان كاياك نعبد او فصله عنه بلفظ الذلك كما جاء الا هو او مضمرين عامله كاياك والاسد المحذف عامله المتقدم اذ او مر لكونه

غير صالح للاتصال به كالحرف والعامل المعنوي ضمير مرفوع نحو ما هي امهاتهم وانا زيد واكرم او وصفا مسندا الى غير ما هو له كزيد بكر

ضاربه هو اذ لو قال الضارب زيدا اذ لو قيل زيد بكر ضاربه لفهم العكس بناء على جعل الضمير المستتر لبكر والبارز لزيد كما هو الظاهر من الاينا

بالمنفصل ويدل على ارادة الاول عدم الثاني اذ لو اريد لاكتفي بالمتصل ولم يعدل عنه مع ظهور المراد منه فعلم عليه ما لا التبس نحو كرنيد

وعمر واكرمه هو وهند بكر ضاربته هي لم يرد اللبس بخلاف ما لو كان الخبر عنه كزيد بكر ضاربه اذ يكتفي فيه بالمتصل لتنوع الفعل على المنه

في تحمل الضمير وللنحويين فيه تفصيل تلك النحو على شرحه اصلها الخامس نهرهم من عامل الاسماء في ضمير الخبر من تطويل فاحذر ولينفى

كل فيهم بعد اخواتهم مرفوع لها مسلبته ونحوهما و سائل ابن ما اختار بين المتصل للاصل والمنفصل لانه ابني الى الفصلان

في فضلتين وهما سيان بخطا هو الاكثر مع ترجيح الوصل في التسهيل والفصل فيما يحكي عن الشلوبين وهو بعيد نعم يرجح الفصل

بالاتفاق مع تقدم الادنى كعطي اياه واياك او جعلك اياه مع جواز الوصل لقوله لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا

ويجب الوصل مع تقدم الاول كدرهم كسالنك وسالنيه مسالك الا في باب كان فان المختار فيه الفصل عند سيبويه والوصل

عند الجمهور نحو كنته وكنت اياه مسئلة قد مر ان الشرط سبق مرجع الضمير الغائب لكنه قد يتقدم على الجملة الخبرية ضمير

ضمير غايب مفسر بها بالفتح بتلك الجملة نفسها بعد الابهام ويسمى مذكره ضمير الشان ومونثه ضمير القصة وعلم المناسبة لا

لان تذكيره باعتبار عوده الى الشان وتانيثه باعتبار عوده الى القصة كما توهم لان الضمير انما يرجع الى المتعقل في الذهن لا الى

هذين اللفظين نعم ناسب التعبير عن ذلك المتعقل بالاول في المذكر وبالثاني في المؤنث كقل هو الله احد وانها هي شاخصة ابصار

الذين كفروا وانما يجب تفسيره بجملة خبرية لانه يعني الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة متضمنة للنسبة تامة خبرية ويفيد المعنى

من قال ما مفرد لفظا ومعنى مفهوم معنى كلام بنا لفظا ثان ويجوز نعم تذكيره باعتبار المتعقل شانا وتانيثه باعتبار قصة

ولكن يحسن تانيثه ان كان في الجملة للفرق مؤنث وقع فاعلا او مثلا او غيرهما عمدة فيها وتذكيره ان كان فيها مذكر كذلك

وقد يستتر هذا الضمير في كان وكاد ولا يجوز حذفه او تؤتى بغير ضرورة لضعف الضمير نقض للغرض الا بعد ان الضمير كما في باب ان المخففة من

المثقلة نحو وان يكاد الذين اي ولا يحذف ضمير الشان تبعا للنون المحذوفة من ان المثقلة ولا يعمل الا الابتداء او نواسخه   فيه نظر

فعلا كان او حرفا ولا يثنى ولا يجمع لعوده الى متعقل واحد يعبر عنه بالشان او القصة ولو فسر بجملتين او جمل ولا يفسر بغير جملة

لما مر ولا يتبع بتاكيد او بدل او بيان اذ الغرض منه الابهام ونعت الضمير لا ينعت او مثنى ولان هذا الضمير مخبر عنه بجملة لما اغنى

عن الرابط لا تربط بنفسه في الجملة ولا يعطف عليه غيره شاركه وكونه مخبرا عنه بجملة ما البتة عن الرابط هو ضمير في نظم ولا يفسر

الا بما وعظيم خطر اذ المبالغة لا يليق بها الحقير نحو هو الامير راكب قال الشيخ رضي كان المخاطب احسن ما يوجب الاستفهام

عن الشان من اضطراب الناس وتراكم الركبان سال فقال ما الشان فقيل هو الامير راكب ولا نحو هو الذباب طاير ونحو في نحو

كونه ذكر مثالين لما عمل فيه الابتدا الاول للمذكر والثاني للمؤنث عامله الابتداء وكذا مثل ما عمل فيه حرف ناسخ وقوله اذا مات كان الناس

منفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع لما عمل فيه فعل ناسخ فايدة ذكر بعض المحققين وشرح الشيخ رضي عود الضمير   واخر يرد

الغائب الى المرجع المتاخر عنه لفظا ورتبة في خمسة مواضع اذا كان الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين على اسم ظاهر بعدها

فاعلنا الثاني فانا البصريين نحو اكرمني واكرمت زيدا فانه كما هو في نحو ضمير مرفوع لانه هو متاخر عنه لفظا وهو ظاهر ورتبة لا نه

مفعول للفعل فهما متأخرتين رتبة متأخرة عن الفعل فضلا عن الضمير المتقدم او كان الضمير فاعلا في باب نعم وبئس مفسرا بتمييز نحو ناعة
الباب نحو نعم اوساء رجلا زيد فالفاعل ضمير مستتر مبهم يفسره التمييز المتأخر لفظا ورتبة على المختار فزيد هو المخصوص بالمدح او
الذم وقيل هو مبتدأ والجملة خبره فالمرجع مقدم رتبة وقيل هو الفاعل فلا اضمار او كان الضمير مبدلا منه
اسم ظاهر يفسره نحو ضربته زيدا فالضمير المنصوب في ضربته يعود الى بدله زيد المتأخر لفظا ورتبة او كان الضمير مجرورا
برب الجارة على ضعف شذوذ ولذا عد رب في حروف الجر المختص بالظاهر نحو ربه رجلا ولذا يجب افراده وتذكيره
عند البصريين خلافا للكوفية حيث اوجبوا مطابقة التمييز نحو ربها امرأة وربهم رجالا او كان الضمير للشأن والقصة كما في الجمع
الى الجملة المفسرة المتأخرة لفظا ورتبة لانها خبر له بناء على الظاهر وتفسيرها له لانما التحقيق يرجع الى مستقل في الذهن فوالى
مقدر بحسب ذكره واعود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة في مواضع اخر غير مشهورة الجر عند بعض ومتأخر نحو كقوله
نعم ان هي الا حياتنا الدنيا وظلم في النفس تحمل ما حملت ان جعلته جملتين ثم الجر بتا اليه في غير باب نعم ورب نحو فقضاهن
سبع سموات عند الزمخشري ثم ضمير مفعول اتصل بفاعل مقدم كضرب اخوه زيدا عند الاخفش وابن جني حيث جوزا
لشواهد شعرية كثيرة وقصره الجمهور على الضرورة **فصل** يقع بين المبتدأ وخبره مع الناسخ وعدمه ضمير مرفوع منفصل مطابق
للمبتدأ مفيد للتوكيد والحصر وان ما بعده خبر لا نعت ويسمى الفصل فصلا لاعتماد الاعتماد عليه وذلك لا بد من تعريف
الجزء او امتناعه من الجر نحو اولئك هم المفلحون وان ترن انا اقل منك فان دخل لام الابتداء فهو مبتدأ مستقل لم يكن فصلا
نحو ان زيدا لهو قائم ولنا لنحن الصافون فان كان من الضمائر المشتركة بين المرفوع والمجرور وجاز كون الكلام جارة فينقلب الضمير
معها عن المابعد نحو ان الزيدين لهما غلامان فالمعنى على الاول ان الزيدين غلامان للغير وعلى الثاني العكس تلك ملغى انه
ينبئ لنا مرو حرف فان عدا في عليه سمي عمدا بالابتداء فالعكس مفهوم منه والحرف تكرار فيه المبتدأ **ومنها** اسماء
الاشارة وهي ما وضع لمشار اليه يشار اليه اشارة حسية كما هو المتبادر فلا نقض بنحو هما من المعارف فلو استعملت في غير حسي

حسن بحو ذلكم الله فمجاز فان قيل نحو قد بالمشار اليه والمجيب بوجوه **الاول** ان المراد بالحد المحدود اللغوي وما
المحدود الرفي **الثاني** ان اسم الاشارة كالعلم الجنسي الفاظا مخصوصة لغلبتها فيها فلا يرد معنا الافا كجملة علما
الثالث ما قيل من ان المراد بكل من الحد والمحدود معنا اللغوي وغاية نوع تقييد فيه والى في على عمر بن زيد في البدل الصور
وما وراد لعدم العكس للمقرر المذكر او المثناة ذا ما لكونه موضوع الحل ذا في ذلك نصب وجر بالنسبة الى الالف والياء
علامتين للاعراب بل الياء منقلب عن الالف في المثنى المعرب بل كل منهما اصل موضوع لبني فيه عمار فهو مختلف
للالة على معان مختلفة لكن لا اشتقاق مشترك للواضع حيث وضع لكل معنى لفظا مستقلا بيانا للغاية الا انه الاول لما نحو
معها الابهام ونبه المعنى تال واي مبني برتل تعبث على لعل المؤذن البيان واما ان هذان لساحران بمعنى نعم ان فلبس هذان
بالالف اسما لان بل هو مرفوع بوجوه **الاول** ان ان حرف جواب بمعنى نعم فما بعده مبتدأ وخبر **الثاني** هي هم ونا سخ اسمه ضمير
شأن مقدر بجمع الوجهان بان اللام المؤكدة لا تدخل في خبر المبتدأ وتلي في ضعف المرفوعات **الثالث** ان هذان اسم ان
على لغة من جعل المثنى بالالف دائما وبنى ان تلك اللغة في المعرب فقيل اجتمعت في هذان الغاية اصلية وزائدة للتثنية فحذف
احديهما للساكنين فمن جعل المحذوف هي الثاني قال بمنافاة لان الف هذا لا يقبل التغيير ومن جعلها الاولى عبر بغير بالف
التثنية وبنصب وجر بالياء منقلبة منها ثالث عليه بتمشي تلك اللغة لكن القائل بالبناء لا يقر بذلك فالقول بالبناء عليه
بناء بلا اساس وانحى فتح القياس على الحرف المفرد ذا وتا ونحو ونه بإسكان الهاء او كسرها بلا ياء ونحو كرة في الوجهين وللمثناة
ثان رفعا وتين نصبا وجرا كذان وذين وللجمع بها اي المذكر والمؤنث اولاء مدا في لغة الحجاز بكسر الهمزة وتنوين ثم يكتب بالالف
وقصرا في تميم فيكتب بالياء وهو العاقل غالبا ومن غيره قليل نحو والعيش بعد اولئك الايام وقد يكون باشباع ضم الهمزة
الاولى وهلا يقلبها اها واسماء الاشارة تدخلها ها التنبيه كهذا وهاتان وهؤلاء وقد تلحقها كاف الخطاب الحرفية للتصرف
لاسمية غالبا من غير ها حرف لكم ويلي حال المخاطب تذكيرا او تأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بلا لام للمتوسط كذلك

ومع للبعيد في الجميع كذلك وتلك لانه المثنى والجمع عند من مدّ ولا تدخلهما حرف التنبيه فالكاف للبعيد فهذه الثلثة

وثمّ لا يؤتى باللام معه ويشار بها الى الزمان والمكان وغيرهما مختص بالمكان هنا وههنا للقريب وهناك وههناك

للمتوسط وهنالك للبعيد ويقال هنّا بفتح الهاء وكسرها مع التشديد هنّت للبعيد قال الشيخ وقد يراد بهنا وهناك

وهنالك الزمان قال ومن قوله ثم هنالك الولاية لله الحق اى حينئذ ومنها الموصول وهو نوعان حرفي واسمي فالحرفي ما اول

مع صلته بمصدر اى معمول المتصل بالمصدر ولا عائد له اذ لا يعود ضمير الى الحرف والمشهور منه خمسة وهي ان المفتوحة

المشددة المشبهة بالفعل وصلتها جملة اسمية فتأول بمصدر الخبر وان المفتوحة الناصبة للمضارع وصلتها فعل متصرف

مضارع او ماض وفعل الامر وما المصدرية وصلتها فعل متصرف غير الامر وقيل الجملة الاسمية غير مصدرة بحرف على الاكثر وهو مختار

الشيخ كقوله عليه السلام بقولي الدنيا ما الدنيا باقية وكي الناصبة وصلتها المضارع

ولو على الخلاف ولم تثبت مصدريتها عند الاكثر وتوصل عند مثبتها بفعل متصرف غير الامر نحو اولم يكفهم انا انزلنا اى انزالنا

ايام ويبلغني انك منطلق اى انطلاقك وانك تبلغ الدار اى كونك ببلد لتستقر لتبقيها وان تصوموا اى صومكم خير لكم

ولولا ان منّ الله علينا اى منه وعلى سيبويه كتبت اليه بان قم اى بالقيام وبما نسوا اى نسيانهم يوم الحساب وكيلا يكون على

المؤمنين حرج اى لعدم كون حرج واسلمت كى ادخل الجنة اى لدخولها وبد لو يعمر الف سنة اى تعميره الف سنة وفعل او

فيه شرطية على حذف الجواب ومفعوله اى لحصول التعمير ولم يتم لهم ذلك ولا يخفى تكلفه والموصول الاسمي ما اى اسم افتقر الى صلة

وضمير فيها عائد عليه اى رابط بينهما والصلة جملة خبرية تعليقية اى معلومة معهودة كجاء الذى اعطيته اذ كان العطاء معلوما

للمخاطب لانه يؤتى بها للتعريف كغشيهم من اليم ما غشيهم ولما صفر عنصر والدال على الحدث كاسم الفاعل والمفعول لانها في

الفعل مختص بالنحو القياسي لانها صلة ال على الذى حرف الموصول المشابهة لفظا لام التعريف المختص بالاسم على

الفعل فجعلوا صلتها بصورة اسم الفاعل وعموما بصورة اسم المفعول نحو رأى عن ذلك النقل لاستعمال التثنية الضارب والقاصد

والفاعل لو غلبت اسميتها كالحارث منصوب علمين لم يقعا صلة لزيهما اى معنى الفعل كالعقر المبتغية ولم التفضيل قال

فيهما وفي تعريف كاسم موصول لا يوصل الشارح بالمضارع كقوله ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذى الراى والجدل

على المعرف بالجملة الاسمية كقوله من القوم الرسول الله منهم ولا يتبع الموصول جزءا من كلام الا بصلته فهو المستحق للاعراب

وهي من تتمته ولذا لم يعد الجملة الصلة مما لا محل له من الاعراب كما في الا انهم اعربوا صلة ال باعراب ال لانها لعدم

استقلالها لفظا كانت كالجزء من لفظ صلتها كالحرفية فلم يعرب بها ولان صلتها معربة لفظا لو كانت بمعنى

الجملة فلابد لها من اعراب ولا محل لها اعرب تبعا على ما هو قبله وهو الموصول وقد الغز فيه بقيل جاءني كم الحرفا

ما اسمان وكان اعرابه في الثاني وذا ابني بكل حال ها هو الناظر كالعماد وغد للتناظر بالرجوع الى المطلوب وهو

وفي بعض النسخ او كان اعرابه في الثاني والصحيح اول اعرابه كذا في شرح الكبير

اى الموصول الاسمي الذى للمذكر للمفرد العالم وغيره نحو ابراهيم الذى وفّى وانتم لها الذى نوعون والتي للمؤنث كذلك نحو

قول التى تجادلك مصليهم التى كانوا عليها وتصبر على الشتاء بتزيل بعد اللتيا والتى بعد صغر الاموركم اى بعد مشقة

وينبغي ان يسمى عن الموصول اعادة الى الصلة وقيل يحذفهما الداهية والتصغير بينهم فقال وما اللذيا من صلة

لكن هما في الاصل موصولان وقد يفسر واحد بعض النحاة جاء في الذى على التى اى الرجال والنساء منه منصل صلة والمثناهما

اللذان واللتان بالالف ان كانا مرفوعي المحل والذين واللتين بالياء ان كانا منصوبيه او مجروريه كذلك وقد يكون

قياس تثنيتها وجمعهما اللذيان واللتيان باثبات الياء كقاضيان وقيل بقلب الالف ياء كقفيان لكنهم صنعوا ذلك

فرقا بين المعرب والمبني كما في المصغر فقالوا اللذيا واللتيا وقيل بفتح الاول للفرق بالفتح الاولى قيل يعني

الفرق يحصل بينهما وبينهم وليس كما قيل فانه يلزم عنه الحذف وانما قيل للفرق بقبل للبعد في اسم الاشارة ولا يحقق

ذلك في الوضع فلا يبقى لها على اصل وشبه بتاء الذين وكلا بنتي هاتين بالتشديد كما حكى في اللذان باثباتها

ذانك وهاتان وقد حذفت النون في اللذان واللتان دون ذان وتان في الموصل ثلاث لغات

وفي لغة الاشارة لغتان وتلك فيها اي في التي لغات شذ بعضها كلهم تذكروها والالى فصل كالهدى وفتح الذي

بالياء مكره ساكنا صار صبار جمع الجمع المذكر العالم نحو الذين امنوا وقوله رأيت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان الدهر اذ ينقلب

وقل مجيئه لغير العاقل كقوله في الاصنام ان الذين تدعون من دون الله وقوله يحيى الوصل الياسنا الالى عرفت علينا والرماح ورس

والذاو في لغة هذيل او عقيل قال نحن الذين صبحوا الصباحا والذي بهمزة قبل الياء كالجائي باللائي في الكوفي بناء مثناة
الذرو
النحو يوم النخيل غارة ملحاحا

من فوق قبل الياء لجمع المؤنث عكس الذي والتي مرتب ويجمع عين غلام وامة وهذا مثالها بلا ميم من قادها هذه موصولة

مرجحة في معانيها وأولى فيه مشتركا مين المذكر وغيره والمفرد وغيره وهي كثيرا في العالم غالبا لكن عند عالم الكناية وغيره قليلا

كلهم من يمشي على بطنه على بطنين لشمول الطير وما بالعكس نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وما سمي كم منفرد وال الجمع ولا توصل

الا بصفة كالمو ولي ما السند بدلين بها الاخفش والكوفية ثم قال سيبويه مرتين على الضم مضاف لفظا موصول بحملة صدرها

ضمير محذوف نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد منهم وقد تعرب ايضا نقد قرئت في الاية بالنصب ولا يلي

فيها الا فعل مستقبل متقدم قال الكسائي لم اظفر اي لو نقول ثم يخبره بجمع وقفوا الطائية للعالم وغيره قال والاولون في السماء

عوشر وقال الجوهري وحضرت بعد طوية على المشهور وبنوها على السكون ومنهم من اعربها وتذكرها على حكي عن بني نيم وذا كائنة

بعد ما ومن الاستفهاميتين بين المذكر والمؤنث ولم تكن اشارة ولا ملغاة ولا مركبة مع ما او من كما يأتي مسئلة

اذا قلت ماذا صنعت ومن ذا رأيت بذكر فعل متعد بعد ذا فالياء على حرف بجبل ذا موصولا وما ومن الاستفهاميتين مبتدأ وخبرا
لها صدرها
وذا مع صلتها خبره والعائد مقدر والحال اذا صنعته ومن ذا رأيته قال سيبويه من ويقبل ذا مبتدأ او ما ومن خبران تقدما للزوم

لاستفهام لانه انما نكرة ان بوجه الافادة مع تخصيصها بالعموم ومثله الخلاف نحو ابي زيد بطول الجلد عنه رفع فنقول الصلح

او بدل فيهما بالجر بيحذف اي الذي صنعت الصلح والذي رأيت زيد بطول لخلي بها السؤال في الاسمية ويجوز النصب بتقدير فعل بدل

عليه السؤال لكن الاول الحط لذا اقتصر عليه الحمهور ولك الغاؤها اي جعل ذا زايدة كالتركيبا ما صنعت ومن رأيت على رأي الكوفية وابن

مالك من جملة زيادة الاسماء فيهما اي ما ومن حيح مفعولان للفعلين تقدما الصدريتهما ولك ايضا تركيبها

مع ذا فتكون منهما اسما بمنزلة كلمة واحدة فلا يتحقق ان الاعراب او لمن جاز عنا اي شيء ومن جاز غنى اي شخص لعموم ما

واختصاص من بالعالم وضعنا الشخص فانما الكل اي مجموع ماذا ومن ذا مفعول مقدم والجواب على التقدير بن الغا والتركيب

نصب بفعل دل عليه السؤال تقوية ابتدائه وبين الجواب في الفعلية ويجوز الرفع معهما ولذا لو كان الم تقبل عليه اي على

ماذا كرنحو ماذا عرض ومن ذا قام جاز فعله لا لازم في نحو جعل ذا موصولة الغائها او تركيبها كما مر الان الجواب هنا رفع

مطلقا اذ السؤال الجملة اسمية على التقادير ويمتنع النصب اذ الفعل الدال عليه السؤال تام لا ينصب المفعول به لكن

في الرفع وجهان احدهما جعل المرفوع خبر المبتدأ مقدر والاخر جعله فاعلا لفعل دل عليه السؤال على الاول رعاية المطابقة

ومنها المركب وهو ما اي اسم ركب عن لفظين مهملين او موضوعين اسمين او فعلين او مرتين

او مختلفين تركيبا ليس بينهما انسب ما صلة منه فيخرج المركب الاضافي والاسنادي كعبد الله وتأبط شرا فان فقدوا

اللفظ الثاني منهما من تضمن حرف او حكما بنيا اي اللفظان الاول لافتقاره الى الثاني والثاني لتضمنه معنى العطف

على المركز اشعار ابناء مثال الاعراب بالفتح خبر الفعل التركيب لخمسة عشر اذ اصله خمسة وعشر فهو متضمن للعاطف

حقيقة وهو ظاهر من جيص بيص وحيث بيث واشباهها او حادي عشر بفتح الياء في الاصح ويجوز الاسكان تخفيفا

كثماني عشرة هو مبني متضمنا الحرف وهو اما عشر كان حقيقة اذ منا بالمد من احد عشر لا ولم يكن عشر لكن فرع ملوز من

اصل متضمن الحرف فهو لم عشرة كان متضمنا الدرهما وكذا اخواتهما الى التسع عشر وتاسع عشر الا اثني عشر وثنتي عشرة

عشرة وثنتي عشرة الحي الاول منهما معرب على المختار لشبهه بالمضاف سقوط نونه والثاني مبني لتضمن الحرف وقيل

كلاهما مبنيان فاختلاف الاول لما مر رفعا ونصبا وجرا كما قلت في ذلك وسيرد انه يتقضي الثاني من بابه الاول لما مر

واعرب الثاني جزء منه وان كان علما للعلمية والتركيب كبعلبك علما للبلد بالشام لان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا

المثالين ورفع الجواب بتقدير الفعل المذكور في السؤال فلا يحصل المطابقة فينبغي ان يختار رفع الجواب الا انه خبر مبتدأ محذوف ليحصل المطابقة وحكم

قوله خمسة عشر اصله خمسة وعشر حذفت واو العطف قصد التركيب الاسمي
ومزجهما للتحقيق وبني الاول للافتقار الى الثاني والثاني
لتضمنه معنى حرف وهو الواو وكان البناء على حركة اشعارا بان لهما اصلا
في الاعراب وكانت فتحة لتجبر خفتها ثقل التركيب نحو كسر كسر

ولا تبنى هو ابنم كما كان كسيبويه فانه وبرقيل تركيبه مبنية لانه اسم صوت على الحركة دفعا للساكنين بالكسرة على القاعدة

فيهما اصوت ومثال الملحق بالمبني فتل تركيبه للنفي **فمنها** من المبنيات اسماء الشرط والاستفهام لتضمنها المعاني ونبه

ومرّ تفصيلها في بحث الاضافة وحكي يونس اعراب من الاستفهامية في قول بعض العرب ضرب من منا لمن قال ضرب

رجلا وهو غريب مع ان من هذه واجب الفصل وقد ذكرنا ها هنا منها النون في ماذ ومنا بصمع نصل ان ما لا في بني

على الفاق **ومنها** الكنايات وهي كم وكاى وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث فكم استفهامية تمييزه اى عدد مميز

بمنصوب مفرد نحو كم عبدا ملكت ثلثة ام خمسة او عمرو بن مضرة ان جر بحرف نحو بكم درهم بعته وضربة للتكثير فتمييز

مجرور مفرد او مجموع والافراد اكثر واخص ولشبهه كان في البناء على السكون ولزم النصل وتفترقان في افتقار بدل الاولى

بهمزة الاستفهام كما مر والثانية بحمل الاضرابية نحو كم درهم انفقت الفاء الا بال وانا اختصاصها بالمتكلم وكاين للتكثير ولها

كقوله

الصدر تمييزها مفرد مجرور بمن ظاهرة نحو وكاين من نبي او مضمرة كاين نائل الحق يقضي لا بالاضافة كما زعم ابن كيسان قال ونها

تنوين اى ثبت مع الاضافة وهما اضداد بنيه النحو من قال انها اسم مضاف ثابت التنوين بنيه مقمع الضلال او العبر كاين

على ان ابن كيسان وكذا للعدد كم بني وللحديث ليثم ويميزه منصوب بمفرد او مجموع وتكررة بالواو اكثر منه بدونه من انواده

نحو لكذا درهما وكيت وذيت مبنيان على الفتح وقيل الضم والكسر ويجب تكرير هما بلو كقلت كيت وكيت وكان ذيت وذيت وحكى

ابو عبيدة كيتة بالهاء تحاد وكسرا **ومنها** اسماء الافعال وهي عاملة غير معمول لم تخل اصنافها وهي اما بمعنى الامر كشتان

وبطنان وهيهات اى افترق وبطو وبعد وكسرعان وشكان اى سرع او بمعنى الامر كصه ومه وامين وويد وبله وحيهل

ورعل وعليك وامامك ووراءك والبك بمعنى اسكت وانكفف واستجب واصل ودع وايت وفرّ ولزم وتقدم وتاخر

وتنح وكفعال من الثلاثي في الجرح ونظر والكسر او غراب بمعنى انزل وانزل وبمعنى المضارع كوي ووا هاو ووا بمعنى التعجب واوه

ولذ بمعنى اتوجع والتجي وشوبها انكر قرء تجرها في تقد الحالين ذو بطابن كهه ومرو لتستعمل بلدا على لامثال او ما اسم وفعل بمعنى

بمعنى دع فتنصب ما بعده بالمفعولية واسم استفهام بمعنى كيف فيرتفع تاليه بالخبرية او الابتداء على الخلاف في نحو ابن زيد

ومصدرا فيجر بالاضافة نحو بله زيد ابالنصب اى دعه وبالرفع اى كيف هو وبالجر بمعنى ترك نيابة عن باب اضافة المصدر الى

فاعله او مفعوله وبه الفرق فعلت بيتي لنا الطفا ايا ما بله ما اسم ثلاثي لفاجامد رفع ونصب ثم قيل ماله بتلو

فاستعماله ولا يد منا من كل من الاوهم معنى حل بدلهم الناشد وقال ابي هشام لا يلحق اسماء الافعال فيه موضوع بارن

وبذلك يدخل من زعم منها افعال وها لقول رتل نعالوا وهانوا بها ثم **التوابع** كل اسم هو اسم منطبق باعراب

سابقه اى يختص به من رفع او نصب او جر لفظا كما اعرابه ام تقديرا معا لين او مختلفين وهي خمسة النعت المنطبق

بمعنى التاكيد والبدل وعطف البيان **الاول** النعت وهو ما اى تابع مدل على معنى كائن في متبوعه لا ما المقصود

بالوضع كما هو المتبادر مطلقا سوا كان اتصاف متبوعه بذلك المعنى بواسطة كنعم رجال متعلقه ام لا كنعم رجال نفسه

وسواء كان التابع مشتقا ام لا فخرجت اخواته لانها لم توضع لتلك الدلالة وان لزمها احيانا ولكن الاغلب الاشتقاق

بلا اشتراط خلافا للشارطين فالحق ان انواعه اربعة **الاول** المشتق وهو الاغلب كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

واسم التفضيل وصيغ المبالغة **والثاني** الجامد المتاول بالمشتق اتفاقا كالمنسوب واسم الاشارة وذي بمعنى صاحب كمررت

برجل بصري ومهال هذا اى منسوب اليه بمرة صاحب مال العاقر **والثالث** المصدر كرجل عدل رضي نظر وصوم وهو ما ولع

عند الكوفيين بتقدير ذو عند البصريين ولذا التزموا افراده وتذكيره كالو صرح به **والرابع** الجمل وتاتي في محلها وتقسيم

الالفاظ بحسب الاحتمالات العقلية اما ما يوصف به كاسم الاشارة والمعرف باللام او لا يوصف ولا يوصف به وهي المضمر واسم

الاستفهام والشرط والمعرف وما يوصف ولا يوصف به وهو العلم او عكسه كالجمل وهو اى النعت اما بحال مصفوحه يطابقه

في اربعة من عشرة ويتبعه اعرابا رفعا ونصبا وجرا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا الا فيما يستوي ذكره

ومؤنثه كالمصدر وفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول فانه لا يونث لفظ بارادة والا بهوابهم مطابق مثل في بحث الجنس

من انثى مذكر مع المذكر مؤنث مع المؤنث غير انه خال عن علامة التأنيث لفظا واما نحو نطفة امشاج وثوب اسمال فقال
انفال فيه والمراد الجمع وبين كيف جمع النعت باعتبار اجزاء المنعوت فالنطفة اشياء كل منها مشيج اي مخلوط والثوب قطع كل منها سمل
اي خلق وقيل اصل الجمع فيه فهو بحكم المفرد ولذا وصف به [illegible] قال السخاوي واما اسم مفرد
في حكم جمع وما هو باسم جمع واسم جنس وجمع اي صغر المفرد فنبه لنا من غير لبس على ذلك بالاول نحو سراويل كما ياتي وبالثاني
نحو انعال فيهما وقال الزمخشري اخبرني من [illegible] مجموع وعني بالثاني نحو هذا
جحر ضب خرب كما وقع في الجوار وبالثالث نحو ثوب اسمال المتعلقة اي متعلق موصوفه ينبغي اي النعت موصوفه في الثلثة
الاول الاعراب والتعريف والتنكير واما في الخمسة الباقية ففي تفصيل لانه ان رفع النعت ضمير الموصوف او نصبه فكالمتعلق على التمييز
او جر بالاضافة فالنعت موافق لموصوفه في هذه الخمسة ايضا كما وافقه في الثلثة [illegible] موافقة في الكل اذ المسند
الى ضمير مسند اليه حقيقة فله حكمه نحو جاءتني امرأة كريمة الاب او كريمة ابا بتأنيث النعت لتأنيث الموصوف مع تذكير المتعلق
ورجلان كريما الاب او كريمان ابا ورجال كرام الاب او كرام ابا بتثنية النعت وجمعه مع افراد المتعلق ولا يرفع ضمير موصوفه
لرفعه المتعلق فكالفعل الذي حل محله في وجوب المطابقة للمرفوع في التذكير والمؤنث الحقيقي ورجحان الوجهين ورجحان التأنيث
مع المؤنث اللفظي او الحقيقي المفصول بغير الا ولا يجب مطابقته لموصوفه في الخمسة نحو [illegible] او عال
[illegible] مع رجحان التأنيث فيها او [illegible] او نساء حسنا عبدها او عبدهن [illegible] في الدار [illegible]
او بايهن مع رجحان التأنيث للفصل بغير الا [illegible] فعل ما مر ذكره [illegible] نعت الجمع [illegible] اي صيغة
التثنية [illegible] اذا افردت النعوت [illegible] او جمعها بحسب المنعوت ان اتحد معنى متعددا
كان المنعوت [illegible] على المال او زيد وبكر وابوهما الفضلاء ام واحد [illegible] وجمعها [illegible] ورجال شعراء والا
فالتفريق [illegible] رجل شاعر وكاتب وفقيه قال السخاوي وجمع [illegible]

[illegible]

وهل النعت دون الوصف معنى مفرد [illegible] وعني بالاول نحو جاء زيد وبكر وابوهما الفضلاء وبالثاني [illegible] منهم
ثلث ان النعت يدل على خاص من موصوفه كاعور واعرج في العين والرجل والصفة عامة كالعظيم والكريم لكن البصريين لا يفرقون
بينهما فانهم يسمون الوصف نعتا ولا [illegible] عند ثعلب وعن نعمه الثاني المعطوف بالحروف ويسمى النسق وعطف النسق
[illegible] المقصود بالنسبة وهو تابع بواسطة احد الحروف العاطفة الواو لمطلق الجمع
كان مع الترتيب نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم او لا نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله فانجيناه واصحاب
السفينة ومع التعقيب والمهلة او الفاء للجمع والترتيب والتعقيب كما ياتي في المفردات او ثم للجمع والترتيب والمهلة
خلافا [illegible] محتجا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها [illegible] للترتيب [illegible] والتراخي في
والتراخي لا في الوجود وفيه وجه اخر يأتي في بعضها او حتى للجمع والانتهاء ويأتي في المفردات او ام المتصلة فقط في المشهور
والمنقطعة [illegible] ويأتي هناك او او للتفريق واصله [illegible] للشك نحو لبثنا يوما او بعض يوم او الابهام نحو وانا
او اياكم لعلى هدى او التخيير ان امتنع الجمع كتزوج هندا او اختها او الاباحة كجالس زيدا او بكرا او بل للاضراب وسيأتي
او لا لنفي حكم المعطوف عليه عن المعطوف وشرطها كونها بعد اثبات او طلب [illegible] نحو جاء زيد
لا بكر او رجل لا امرأة فالعاطفة [illegible] على السابق [illegible] ما جاء زيد ولا بكر [illegible] ولا تاكيد لما ان المعنى
جميعا في حكم النفي او لكن بالتخفيف وتعطف [illegible] على مفرد [illegible] حكم الاول [illegible] عن الثاني كما
جاء زيد لكن بكر فالعاطف نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله هو الواو ولكن ابتدائية [illegible] ولكن كان رسول الله
من باب عطف جملة على جملة بالواو وقيل العاطف لكن والواو زائدة وكذا ان تلتها جملة كانت ابتدائية لا عاطفة فتستعمل بالواو
نحو ولكن كانوا انفسهم يظلمون او بدونها كقوله ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر وكذا بعد الايجاب كقام
زيد لكن بكر لم تقم فيمتنع كون بكر على العطف [illegible] نحو جاء زيد [illegible] الواو يحتمل المعية والترتيب وعكسه [illegible]

والاولين لا يحتمل الترتيب وليست من حروف العطف اما المكسورة المشددة خلافا
للجمهور ولما ياتى ولا ليس خلافا للكوفية ولا اى المفسرة خلافا للبعض ولا الا خلافا لقوم
منهم الاخفش قال السخاوى والا هل يجى مكان اما وما المعنى اذا جاءت كغير وهل عطفت
بمعنى الواو مثلا فان بيت جئت بكل خير اراد قولهم جاءت الا بمعنى اما بالكسرة والتشديد
نحو اما ان تنطق بخير والا فاسكت اى واما ان تسكت وبمعنى غير فتكون صفة والفرق
بينها وبين الاستثنائية فى نحو له على الف درهم الا دانقا بالنصب على الاستثناء وبالرفع
على الصفة ان الدرهم تام فى الاخير ناقص بدانق على الاول وبمعنى الواو فى قوله تعالى لئلا
يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا اى والذين بمعنى ولا الذين وفيه اقوال اخر
ذكرناها فى الشرح وقد يعطف الفعل الخبرى مطلقا على اسم مشابه له معنى كاسم الفاعل المحدث
كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا صافات ويقبضن اى اللاتى اعزن فاثرن ويصففن
ويقبضن فيمتنع هذا طويل ويجى اذ ليس طويل بمعنى الفعل فضعف قول من جعل ثم فى
خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها عاطفة على واحدة بمعنى توحدت وانفردت لانه
واحدة للثبوت لا الحدوث نعم يصح تقدير توحدت بقرينة واحدة وهو ابعد من تقدير انشاها
كما قيل ومنهم من اول الفعل بالاسم تعالى اى فالمثيرات وقابضات فيصح المثال عنده بتاويل
يجى بجاء او بالعكس اى يعطف على الفعل اسم مشابه له كقوله ام صبى تدرجى او دارج اى صبى
دارج ولا يعطف على المصدر قبل استيفاء معمولاته ولا يحسن عطف على الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستترا لانه كجزء عامله لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه عمدة فالعطف عليه

عليه كالعطف على جزء كلمة الا مع الفصل بينه وبين العاطف بالضمير المنفصل تاكيدا له
لانه يشعر بانفصاله عن عامله معنى فيضعف جزئيته فيضعف الضعف بل يوهم ان العطف على
الفاصل لا عليه او بفاصل ما غير الضمير اى فاصل كان او مع توسط لا النافية بين العاطف
والمعطوف لا اكتفاء ثم به عن الفصل بين المتعاطفين نحو جئت انا وزيد بعطف زيد على
التاء للفصل بالمنفصل ومنه اسكن انت وزوجك خلافا لابن هشام فى الاوضح قال زوجك
فاعل المحذوف معطوف بالواو على اسكن عطف جملة على اخرى اى ولتسكن زوجك وليس
معطوفا على الضمير المستتر عطف مفرد على مفرد والا لزم رفع فعل الامر الاسم الظاهر وهو
ممتنع لوجوب استتار فاعله قلت الممتنع كون الظاهر مرفوعا به لا تابعا المرفوع لاغتفارهم
فيه ما لا يغتفر فى المتبوع ولذا جاز رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث وانك انت
وامتنع رب سخلتها ويا الحارث وان انت على ان التقدير هنا مع انه خلاف الاصل
الظاهر يقلل فوايد الضمير المنفصل لانه عنده لمجرد التاكيد ولا يفيد صحة العطف وان افادة
التحرز عن صورة الممتنع ونحو قوله تعالى يدخلونها ومن صلح بعطف من على واو الجمع للفصل
بالمفعول قوله ما اشركنا ولا اباؤنا بعطف اباؤنا على ضمير اشركنا للتوسط لا بين العاطف
المعطوف وما مع المنفصل فى نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم وكل ذلك فى المرفوع المتصل
فيحسن العطف على المنصوب مطلقا كضربته وبكرا والمنفصل كذلك كجاء هو وابوه لانهما
ليس كالجزء تتمة ويعاد الخافض مطلقا على المعطوف على ضمير مجرور نحو فلا مررت
بك وبزيد وجوبا بالاجماع ان كان المعطوف مضمرا اذ المعطوف على المجرور مجرور قطعا

والضمير المجرور لا بمنفصل فلا بد من اعادة العامل الجار ليتصل به كمررت بك وبعمرو على
المشهور بين البصرية ان كان مظهرا لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الضمير
المرفوع بعامله لانه جائز الانفصال بخلاف المجرور واذ ليس له منفصل حتى يؤكد به ثم
يعطف عليه كما فعل في العطف على المرفوع التزموا اعادة الجار اذ لا مسوغ سواها وزاد
الزيادي والجرمي تاكيده بمنفصل مرفوع كمررت بك انت وزيد والفراء تاكيده بظاهر
نحو بك نفسك وزيد ولا يساعدهما سماع وجوز الكوفيون وابن مالك العطف بلا
اعادة الجار مطلقا استنادا الى امثلة شعرية وغيرها وقال ابن هشام في الاوضح الا
الاعادة اكثر من عدمها فليست شرطا لازما لقراءة ابن عباس تسئلون به والارحام
بالجر وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه وعلى المشهور يستثنى موضع يمتنع فيه عطف
الظاهر سواء عاد الجار ام لا وهو الضمير المجرور بلولا عند سيبويه ومن تبعه في الجريه
لان لولا عندهم لا يجر الظاهر فلو اعيد ارتفع الظاهر بعده بالابتداء كما هو قياس
الامر في الجار الزائدة وما يجكمها ولو لم يعد امتنع العطف وموضعان يعطف
فيهما على الضمير المجرور بلا اعادة الاول اذا التبس المراد معه كجاء غلامه وزيد لو اريد
غلام واحد مشترك اذ لو قيل وغلام زيد اوهم الاثنينية الثاني اذا كان المعطوف جملة
ان او ان المصدريتين وصلتهما لجواز حذف الجار منهما قياسا مطردا نحو شجاعته
زيد عجبت منها وانه بخيل نص عليه الدماميني في المنهل والعرفي المواضع الثلثة فقلت
ماخافض لا تعطف اسما ظاهرا ارتضي للمضمر المخفوض به اصلا وان اعدته ماذاك

ماذا انو قد جوز والعطف على ما مر به ثمن معمر ان كنت قد قصدته من غير رد
الخافض في لفظ ما عطف مطردا واجماعا انهم بنية ان وجدته لولا يعطف اثنان
بعاطف واحد على معمولي عاملين مختلفين اعرابا على المشهور كضرب غلام زيد
بكرا او بشر خالدا الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمروا
ويتقديم المجرور اذ العاطف كعامل ضعف فلا يكون كعاملين مختلفين فليقتصر
على ما سمع من المثالين ومنعه سيبويه والمبرد والزمخشري واولوا المسموع بتقدير
الجار ليكون من عطف جملة على جملة واما العطف على معمولي عامل واحد او معمولي
عاملين متحدين اتفاقا كضرب زيد بكرا وبشر عمرا هندا فريدة العطف باعتبار المعطوف عليه
اقسام الاول العطف على اللفظ وهو الاصل كما مر الثاني العطف على محله وله عند
المحققين شروط الاول ظهور ذلك المحل في الفصيح الثاني موافقته للاصل الثالث
وجود عامل مقتض له ولذا اجاز والعطف على خبر ليس بالنصب في نحو ليس زيد بقائم
ولا قاعدا ومنعوا نحو مررت بزيد وبكرا لعدم ظهور نصب المفعول به بمررت ونحو هو
ضارب زيد او اخيه لان الاصل في الصفة الجامعة لشروط العمل اعمالها عمل فعلها
لا اضافتها الى معمولها ونحو ان زيدا ذاهب وبكر لان رافع زيد وهو الابتداء قد
نسخ بان فلا رافع له معها وقد مر تجويز الكوفيين للاخير بشرط مضي الخبر وفاقا للقدماء
تمسكا بقوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله واجيب بان رسوله عطف
على المستتر في بريء للفصل بالظرف او مبتدأ المقدر اي ورسوله كذلك الثالث

العطف التلقيني هو ان يعطف احد المخاطبين قوله على قول الاخر وهو ضربان احدهما
ما يصح جمع المتعاطفين في قول ذلك الاخر كان قال زيد لاعطين بكرا فرسي فقلت
وسرجه اذ يصح ان يقول زيد لاعطين بكرا فرسي وسرجه ومنه قوله تعالى واذ قال ابراهيم
رب اجعل هذا بلدا امنا وارزق اهله من الثمرات من امن منهم بالله واليوم
الاخر قال ومن كفر على تجويز الزمخشري عطف من كفر على من آمن وثانيهما ما لا يقبل
ذلك كقولك في المثال وغلامك مريدا غلام اذ لا يصح ان يقول زيد لاعطين بكرا فرسي
وغلامك مريدا غلام نفسه بل يجب ان يقول وغلامي ومنه قوله تعالى قال اني جاعلك
للناس اماما قال ومن ذريتي على تجويز الزمخشري عطف من ذريتي على كاف جاعلك
وفيه الغزت فقلت ما عاطف للجمع قد وضعا في لفظ من قد امر وضاق اللفظ معطوف
له حامل لانه متبوع ولا عامل حتى بدا من موضع ثالث هذان مع ما بعدها من حادث
لا يقبل المعطوف بالعاطف جمعا مع المتبوع يا عارف الرابع العطف على التوهم كعطف
المجرور على منصوب ليس لتوهم زيادة الباء فيه نحو ليس زيد قائما ولا قاعد كما مر في
حروف الجر وحمل عليه قوله تعالى فاصدق واكن فيمن جزم اكن وفيه الغز السيوطي فقال
احاجيكم ما تابع غير تابع لمتبوعه في موضع لا ولا لفظا ويفعل ايضا نحو ما زيد بشيء غير شيء
كما مر في بحث المستثنى الثالث التاكيد وهو تابع يفيد تقرير نفس متبوعه بان يدل على
ان المراد به نفسه لا غيره على تجوز او سهو او نسيان كجاء الامير نفسه او تقرير شمول الحكم
لافراده او اجزائه دفعا لتوهم التخصيص كجاءوا كلهم والماء كله طاهر وهو اي التاكيد اما

اما لفظي وهو اللفظ المكرر بعينه كجاء زيد زيد او بمرادفه كحقيق جدير او بمهملة
كحسن بسن وشيطان ليطان فانه ايضا لتكرير الاول لكن لما لم يكن المقصود منه تقرير
المتبوع او شموله بل مجرد تزيين اللفظ وهو غرض ضعيف لا يعتد به كرهوا التكرير
لاجله فغير الثاني بعض التغيير واما نحو اسكن انت فالمؤكد المستتر وان لم يكن لفظا
حقيقة الا انه بحكمه فهو مكرر حكما وكذا في رايتك انت ومررت بك انت اذ الثاني
هو الاول معنى وان افترقا اعرابا واتصالا وانفصالا بناء على ما تقرر من ان الضمير اذا اكد
بضمير كان الثاني مرفوعا منفصلا سواء كان الاول مرفوعا ام منصوبا ام مجرورا وفيه الغزت
فقلت ما تابع في عرفهم مرفوع في اي اعراب اتى المتبوع واسم لنا تاكيده اللفظي سمعا
واصلا عندهم ممنوع اردت بالاول ما مر وبالثاني المحذر منه في نحو اياك الاسد فقد
قال ابن هشام في تذكرته لا يجوز تكريره لئلا يجتمع البدل والمبدل منه لانهم جعلوا
التكرار في نحو الاسد الاسد نائبا عن الفعل ويجوز في غيره من الاسماء مطلقا او معنوي
وهو المعنى والفاظه محصورة النفس والعين بمعنى الذات لدفع وهم تجوز او سهو او نسيان
المتبوع المؤكد في غير التثنية يفردان لمفرده ويجمعان لجمعه وهما اي النفس والعين فيهما
في التثنية كالجمع تقول جاء زيد نفسه او عينه وهند نفسها او عينها والزيدان او الهندان
انفسهما او اعينهما والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن او اعينهن وحكى
ابن كيسان تثنيتهما للمثنى وتبعه ابنا مالك وغلطهم ابو حيان وانما اكد المثنى بالجمع اكتفاء
بدلالة المضاف اليه وهو ضمير المثنى ونظيره قوله تعالى صغت قلوبكما وفيه الغز بعضهم واي

مضاف لاسم واى اشياء هما شيأان اراد بالثانى نحو تلويكا وانفسهما وبالاول قولهم
اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياا الشواب عند الجميع وهو من الشواذ ونحو اياك واياه
عند الخليل وكلا وكلتا للمثنى ومعنا التقرير الشمول بشرط اتحاد المسند كقام الرجلان
او زيد وبكر كلاهما ويمتنع قام زيد وقعد بكر كلاهما الوارد عاملين على معمول وفى نحو
جاءنى زيد وانى بكر قولان لاتحادهما معنى وتغايرهما لفظا وكل وجمع وعامة لغيره اى غير
المثنى من مثنى او مفرد او جمع ذى اجزاء يصح افتراقها ولو حكما لا حسا نحو اشتريت العبد كله
او جمعه او عامته او نصفه كلها اذ يصح افتراق اجزاء العبد فى حكم البيع وان لم يصح حسا
وجاء القوم كلهم لصحة افتراقهم حسا ايضا فيمتنع عرفت انه كله لعدم التركيب وجاء العبد
كله لامتناع افتراق اجزائه فى حكم المجى فيلغو التاكيد وكذا اختصم الزيدان او تضاربا كلاهما
وتتصل الفاظ التاكيد المعنوى كلها وجوبا بضمير مطابق فى الافراد والتذكير واضدادها
للمؤكد عايد عليه رابط له بها وقد يتبع لفظ كل لما لغة التاكيد فى الجنس التالية
باجمع واخواته اكتع وابتع ابصع بالصاد المهملة او المعجمة حال كونها مطابقة للمؤكد فى الجنس
نقل الرضى والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة انتهى شيخ ليسر
التالية كبعت عبدك كله اجمع اكتع ابصع ابتع وامتك كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء عبيد
كلهم اجمعين اكتعين ابصعين ابتعين واماءك كلهن جمع كتع بصع بتع ولا يتبع بها غير كل
فلا يتبع جاء جميعهم اجمعون ولا ذهب الزيدان كلاهما اجمعان وممن نص على عدم مجى مثناها
مطلقا الشيخ وابن هشام والسيوطى ففى الاوضح لا يجوز تثنية اجمع وجمعا استغناء بكلا وكلتا
كما استغنوا بتثنية سى عن تثنية سواء واجاز الكوفيون والاخفش ذلك فيقولون جاء

الزيدان اجمعان والهندان جمعاوان مسئلتان لا تؤكد النكرة المحضة توكيدا معنويا لان تبيين
الذات مقدم على تقرير النسبة او الشمول فينبغى وصفها وبيانها ثم تاكيدها الا مع الفايدة
كقول عايشة صام شهرا كله وقولك اعتكفت اسبوعا كله وهزمت عسكرا كله ومن ثم امتنع
صمت شهرا او رايت رجلا نفسه لعدم الفايدة وجاز اشتريت عبدا كله لحصولها هذا
عند الكوفية والاخفش وغيرهم ممن جوز فخالف التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا ومنعه
البصريون مطلقا لان الفاظ التوكيد معارف فلا تؤكد النكرات وحملوا ما جاء منه على
البدل او الضرورة او الشذوذ واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا اى اذا اريد
تاكيده بالنفس او العين فانما يؤكد بهما بعد توكيده بالمنفصل نحو قوموا انتم انفسكم فى البارز
وقم انت نفسك فى المستتر ولا يكفى هنا الفصل بغير المنفصل فيمتنع قوموا اليوم انفسكم و
عد فى نفسك والفرق فى ذلك بين التاكيد والعطف ان المعطوف منفصل عن متبوعه
لفظا بالعاطف ومعنى بتغايرهما غالبا فيكفيه فاصل ما بخلاف التاكيد لاتصاله بمؤكده لفظا
واتحاده به معنى الرابع البدل وهو التابع المقصود اصالة بفتح الهمزة بما نسب الى متبوعه
اى المقصود بالاصالة بنسبة ما نسب الى متبوعه اليه فنسبته الى متبوعه توطئة وتمهيد لنسبته
اليه سواء توافقت النسبتان اثباتا او نفيا كقام او ما قام اخوك زيد ام اختلفتا كما قام
احد الا زيد فخرج النعت والبيان والتوكيد لانها غير مقصودة بالنسبة لا اصالة ولا تبعا
بل مكملات له والنسق مطلقا اذ ليس المقصود فيه نسبة ما نسب الى متبوعه بعينه اليه بل
المقصود هناك اما نسبة مثل ما نسب الى متبوعه اليه كجاء زيد وبكر او نسبة ضده اليه

كجاء زيد لا بكر وما قام زيد بل او لكن بشر ولذا قالوا البدل هو المقصود بالنسبة دون
متبوعه والمعطوف مقصود مع متبوعه وهو اربعة اقسام الاول بدل الكل من الكل
وهو ما ذاته عين ذات المبدل منه فلا يشترط كونه ذا اجزاء وان اوهم لفظ الكل ولذا
قال ابن مالك الاولى تسميته بالبدل المطابق او الموافق دفعا للايهام فاسمه المشهور
ناظر الى الغالب او المقابل والثاني بدل البعض من الكل وهو ما ذاته جزء ذات
متبوعه نصفا كان ام اقل ام اكثر فيشترط كونه ذا اجزاء والثالث بدل الاشتمال
واختلف فيه فقيل هو الذي تشتمل عليه المبدل منه لا ككونه ظرفا او مظروفا له بل
لكونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يتشوق السامع عند ذكر المبدل
الى ذكره اى البدل فيكون كالبيان بعد الاجمال نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر
الحرام قتال فيه بابدال قتال عن الشهر فنحو عجبني الامير كلامه وقيل هو ما اشتمل
عليه او هو على متبوعه اشتمال الظرف على مظروفه فالاول كالاية والثاني كسلب زيد
ثوبه فنحو عجبني الامير كلامه ليس منه بل من بدل الغلط ولا بد في بدل البعض والاشتمال
من ضمير عائد على المبدل مذكور كما مر او مقدر نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع
اى منهم وقتل اصحاب الاخدود النار اى فيه وقيل اصله ناره فنابت ال عن الضمير
الرابع البدل المباين للمبدل وهو ثلاثة اقسام لانه ان ذكر للمبالغة في المرام و
الترقي فيما يستوله الكلام سمي بدل البداء بالمد بمعنى الظهور بعد الخفاء كانه ظهر بعد
خفائه وبدل الاضراب ايضا فلا يكون المبدل ساقطا ولا عن الفائدة كقولك حبيبي

قمر شمس كانك ادعيت غلطك في الاول لانحطاط القمر عن ان يشبه به الحبيب
فهو ابلغ من قولك ابتداء حبيبي شمس ويقع ذلك من الفصحاء بل هو من محاسن
البلاغة او ذكر لتدارك الغلط فيكون المبدل ساقطا فبدل الغلط اى بدل من لفظ
هو الغلط او بدل وقع بسببه لاجل تداركه لان البدل هو الغلط نحو جاء زيد الفرس اذا
اردت الاخبار عن الفرس فسبقك لسانك الى زيد غلطا فتداركته فان وقع الغلط
من الجنان لا اللسان فبدل نسيان نبه عليه في الهامش وقال ابن هشام في الاوضح
والاكثر سموها بدل الغلط من غير فرق ولا يقع هذان من فصيح بل لا عن روية من غير فصيح
وقال الدماميني لا وجه لذلك لان النسيان وغلطة اللسان لا ينافيان الفصاحة نعم الاحسن
قسما
في المباين باتا من العطف ببل هداية لا يبدل الاسم الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا
من المضمر الغائب لان الظاهر غائب والمضمر الحاضر اخص واعرف منه والبدل هو المقصود
بالنسبة فلا يكون دونه واخص من المبدل بخلاف الضمير الغائب نحو ضربته زيدا
نعم ان افاد الظاهر شمولا جاز ابداله من الضمير الحاضر ايضا كقوله تعالى تكون لنا عيدا
لاولنا واخرنا بابدال اولنا واخرنا من مجرور لنا خلافا للاخفش حيث جوزه مطلقا محتجا
بقوله بكم قريش كفينا كل معضلة ويجوز مطلقا اتفاقا في بدلي البعض والاشتمال لانهما
لما افادا فائدة زائدة على المتبوع تسامحوا في اختلاط البدل قال تعالى لقد كان لكم في رسول الله
اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر اى منكم وقال الشاعر بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا
واوعدتك فوادك فيمن رمت وقال بعض المحققين منهم ابنا مالك وهشام في التسهيل

والاضح لا يبدل المضمر مطلقا من مضمر مثله توافقا غيبة وحضورا ام لا ولا من الظاهر لعدم
السماع وما مثل به لذلك في كتب الفن مصنوع على العرب قال ابن هشام لا يبدل مضمر من ظاهر
واما نحو رايت زيدا اياه فمن وضع النحويين وليس بمسموع ونحو قمت انا ولقيت زيدا اياه
ليس منه بل الثاني تاكيد لفظي فيهما اما في نحو قمت انت ومررت بك انت فبالاجماع نقله
ابن مالك وابن هشام وقال المرادي انما اجمعوا على جواز كونه تاكيدا لا على تعينه لتجويزهم
الابدال ايضا واما في نحو رايتك اياك فعند الكوفيين وصحح ابن مالك بان المنصوب المنفصل
من متصل بمنزلة المرفوع المنفصل من متصل والمرفوع تاكيد فكذا المنصوب وقال الشاطبي
الظاهر البدلية كما عليه البصريون لما ثبت عن العرب انهم اذا ارادوا التوكيد اتوا بالضمير المرفوع
المنفصل مطلقا فيقولون قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا ارادوا البدل جعلوه على
وفق الاول فيقولون جئت انت ورايتك اياك ومررت به به فيحصل لفظ التوكيد والبدل في المرفوع
ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب وتلقاه غيره بالقبول وهم المؤتمنون فيما
ينقلون فلا يعارض بقياس انتهى ملخصا وصرح بذلك غير واحد منهم وفيه قلت ما تابع
بالعف في اعرابه اذ خالف المتبوع في اعرابه ان كان توكيدا وذا قد لا يطابقا ان كان من
ابدال في بابه واما في نحو لقيت زيدا اياه فقد عرفت انكار ابن هشام له فكلام المصنف كانه
على التنزل كما قال ابن مالك الصحيح عندي انه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل
لكان توكيدا لا بدلا وقال ابن هشام فيما قاله نظر اذ لا يؤكد القوي بالضعيف وقد قالت
العرب زيد هو الفاضل وجوز النحويون في هو ان يكون بدلا او مبتدا او فصلا ولم يجوز

قوله ولقيت زيدا اياه فان تاكيد لفظي انا قمت انا فكونه توكيدا متفق عليه بين الفريقين واما نحو رايتك اياك فالبصريون على انه توكيد قال ابن مالك وقول الكوفيون عندي اصح من قول البصريين لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل نحو رايتك اياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد باجماع ولكن المنصوب تاكيد ليجري المتناسبان مجرى واحدا شيخ تبرك عليه فان كبير

يجوز احد كونه تاكيدا كما جوزوا في انك انت كونه انت تاكيدا او مبتدا او فصلا وفيما
قاله نظر لان هو في المثال يدفع التوهم التجوز في زيد فيصلح للتوكيد وان كان اضعف
واجماعهم على المنع ممنوع فقد جوزه الكوفيون وابن مالك وابن الحاجب وغيرهم
فريدة لا يجب توافق البدل المتبوع تعريفا وتنكيرا مطلقا فيكونان معرفتين ونكرتين
ومختلفين ولا في الافراد وضديه والتذكير وضده كاعجبني زيد وجهه او فضله الا
في بدل الكل كجاء اخوك زيد وامك هند وابناك الزيدان واعمامك المحمدون الا اذا
كان احدهما مصدرا ونحوه فان احدا ثق واعنابا او قصد به التفصيل كقوله وكنت كذي
رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت ولك حينئذ رفعه ونصبه على القطع بتقدير
مبتدا او فعل الخامس عطف البيان سمي به لانه عين الاول معنى فكانك كررته وعطفته
على نفسه للبيان غير انك لم تات بحرف لاتحادهما معنى وهو تابع يشبه الصفة في توضيح
متبوعه نحو جاني زيد اخوك او ان افترقا من حيث انه يوضح ذات متبوعه وهي توضح معنى فيه
فخرجت هي لانه مشابهة الشيء غيره والبواقي لانها لم توضع للايضاح وان افادته احيانا ويتبع
اي يتبع البيان متبوعه في اربعة من عشرة احد الاعاريب الثلاثة وواحد من الافراد وضديه
وواحد من كل من التذكير والتنكير وفرعيهما كالنعت فيما يشتركان في مطابقة المتبوع وغيره صحه
ويفترقان باشتراط الجمود للبيان واشتقاق النعت عند الاكثر وغلبته مما اعتمد بعضهم فقالوا
البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات واشتراطها او غلبته وعلى الاصح جوزوا كون
ملك الناس لرب الناس بيانين وكون الرجل في هذا الرجل نعتا ويفترق البيان عن

بلغ ١٢

البدل في امور الاول ان البدل ساقط بخلاف المبين فزيد في نحو هند قام ابوها زيد
بيان لا بدل والا لكان ابوها ساقطا لان البدل منه مستغنى عنه وهو ممتنع فان ابوها هنا
لابد منه لاشتماله على ما لابد منه من رابط جملة الخبر بالمبتدا هذا على قول المازني فيما حكى المبرد
عنه من ان البدل ساقط لفظا ومعنى والحق سقوطه معنى لا لفظا بمعنى انه غير مقصود بالذات
كثيرا من المتبوع الا انه هدر محض مطروح لكان بدل الفاعل مثلا فاعلا اذا بالفاعل
اذ لا فاعل سواه فلزم انسداد باب البدل الثاني ان البدل في النية تكرار العامل بخلاف
البيان فيتعين الحارث في نحو يا زيد الحارث وزيد في جاء الضارب الرجل زيد بيانا لا بدلا لان
لان البدل في نية تكرار العامل والا لكان التقدير يا الحارث والضارب زيد وهما ممتنعان
لامتناع دخول حرف النداء على ذي اللام واضافة الصفة المحلاة بها الى الاعلام فالضابط
ان البدل لابد من صحة حلوله محل المبدل بخلاف البيان وقيل يغتفر فيه اغتفارهم في التوابع
ما لا يغتفر في الاوائل الثالث ان البيان لا يقع بجملة ولا يعين لفظ الاول بخلاف البدل
كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة
تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية لكن يشترط فيه اذا كان عين المبدل ان يفيد فائدة زائدة
على فائدة الاول كما في الاية الرابع ان البيان لا يكون الا بمعرفة لمثلها بخلاف البدل قاله
الاندلسي في شرح المفصل الاسماء العاملة المشبهة بالافعال فانها الاصل في العمل ثم
الحروف ثم الاسم فانه يعمل عمل الفعل بمشابهته له وهي اربعة كالتوابع خمسة الاول المصدر
وهو اسم للحدث الذي اشتق منه الفعل عند البصرية والموصول نعت الاسم لا الحدث والمتبادر

من الاشتقاق هو الاصغر وهو اتحاد الحروف الاصلية والترتيب والمعنى كضرب وضارب
ولمن يان آخران صغير ويسمى كبيرا او اوسط وهو اتحاد الحروف دون الترتيب كنفر وفرن و
اكبر هو اتحاد بعض الحروف دون بعض كثلم وثلب ثم المصدر من الثلاثي المجرد سماعي ارتقى
في المشهور الى اثنين وثلثين كقتل وعلم وشغل ورحمة ونشدة وحمرة وسرقة وغلبة
وذهاب وكتاب وسؤال وذهادة وعبادة ودراية وقبول ودخول وليان و
نزوان وحرمان وغفران وطلب وكذب وكبر وهدى ودعوى وذكرى وبشرى
ورحيل وصعوبة ومسعاة ومحمدة وكراهية وجاء على فاعل وفاعلة كعافية والبيان
ان كلا من فعل بالفتح وفعل بالكسر متعد وقاصر وفعل بالضم قاصر لا غير وقياس المصدر
من المتعدي من فعل بفتح فسكون كفهم وضرب واكل ومن قاصر الاول ان دل على تمنع
بالكسر كاباء او ولاية وحرفة ففعالة كذلك كامارة وتجارة او تقلب وتنقل ففعلان
بفتحتين كغليان وجولان او صوت او داء ففعال بالضم كخوار ومشا او فعيل كنهيق
او كلاهما كنيح ونباح او سير ففعيل كوزيف والا ففعول كقعود ومن قاصر الثاني فعل
بفتحتين كفرح فان كان وصف افعل وفعلاء شاركرا او اغنى عنه فعلة بضم فسكون كسفع
وسفعة وكدهمة وادمة ففعالة بالفتح في المعاني الثابتة كندم وندامة وكسعادة وشقاوة
واما فعل بالضم فقياسه فعولة بالضم وفعالة بالفتح كرطوبة وصراحة وما خالف ذلك
فسماعي كجده ومجيء ودوام وموت ونار وحكم حكما وبات بيتوتة ونم نميمة وذهب ذهبا من
فعل بالفتح ورغب رغوبا ورضي رضا وبخل بخلا من فعل بالكسر وغلط غلطا

ولكل كالاو شرف شرفا وعلم حملا من فعل بالضم وخولف في نحو حسن حسنا فقال سيبويه
ليس بقياس خلافا للزجاج وابن عصفور ومصدر غيرها قياس بين في محله والمصدر الميمي
ما اوله ميم زايدة لغير المفاعلة وهو اسم المفعول من غير مجرد الثلاثي مطلقا ومفعل
بفتح العين من مجرده مطلقا كسماه منجا ومذهب ومدخل ومضرب ومحل الاتي في نحو موعد
وموسم ويصلح الجميع للزمان والمكان ايضا الامصدرا فانه بكسر غير لهما فوقتا وغير ذلك
لاينقاس فبابه النقل لا القياس كمرجع ومطلع بالكسر ومهيل ومعصية ومجئ ويعمل كل
مصدر عمل فعله بالاصالة عند ابن مالك لانه اصل الفعل في الاشتقاق وبلزم اعماله
مطلقا وبشابهته له عند الجمهور لانه بمعنى فعل مقرون بحرف مصدري ولذا اعملوه مطلقا
ماضيا وحالا ومستقبلا الا اذا كان مفعولا مطلقا لانه ح ليس بتقدير الفعل او ليس
ضربت ضربا بمعنى ضربت اذ ضربت واما نحو ضربت ضرب الامير اللص فليس المصدر فيه مفعولا
مطلقا في الاصل بل تقديره ضربا مثل ضرب الامير الا اذا كان المفعول المطلق بدلا من الفعل
نحو ضربا زيدا اي اضرب زيدا ... ففيه وجهان اعمال الفعل المحذوف لانه الاصل والمصدر
لانه بدله وقيل الوجهان اعمال المصدر للمصدرية او البدلية وهو يطلب فاعلا فقط
ان كان قاصرا او مع مفعول واحد او اكثر بحسب فعله ان كان متعديا فيضاف لواحد ويعرب
الباقي باعرابه كاعجبك ضرب زيد بكرا او بكر زيد واعطاؤك اياه درهما والاكثر ان
يضاف الى فاعله لان المضاف اليه متمم المضاف وكجزئه والعمدة احق بالجزئية من
الفضلة وغير الاكثر اضافته للمفعول او تجرده عنها مطلقا لوجود ال كما ياتي او التنوين كقوله

كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما بنصب بالطعام ولا يتقدم معموله عليه
مطلقا عند قوم وهو ظاهر الكتاب والا الظرف وشبهه على الاصح ففي الدعاء اللهم ارزقني
من عدوك البراءة واليك الفرار وقال تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وبلغ معه سعي
وتقدير عامل قبل الظرف كما قيل تكلف مستغنى عنه مع توسع دائرة التوسع فيه
واعماله في فاعل او مفعول صريح حال كونه مع اللام ضعيف قياسا لبعده عن الفعل
باقترانه بال التعريف الخاصة بالاسم كقوله ضعيف النكاية اعداءه منصب اعدائه بالنكاية
وهو مصدر نكا عدوه او فيه اذا قتل وجرح اي ضعيف نكايته اياهم ومنعه الكوفية
وبعض البصرية مطلقا وبعضهم في غير المعاقبة للضمير كجنس الضرب فاجاز نحو مالك
والضرب زيدا اذ المعنى وضربك زيدا فال عوض عن الضمير ومنعه البيت اي ضعيف هو نكايته
قيل وهو الصحيح لان ال في شواهد الجواز معاقبة للضمير ويشترط في اعماله الرابع عدم التاء
والتصغير والتثنية والجمع اذ ابعد بذلك شبهه بالفعل وقد يعمل اسم المصدر عمله
وهو قياس عند نحاة الكوفة وبغداد كقوله فان ثواب الله كل موحد وقوله وبعد
عطائك المائة الرتاعا اي اثابة الله واعطائك الثاني والثالث اسم الفاعل واسم
المفعول واسم الفاعل ما دل وضعا على حدث وفاعله فخرج اسم المفعول لكن على معنى
الحدوث يفيد حل وقت وتجدده عن فاعله مقيدا باحد الازمنة وان لم يدل بنفسه
على ذلك الزمان فخرج اسم التفضيل والصفة المشبهة لانهما يدلان على حدث وفاعله
على معنى الثبوت ودخل بقيد الوضع نحو ضامر وطالق وعالم كما يخرج عن معنى الحدوث

واستعمل في الثبوت ويخرج به نحو عدل بمعنى عادل فان كان اسم الفاعل صلة لال الموصولة
الداخلة عليه عمل عمل الفعل المعلوم مطلقا ماضيا وحالا ومستقبلا اعتمد على ما يأتي ام لا لوقوعه
ح محل الفعل لما مر من ان الضارب زيدا بمعنى الذي ضرب زيدا فعمله بالحقيقة الاسم
والمعنى بحاله وان لم يكن صلة لال فيشترط لعمله في مفعوله مع كونه للحال او الاستقبال
لتكمل مشابهته للمضارع لفظا لموافقتهما في الحركات والسكنات وترتيبها بمشابهته له
معنى به واعتماده على نفي او استفهام بحرف او فعل او اسم كما ضارب زيدا الآن او غدا
او على اسم مخبر عنه او موصوف كزيد ضارب بكرا او رجل مكرم بشرا الآن او غدا او على
ذي حال كمر زيد راكبا فرسا الآن او غدا وانما اشترط ذلك في اسم الفاعل دون
المصدر لانه يطلب الفاعل والمفعول بنفسه لانهما من ضروريات الحدث واسم الفاعل
وان كان اقوى منه شبها بالفعل لكنه وضع لذات متصفة بالحدث والذات من حيث
هي هي لا تقتضي فاعلا او مفعولا فاقتضاؤه لهما بتضمنه للحدث لا بنفسه ومنا المطابقي
كالمصدر فبهذه الشروط يقوى شبهه بالفعل واقتضاؤه لمقتضياته اذ النفي والاستفهام
بالفعل اولى والوصف والحال والخبر في المعنى مسندة الى الموصوف وذي الحال والمخبر عنه مسندة ز
والاسناد حق الفعل لكن لا يجب اعماله بالشروط بل يجوز معها اضافته ايضا كقوله تعالى هل
هن كاشفات ضره واسرمتم بن بره فيمن جر فهي مجوزة لا موجبة فاضافته معها جائزة
لفظية وبدونها واجبة ومعنوية ورجح سيبويه معها الاعمال على الاضافة وعكس
ابو حيان وقال الكسائي وهشام لا يعمل اسم الفاعل مجردا عن ال اذا كان بمعنى الماضي

الماضي لضعف الشبه بكل من الماضي والمضارع لانه يشبه الاول معنى فقط والثاني
لفظا فقط خلافا للكسائي واحتج بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه حيث اعمل باسط
ولم يضعف مع مضيه واجيب بانه حكاية حال وذلك بان يقدر الماضي لغرابته واقعا في
الحال باحضاره للمخاطب وتصويره في ذهنه ليتعجب منه حق التعجب بقرينة قوله قبيل ذلك
وترى الشمس ونقلبهم وبانه لو جاز عمله ماضيا كانت اضافته لفظية وليس كذلك لوصف
المعرفة به في قوله الحمد لله فاطر السموات اغير الله اتخذ وليا فاطر السموات وقد يقال
ان الماضي لكونه معلوما بوقوعه قريب من المعرفة معنى وان كان لفظه منكرا فلا باس بوصف
المعرفة به سيما مع تغييره كفاطر السموات واختلف ايضا في اسم الفاعل بمعنى الاستمرار
في جميع الازمنة الثلثة فقيل لا يعمل كالماضي فاضافته حقيقية وقيل يعمل فاضافته لفظية
وقيل انه لما تناول الماضي والمضارع صح اعماله نظرا الى الامرين فاضافته لفظية وعدمه نظرا
الى الماضي فهي حقيقية واسم المفعول ما دل وضعا على حدث ومفعوله اي مفعول به
على الحذف والايصال اذ المفعول بلا قيد هو الحدث ولذا سمي مفعولا مطلقا وخرج
به اسم التفضيل والصفة المشبهة فلم يحتج الى التقييد بكونه على معنى الحدوث وبالوضع
نحو رهين وصريع ولا يبنى من ناقص مطلقا ولا قاصر الا بمعدى كممرور به وهو في العمل وشرطه
كاخيه اسم الفاعل فيعمل عمل فعله المجهول بما مر من الشروط وهي شروط عملهما في صريح المفعول
به فيعملان مطلقا في الظرف وشبهه اذ يكفيهما رائحة من الفعل وفي الفاعل ونائبه
اذ يمتنع خلوهما عنهما كالفعل لشدة الحاجة اليهما ولذا ايضا كان الا مع وجود نوعهما

ممرور به

ظاهرا كزيد ضارب اوه مضروب ابوه او مضمرا كزيد مكرمي اي هو فان اضيفا الى المرفوع

انتقل ضميره اليهما فيرتفع بهما كزيد ضارب الاب او مضروب اي هو اذا اصله ضارب ابوه ومضروب

ابوه فلما اضيفا الى الاب انتقل ضميره اليهما مرفوعا بهما فلو لم يكن في مرفوعيهما ضمير قابل للانتقال

كزيد ساكن في داره امه وضارب ابوك امتنعت الاضافة اليه لاستلزامها خلوهما

ظاهرا عن المرفوع وهو ممتنع وكل ما يرتفع بالفعل المجهول يصح ان يرتفع باسم المفعول

وما لا فلا **فريدة** قال ابن المعطي في الفيته مسئلة بها امتحان النشاة اعطي بالمعطي به الف

مائة وكسي الكسو فروا جبته ونقص الموزون الفاضبة وهذه مسئلة لامتحان الاذهان

دايرة بين اهل اللسان في اجتماع فعل مجهول واسم مفعول مما يتعدى لاثنين وصورها

اربع ذكرها ابن القواس اولها اشتغالهما بالمرفوع نحو اعطي بالمعطي به الف مائة فمائة

مرفوع باعطي وهو مفعوله الاول ناب عن فاعله وبالمعطي في موضع نصب على المفعول الثاني

والف مرفوع بمعطي وبه نصب به كذلك وهو صلة ال ولا يرفع الف باعطي ومائة بمعطي

حفظا لاتصال الموصول وعدم الفصل بالاجنبي لوجود المفعول به المرفوع اي اعطيت بالثوب المعطي به زيد

الفا مائة والثانية تجردهما عن الجار نحو كسي المكسو فروا جبته فالمكسو مرفوع بكسي وجبته مفعوله

الثاني والضمير في مكسو مرفوع وفروا مفعول ثان له ولم يرفع بكسي ليتصل كل بمرفوعه نعم

لو نصب عكسو وجبته بكسي ونصبت مكسو اوضمه وقلت كسي المكسو اياه فروجبته جاز على

الصورة الاولى لعدم اللبس والثالثة اشتغال الاول فقط بالحرف كاعطي بالمعطي الفا مائة

فرفع باعطي مائة لا المعطي لكان الجار فيهما ينصب به محلا ومرفوع معطي ضمير ال والفا مفعوله

الثاني والرابعة اشتغال الثاني فقط كاعطي المعطي به الف مائة فالاولى رفع المعطي ونصب

مائة باعطي ويجوز عكسه ايضا ويتعين الف للرفع بمعطي **الرابع** الصفة المشبهة باسم الفاعل

في الدلالة على حدث وفاعله وهي ما دل على حدث وفاعله على معنى الثبوت اي كون مطلق في الحال

الحاضر وحصول مجرد عن التقييد بالتجدد والحدوث في احد الازمنة الثلثة فتدل هي

على الاتصاف بالحدث في حال التكلم مطلقا واسم الفاعل على حدوث الاتصاف وتجدده في احد

الازمنة بل بمعنى وضعهما للحضور وتجدد الملزومين لتلك الازمنة قال ابن مالك في العمدة

في تعريف الصفة انها مصوغة لحضور فاعلية من اصل فعل لازم وقال في شرحها مزج بذلك

اسم الفاعل اللازم المبني لحضور وفيه تعريضه وقال ابن القواس ان الصفة تدل على

الثبوت في الحال سواء ثبتت في غيره ام لا بخلاف اسم الفاعل فانه يستعمل في كل من الازمنة

الثلثة ويعمل حالا ومستقبلا قال ولذلك اذا قصد بالصفة معنى الحدوث اتي بها

على زنة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن فحسن من له الحسن مطلقا في الحال وحاسن من

حدث له الحسن الان او غدا او امس ففي التنزيل وضايق به صدرك فعدل عن ضيق الى

ضايق اذ قصد عروض ضيق حصل وزال لا تجدد ثبوته في الحال وقال الفراء العرب تقول

لمن سيموت انه مائت ولا تقول انه ميت الا لمن قد مات وكذا تقول هو سيد قومه اي الان

وسايدهم عن قليل وهكذا حقق المرام غير واحد من الاعلام واما نحو قوله تعم انك ميت

وانهم ميتون فلا يخلو عن وجه وجيه وكذا قولهم الجمل الفعلية للحدوث والاسمية

للثبوت معناه ان الفعلية تفيد حدوث النسبة في احد الازمنة الثلاثة والاسمية

لم تجز بذلك لانها شبهت باسم الفاعل المتعدي اذا اضيف الفاعل تحت ونيته وتحكي لذلك عن الليم لانها ان علمت النصب السير باسم الفاعل وكان وجهها الا انها النصب لبيان انها الفعل مع الثبوت لكونه ماخوذة من فعل قاصر لا تنصب عملها على واحد الا ذات ان زيد درجات التعدي

لاثباتها في الحال من غير تقييد الحدوث والتجدد في احد الازمنة لا انها للدوام والاستمرار
في جميعها كما سبق الى بعض الاوهام ثم اعلم ان مرجع اسمي الفاعل والمفعول عن الحق واضح
واما اسم التفضيل فداخل قطعا على المشهور من انه للثبوت اللهم الا ان نقول اراد ما دل
على حدث وفاعله فقط على الثبوت واسم التفضيل يدل على ذلك وزيادة فيخرج قطعا وتفترق
الصفة عن اسم الفاعل بصوغها اي اخذ صيغتها من الفعل اللازم ولو نقلا او تنزيلا
دون المتعدي كحسن وصعب من حسن وصعب اللازمين وضامر ورحيم من رحم
بالكسر المنقول الى رحم بالضم اي صار الرحم طبيعة له او المنزل منزلة اللازم كزيد يعطي
ويمنع بخلاف اسم الفاعل لصوغه منهما كضارب وذاهب وشارب وسالم وناره
وقياسها من فعل بالكسر فعل بفتح فكسر في الاعراض كفرح ونجل وافعل في الخلق والالوان
كاشنب واسود وفعلان بالفتح في الامتلاء وضده كريان وشبعان وغرثان وعطشان
وفعيل في قوة او ضعيف كقوي وعيي وسمين ومريض ومن فعل بالضم فعيل غالبا كظريف
وشريف ثم فعل بفتح فسكون كرطب وعذب ثم افعل كاخضب لدمه حمرة الى الكدرة وفعل بفتحتين
كبطل وفعيل كجيد وفعال بالفتح كجبان او الضم كشجاع وفعل بفتحتين كجنب وغيرها سماع
كشيخ وطيب وعفيف من فعل بالفتح وبعدم جواز كونها صلة لال على المشهور لان الصلة
اما جملة او مفرد بمعناها كاسمي الفاعل والمفعول لانهما للحدوث كالفعل بخلاف الصفة
فانها للثبوت فليست بمعنى الجملة وقيل تقع صلة مع القرينة على ارادة الحدوث وبعملها
من غير شرط زمان خاص من الثلاثة كما في اخويها لان عملها للمشابهة المضارع فلا بد

بد من كونها بمعناه وعملها للمشابهة اسم الفاعل بينما حتى ويمنا الغير الصفة وعلمها في
العمل لانه قاصر لا ينصب وهي تنصب تشبيها بالمفعول كما يأتي بخلاف اسم الفاعل فانه
يعمل مثل عمل فعله لا غير وبعدم جريانها على اللفظ المضارع بخلافه فانه جار عليه
موافق له في عدد حركاته وسكناته وترتيبها وبعملها في السببي كهو حسن وجهه دون
الاجنبي فلا يقال حسن وجه بكر بخلاف اسم الفاعل فانه اقوى فيعمل فيهما كضارب
ابن زيد وبعدم تقدم معمولها عليها بخلافه تبصرة ولمعمولها ثلث حالات الرفع
بالفاعلية لها بلا اضمار فيها في المشهور لئلا يجتمع فاعلان او معه على ابدال من ضمير
موصوفها فيها بدل بعض او كل من كل كما قاله الفارسي لكنه لا يطرد فيما حكاه الفراء
والكوفيون من قولهم امرأة حسن الوجه قويم الانف بتذكير الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول
به ان كان معمولها معرفة باللام او الاضافة وعلى التمييز ان كان نكرة او كلاهما ضرورة في ارتكاب
التجوز والقبيح مع امكان موافقة القياس والجر بالاضافة اليه وهو فاعل معنى ابدا لا مختلف
معنا باختلاف اعرابه وفيه الغز من قال وما الذي اعرابه مختلف من غير ان تختلف المعاني
وهي اي الصفة مع كل من هذه الوجوه الثلثة اما مقرونة باللام او لا فهذه الستة والمعمول مع
كل من هذه الستة الثلثة اما مضاف الى ضمير موصوفها او لى اسطة او باللام او مجرد عنهما فقد صارت
الاقسام ثمانية عشر حاصلة من ضرب احوال الستة في احوالها الثلثة فلكل من رفع المعمول
ونصبه وجره ستة صور لانه بال او الاضافة او بريء منهما والصفة في كل من هذه الثلثة
اما بال او لا نحو حسن او الحسن وجه او وجهها او وجه برفع وجه او نصبه او جره او الوجه او وجهه

كذلك واسم الفاعل واسم المفعول مما يتعدى لواحد والمنسوب مثل الصفة في تلك الوجوه
واحكامها نرفع الفاعل ونايبه بالفاعلية وينصبهما للتمييز او التشبيه بالمفعول ويجرهما
بالاضافة كقايم الاب ومضروب الاخ وبصري الجد بالاوجه السابقة وفيها قيل مما فاعل
ونايب عن فاعل باوجه الاعراب يجريان فالممتنع منها اي الثمانية عشر اثنان اضافة الصفة
بال الى معمولها المضاف الى ضمير موصوفها بواسطة او بلا واسطة نحو الحسن وجهه او وجه
ابيه اذ يمتنع الاضافة اللفظية بلا تخفيف ولا تخفيف هنا لان اما بحذف التنوين
والتنوين من الصفة كحسن وجهه بالجر او بحذف ضمير موصوفها من فاعلها او ما اضيف
اليه الفاعل واستتاره فيها نحو الحسن الوجه او وجه الاب بالجر اذا اصله الحسن وجهه او وجه
ابيه او بحذفهما معا كالحسن الوجه بالجر ولم يحصل هنا شيء منها اذ التنوين انما سقط
بال لا بالاضافة وبجوز الفراء للعكس يكذبه الحسن والثاني اضافتها كذلك الى مجرد عن ال
او مضاف الى مجرد عنها نحو الحسن وجه او وجه اب نادرة وان خفف بحذف الضمير واستتاره
في الصفة لكن فيه اضافة معرفة الى نكرة وهي عكس ما عهد الاضافة الحقيقية كذا قال
الشيخ وابن الحاجب لكن لا يوجب الامتناع واختلف في صورة اضافتها مجردة الى معمولها
المضاف الى ضمير موصوفها نحو حسن وجهه فجوزه سيبويه والبصريون لحصول الخفة بحذف
التنوين لكن في ضرورة الشعر خاصة على قبح اذ التخفيف بحذف الضمير اولى فتركه مع امكانه
واختيار التخفيف بحذف التنوين ترجيح المرجوح والكوفيون مطلقا بلا قبح لحصول
الخفة في الجملة وهو مختار ابن مالك قال ورد في الحديث صفر وشاحها واعور عينه

عينه اليمنى قال ومع جوازه ففيه ضعف ووافقه ابو حيان اما البواقي فالحسن
منها ذو الضمير الواحد لحصول الربط فالزايد زايد على قدر الحاجة وهو يشعر والضمير
في سبعة منها في الصفة وهي الحسن الوجه نصبا وجرا وحسن الوجه كذلك مع تنوين
الصفة والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بالجر وفي اثنين منها في المعمول وهما
حسن وجهه والحسن وجهه برفعه فانهما لا يحمل الضمير لامتناع اجتماع فاعلين والحسن
ذو الضميرين لوجود الرابط مع زايد غير مخل فلا يقبح وان انحط في الحسن عن الخالي
عن ذلك الزايد وهو اثنتان حسن وجهه والحسن وجهه بالنصب لاشتمال كل من
الصفة ومعمولها على ضمير موصوفها والقبيح هو الخالي عن الضمير لعدم الرابط وهو اربعة
حسن الوجه او وجه الحسن الوجه او وجه بالرفع والضابط ان المعمول في غير الممتنعين
اما مضاف ومرفوع او لا مضاف ولا مرفوع فالضمير واحد في الصفة على الثاني وفي معمولها
على الاول وهو احسن او مضاف غير مرفوع فاثنان وهو حسن او بالعكس فخال وهو قبيح
فريدتان الاول الصفة الرافعة لمعمولها خالية عن الضمير مفردة ابدا كالفعل فلا تثنى ولا تجمع
بتثنية فاعلها الظاهر وجمعه مطابقة له تذكيرا وتانيثا لا لموصوفها وذات الضمير تطابق
موصوفها في الجمع كهند حسن الوجه او وجهها برفع المعمول او حسنة وجه او حسنة وجها
بجره او نصبه والزيدان حسن الوجه او الوجهان او وجههما برفعه او حسنا وجه بجره او حسنا
وجها والثاني قد يعمل الجامد لتضمنه معنى اسم الفاعل او الصفة عملهما في الفاعل كزيد
اسد ابوه اي مفترس او شجاع وقرا ضوء اي حسن وسمع مررت بقاع عرفج كله بالرفع

او تستوف اسنده منها تشمل هذه الصفة على الضمير بحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وتنوين الصفة وحسن الوجه بجره وحسن وجها بنصبه وحسن وجها وحسن وجه بجره والاثنان الاخيران يشتمل فيهما المعمول على الضمير الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فانها مجردة تشتمل ضميرا

ان الخالي عن الضمير اربعة الحسن الوجه برفع الوجه الحسن وجه برفع وجه حسن الوجه برفع الوجه
حسن وجه ولاه

ويقوم عرب اجمعون بتاكيد الضمير المستتر في عرنج وعوب بالمرفوع بين لفظهما معنى
خشي وقعماء الخامس اسم التفضيل ويسمى افعل التفضيل ايضا وهو ما دل على مبهم
موصوف بزيادة في حدث معين على غيره وهو من مشاركا له في اصل ذلك الحدث
كما يفهم من لفظ الزيادة فخرج نحو زايد وغالب لعدم دلالتهما على زيادة في الزيادة
والغلبة المشتركين وكذا اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة كطاولته فطلته طولا
فانا طائل اي ذو غلبة بالطول اذ الظاهر اشتقاق طائل بهذا المعنى من الطول بمعنى
الغاية في بعد الطول لا اصل الطول فلا يدل على الاتصاف بزيادة على مشارك المشتق
منه بل على الاتصاف بنفسه وعبر بالموصوف ليشمل ما قام به الحدث وما وقع هو عليه
فدخل من افراد المحدود ما بمعنى فاعل كاعلم او مفعول كاشهر فظاهر الملا في الاكتفاء
الاعتبارية فدخل نحو هذا البر اطيب منه رطبا وهو افعل للمذكر وفعلى للمونث ولا
يبنى اسم التفضيل الا من فعل ثلاثي وهو في عرف الفن ما حروف ثلثة لا ما اصوله
ثلثة كما في عرف الصرف فيقبل المجرد كما في الكافية فضلة تام لا ناقص متصرف فيه لا جامد
دال على معنى قابل للتفاضل والزيادة والنقصان كما او كيفا غير مصوغ منه افعل
لغير التفضيل فلا يبنى اسم تفضيل من غير الفعل فيمتنع احنك من الحنك والتي بمعنى
اكل واسرق وقولهم الص من شظاظ شاذ خلافا لابن القطاع حيث حكى لص كمد
اي اخذ المال خفية ولا من فعل رباعي نحو دحرج وتدحرج او ثلاثي مزيد فيه وشذ
اخصر واعطى من اختصر واعطاه واغنام يبتني منها لان صيغته لا تسع زيادة على ثلثة

٥٩

ثلثة بعد الهمزة فيتعذر بناؤه منهما مع ابقاء جميع حروفهما كما مر ومع حذف الزايد
على الثلثة كذلك للالتباس ويطرد عند ابن مالك والخفراوي من افعل من المزيد فيه
فالالتبس فيه الا حذف احد الهمزتين وقد حذفت في متكلم مضارعه اذ اصل اكرم
ااكرم ولا من الافعال الناقصة صار واخواته في المشهور خلافا لابن الانباري وشيخ
قال لعل علة المنع ما اشتهر من عدم دلالتها على حدث فان افعل للزيادة في الحدث
فلا يبنى من غيره لكن الحق خلافه فلا مانع وان لم يسمع من نحو هو اكون منك منطلقا
اي اقرب او اغلب انطلاقا وانت اصبح منه عالما اي اشد او اسرع انتقالا الى العلم ولا
مما لم يتصرف لخروجه عن حكم الفعل من الدلالة على الحدث والزمان كبئس ونعم وعسى
او لاكتفائهم بتصرف مرادفه كيذر ويدع حيث تركوا ماضيهما اكتفاء بترك ولا مما
لا يقبل التفاضل كماء ومات اذ لا يتصور زيادة او نقص في الحي والموت ولا مما صيغ
منه افعل لغير التفضيل من نحو عور وخضر وحمق من افعال الالوان والعيوب الظاهرة
والباطنة لمجيء اعور واخضر واحمق منها صفات مشبهة لغيره اي غير التفضيل فلو بني لم
ابن الالتباس ولذا جاء اجهل واضل والام للتفضيل من العيوب الباطنة لعدم مجيئها صفات
مشبهة فلا حاجة الى استثنائها كما قيل لعدم المنافات فان فقد شرط من شروط بناء
اسم التفضيل في لفظ توصل الى افادة التفضيل فيه باشد ونحوه كاعظم واكثر ويذكر بعده اسم
من لفظ الفاقد منصوبا على التمييز نحو اكثر مالا واعز نفرا واشد تاديبا وبياضا وعمى
او حمرة وموتا ويجوز ذلك في جامع الشرائط ايضا على جهة التفضيل نحو اكثر او احسن

علما واما قولهم فلان احمق من ابن هبنقة على معنى التفضيل بقرينة من فهو
شاذ مخالف للقياس وقوله في وصف ماء الكوثر وابيض من اللبن نادر قليل
فلا يقاس عليهما خلافا للكوفية في الاخير وجوز ابن مالك ان يكون من باضه
يبوضا اذا فاقه بياضا فالمعنى ان غلبة بياض ذلك الماء وتفوقه على بياض غيره
اكثر من غلبة بياض اللبن عليه او تكون من متعلقة بمحذوف اي ابيض واصفى
من اللبن وكذا سمع اسود من حنك الغراب واحمر من الدم وقد بحث في التسهيل
هذا احسن من ذلك بمعنى اقل قبحا وحذف فواهمزة اخير واشر تخفيفا لكثرة الاستعمال
واثباتها نادر كقراءة ابي قلابة من الكذاب الاشر وقوله بلال خير الناس وابن
الاخير وشذ حذفها من احب كقوله وحب شيء الى الانسان ما منعا تتمة
ويستعمل اسم التفضيل وجوبا باحد ثلثة وجوه اما مقرونا بمن الداخلة على المفضل
عليه وهي لابتداء غاية الارتفاع او الانحطاط عند سيبويه ويبعد امتناع
مقابلتها بالى وللمجاوزة عند ابن مالك وهو اقرب لامتناع حلول عن محلها المانع
لفظي لا معنوي فان من صلة افعل وكجزئه فلا يبدل او معرفا بال ويقال انها للعهد
او مضافا الى المفضل عليه فالاول المقرون بمن ولو تقديرا مفرد مذكر دائما سواء
وافقه موصوفه ام لا نحو زيد وهند والزيدان والهندان والزيدون او الهندات
افضل من عمرو لان من كالجزء له ولذا لا يفصل عنه باجنبي فلو ثني او جمع او انث
وحده كان كتثنية بعض لفظ او جمعه او تانيثهما قبل تمامه او معها كان كتثنية لفظين

او جمعهما او تانيثهما وهما ممتنعان قال تعالى ليوسف واخوه احب تقديمه موضوعه في
ذلك وقد يحذف كلمة من مع المفضول للعلم به نحو الله اكبر اي من كل شيء او من
ان يوصف ويتقدم وجوبا مع مجرورها ان كان استفهاما او مضافا اليه نحو انت ممن
او من غلام من افضل وضرورة في غيره كقوله فاسماء من تلك الظعاين املح والثاني
المعرف بال يطابق وجوبا موصوفه فيما مر ولا يجمع ال بينه مع من لحصول الغرض باحدهما
فتلغو الاخرى نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان
الفضليان والزيدون الافضلون او الافاضل والهندات الفضليات او الفضل ويقتصر
على السماع فلا يقال في اشرف واظرف اشارف واظارف بل اشرفون واظرفون ولا
شرفى وظرفى فيهما ككرمى ومجدى في اكرم وامجد فيغتفر المخالف ح وقوله ولست بالاكثر
منهم حصى على زيادة ال للضرورة او تعلق من بمقدر منكر مبدل من المذكور اي لست
بالاكثر اكثر منهم او كونها تبعيضية لا تفضيلية اي لست حال كونك منهم بالاكثر حصى
والثالث المضاف ان اضيف الى نكرة وجب تذكيره وافراده ابدا ومطابقتها للموصوف
نحو هو افضل رجل وهي افضل امراة وهما افضل رجلين او امراتين وهم افضل رجال وهن
افضل نساء واما قوله ولا تكونوا اول كافر به فيتقدير اول فريق كافر او معنا لا تكن احدكم
وان اضيف الى معرفة وقصد به تفضيله اي تفضيل موصوفه على من اضيف اليه افعل وهو
الغالب وجب كونه اي الموصوف منهم ممن اضيف اليه افعل ولو قال منه كان اجود لئلا
يتوهم وجوب الجمعية وانما يكون فردا من مدلوله من حيث هو هو لا من حيث المفضولية

والآ لزم تفضيله على نفسه وغيره وجازت فيه المطابقة لموصوفه فى الافراد والتذكير

واضدادهما حملا على مامع ال وعدمها بافراده وتذكيره دائما حملا على مامع من قال

ابن هشام وهو الغالب وفى الافصح خلاف نحو الزيدان اعلما الناس والهندان فضليا

النساء بالمطابقة كقوله نعم الا الذين هم اراذلنا والزيدان اعلمهم والهندان فضليهن

بدونها كقوله ولتجدنهم احرص الناس وعلى هذا القصد يمتنع يوسف احسن اخوته

والجن لخروج يوسف عن اخواته للاضافة وعن الجن لتباين الحقيقة وان قصد تفضيله

لخروجه الى العوالف منهم لفظا بالاضافة اليهم لان اخوة يوسف غير يوسف كبير

على جميع ماعداه مطلقا من افراد المضاف اليه وغيرها لا على من اضيف اليه خاصة فالمطابقة

حكمه لاغير اجماعا والاضافة لتوضيح المضاف اليه وتخصيص المضاف اليه من بين افراد

المفضل عليه لغرض بالذكر لا بالحكم فلا يجب كون الموصوف من هذا البعض المضاف

اليه بخصوصه بل يكفى كونه من المفضل عليه مطلقا نحو محمد ع م افضل قريش بمعنى

انه افضل الخلق من بين قريش فاضافته الى القبيلة لتوضيحه او تشريفهم او غير ذلك

وعلى هذا يجوز يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخوتهما والزيدون احسنوا

اخوتهم اى الموصوف احسن الناس كلهم من بينهم اى اخوته وقد يضاف ح الى غير افراد

المفضل عليه مما يفيد التخصيص والتوضيح او غيرهما من الاغراض كما مر نحو هو اعلم

بغداد اى عالم الناس مطلقا وهو مختص بتوطن البغداد ومن الغريب ان نسخ

المتن هكذا وان قصد تفضيله مطلقا فهو ح منكر مطلقا نحو يوسف احسن اخوته

والزيدان احسن اخوتهما اى احسن الناس من بينهم وهو غلط صريح لاجماع النحاة على

على وجوب المطابقة ح واتفقت فيه كلمة الكلمة فى كتبهم حتى التهذيب المصنف

نفسه هكذا ان قصد به الزيادة على من اضيف اليه وجب كونه منهم وجاز الوجهان

وزيادة مطلقة فالمطابقة انتهى وحاشاه ره ان يقع مثله من مثله ولذا اصلحناه

بدلناه بعبارته فى التهذيب لا لاعجال فى سمع ذى ماخ الا السهو الجانح

النساخ فكم افسد الآراء كلاما يعقل وكم حرف المنقول قوم وصحفوا وكم ناسخ

اضحى لمعنى مغيرا وجاء بشىء لم يرده المصنف والمنسلخ عن معنى التفضيل مطابق ابدا نحو

الناقص والاشج اعدلا بنى مروان اى عادلاهم تبصرة ويرفع اسم التفضيل الظاهر المستتر

اتفاقا لانه معمود ضعيف خفى يكفيه ادنى عامل من غير الحروف ولا ينصب المفعول به

الصريح مضمرا وظاهرا اجماعا لانحطاطه بالافعال المتعدية القاصرة فيمتنع هو اشربهم

عسلا واكلهم خبزا والمنصوب فى اعز نفرا تميز لا مفعول فان قلت فى قوله هو

اعلم من يضل عن سبيله ليست مضافا اليها اذ لم يقصد انه اعلم من المضلين فهى

مفعول به قلت من موصولة او موصوفة مفعول لمقدر يدل عليه اعلم اى يعلم من

يضل او استفهامية مبتدا ويضل خبره والجملة مفعول علق عنه المقدر ولا خلاف فى جواز

نصبه به بواسطة من التفضيلية كما مر او بجار اخر كهو اعلم بالفقه واقوى على الذهاب

او فى الشباب ورفعه للظاهر قليل فى لغة ضعيفة حكاها سيبويه نحو رايت رجلا احسن

بالنصب على النعت منه ابوه فلو رفعته صح اجماعا بلا قلة وضعف فيكون خبرا مقدما

رافعا الضمير المبتدا المتاخر وهو ابوه فالجملة صفة رجل والرابط ضمير منه وابوه ويلتق

ذلك اى رفعه للظاهر فى مسئلة الكحل وضابطها ان يقع افعل لفظا صفة لاسم جنس
منفى ومعنى لمتعلقه المفضل باعتبار على نفسه ومفضل عليه باعتبار آخر تفضيلا منفيا
فى نحو ما رايت رجلا احسن بالنصب فى عينه الكحل بالرفع باحسن منه من الكحل فى
عين زيد اى ما رايت رجلا يكون الكحل فى عينه احسن منه فى عين زيد قال سيبويه
انما جاز رفعه للظاهر هنا لان الكحل لو لم يكن فاعلا كان مبتدا واحسن خبره كما فى
فى رايت رجلا احسن منه ابوه فيلزم فصل افعل عن من التفضيلية باجنبى غير معمول
له وهو الكحل وذلك ممتنع لما مر وقال المص وفاقا لابن الحاجب لانه اى افعل هنا
بمعنى الفعل لصحة حلوله محله مع بقاء المعنى بحاله فى نحو ما رايت رجلا يحسن فى عينه الكحل
كحسنه فى عين زيد بخلاف الاثبات فيمتنع رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى
الا انه لو لم يرفع المرفوع فى ذلك فاعلا كان مبتدا واحسن خبره ولزم الفصل بين افعل ومعموله باجنبى وهو الكحل منه كما مر
عين زيد بنصب احسن لان ايقاع الفعل محله يغير المعنى وقاس ابن مالك النهى والا
ستفهام على النفى ومنعه ابو حيان وقوفا مع السماع وفى الاوضح الاصل ان يقع هذا
الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مر وقد يحذف الثانى فتدخل
من على الظاهر او محله او ذى المحل فى نحو من كحل عين زيد او من عين زيد او من زيد
وقد لا يذكر بعد الظاهر المرفوع شئ فى نحو ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل والمعنى
واحد والمص اقتصر على الاصل **خاتمة** لحد بقية الاسماء فى غير المنصرف وهو ما فيه علتان
او واحدة قائمة مقامهما من علل تسع نظمها تسهيلا للضبط بقوله موانع صرف الاسم
تسع فعجمة وجمع وتانيث وعدل ومعرفة وزايدتا فعلان ثم تركيب كذاك وزن الفعل

والتاسع الصفة اعلم ان الاسم اما مبنى وهو غير متمكن او معرب وهو ان اشبه
الفعل فى فرعيته الاشتقاقية والاسنادية للاسم بالعلتين او ما بمنزلتهما اعرب باصالة
الاعراب فى الاسماء لكن يمنع من تنوين التمكن والجر الخاصين بها لشبهه الفعل الممنوع من خواصها
جمعا بين الحقين ويسمى ممتنعا وغير منصرف وغير امكن والا صرف ويسمى منصرفا وامكن
وذلك لان كل علة من التسع نوع فرعية فبعلتين منها تحصل للاسم فرعيتان كفرعيتى الفعل
ففرعية العجمة للعربية اذ هى الاصل فى كلام العرب والجمع للافراد والتانيث لضده و
العدل للمعدول عنه والتعريف لضده والالف والنون المزيدتين للمزيد فيه والتركيب
للاجزاء ووزن الفعل لوزن الاسم اذ الاصل فى كل اسم ان يكون على اوزان الاسماء
لا الافعال والصفة للموصوف الا ان الجمع بصيغة منتهى الجموع والتانيث بالالف تنزل
كل واحدة منهما منزلة علتين لقوتهما لما ياتى والصرف قيل هو تنوين التمكن وحده
لانه الدال على امكنية الاسم فى الاعراب فغير المنصرف سقوط هذا التنوين فقط وانما تبعه
الجر فاسقطوه تابعا للغرض من اسقاط التنوين وهو ابعاد غير المنصرف عن الاسمية
وفى الكشاف الزمخشرى اخبرنى عن شئ من العلامات يشفع لاخيه فى السقوط دون
الثبات وفسره السخاوى بالتنوين لان المقصود بالاسقاط مما لا ينصرف وسقط الجر
لانه تبع له فى الاختصاص بالاسم كما يسقط الرجل عن منزلته فيسقط اتباعه وقيل
الصرف التنوين والجر فسقوطهما كل فى غير المنصرف بالاصالة لا بتبع الاخر وتظهر فائدة
الخلاف فى نحو عرفات كما ياتى فالعجمة وهى كون غير عربى تعرف بنقل اهل اللغة او خروج

عن الاوزان المحصورة للاسماء العربية كابرسيم او بتقدم نون قبل راء كنرجس

او ضمه بزاى بعد دال لمهندز او اجتماع الجيم فيه مع الصاد المهملة كالجص او مع

القاف كمنجنيق او الكاف كاسكرجة او كونه خماسيا او رباعيا عاريا عن احرف الذلاقة

التى تجمعها مر بنفل ويمنع صرف العلم العجمى العلمية وهو ما جعل علما بوضع العجم لا العرب

للعلمية كقالون للقارئ المعروف بشرط زيادته على الثلثة بدون ياء التصغير كابراهيم

اذ اصل العربى كونه ثلاثيا لا اقل لانه وضع الحروف ولا اكثر لثقله بخلاف العجمى فانهم

لا يراعون حفظ الاوزان فلو كان العجمى ثلاثيا ضعفت عجمته لموافقته للاصل فى الاسم

العربى فلا تؤثر ولم يمنعوه بعد تصغيره ايضا مع زيادة يائه استصحابا لما كان ولا اثر

لتحرك الاوسط فلا يغنى عن الزيادة على الثلثة عند الاكثر خلافا لابن الحاجب فنوح

منصرف اجماعا وشتر عند هم علم الحصن بديار بكر والجمع يمنع صرف ماهو على وزن

مفاعل ومفاعيل وفواعل وفواعيل وفعالل وفعاليل وافاعل وافاعيل وتفاعل

كمساجد ومصابيح وخواتم وخواتيم ودراهم ودنانير وافاضل واعاجيب وتفاسير

وقال السيد الافغانى ... العدم كبير

بالنيابة عن علتين لانها كصيغة جمع الجمع كاكالب لاكلب لكلب واقاويل لاقوال

قوله بالنيابة عن علتين ... الاوزان

لقول فهو بمنزلة جمعين ولا يشترط عدم التاء لوجود نحو مفاعلة فى اوزان المفرد

كرفاهية وكراهية وبذلك تضعف جمعيته فصيارفة وفرازنة منصرفان وانتذا

من الغرائب بمكان اذ يمنع الصرف بهذا الجمع وحده وبالتاء مع علة اخرى وينصرف اللفظ

باجتماعهما فيه وفيه تبدل ماعلة تمنع الاسم صرفه وهى واخرى ليس تمنعان وقال

فاثرت فى هذه الحالة بكسر جمع

٦٣

ايه التاء اذا الحقت اماطت الثقل والحقت المنقل والحق بهذا الجمع حضاجر

علما الجنس الضبع فمنع اعتبارا للاصل لانه فى الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن واما

سراويل سمى به جلبس الضبع مبالغة كان فرد منه بمنزلة جماعة فى عظم البطن واما

سراويل فهو وان كان مفردا فى الاصل ايضا لكنه امتنع للتشبيه بالجموع وزنا فهو مفرد

لفظا جمع وزنا وحكما وقيل جمع لسراويلة تقديرا كان كل قطعة منه سروالة ولا تنصرف

العلمية وان نافى معناها فيمتنع علما ايضا خلافا للسيد الافغانى وقيل اجماعا

وكذا منع شراحيل وهو جمع سمى به الرجل والتانيث ان كان بالالف نحو حبلى وصحراء

ناب عن علتين كالجمع لانه لزومها لبنية الكلمة منزلة علة ثانية والا يكن بالفه

المقصورة والممدودة منع صرف العلم حتما وجوبا ان كان معه احد شروط اربعة بان يكون

مؤنثا بالتاء لفظا سواء كان مؤنثا معنى ايضا كفاطمة ام لا كطلحة فيمتنع العلمية والتاء

بتاء لانه من حيث صارت جزء من العلم فلا يمتنع نحو فاطمة وضعا لعدم لزوم التاء

او زائدا على الثلثة كزينب فيمتنع للتانيث المعنوى والعلمية او محرك الوسط

كسقر او اعجميا كجور وكنور علما الحصن بديار بكر منعوهما للعجمة والتانيث المعنوى

وقيل ان جور ... كبير

فنزيلا للثقل مركزه سقر وعجمة جور منزلة حرف رابع خلافا لابن الانبارى فى الاول

فاجاز صرفه كهند والعجمة هنا شرط لتاثير التانيث لا مؤثرة فلا ينافى ما مر من

عدم تاثيرها فى الثلاثى فلا يتحتم منع صرف فاقد الاربعة كلها كهند بل يجوز منعه

لوجود علتين وصرفه لعدم تحتم المنع بعدم شرطه خلافا للزجاج اذ اوجب منعه لان

السكون لا يغير حكما او جبته العلتان ولذلك رجح الجمهور تحاشيا عن الغائهما و
وقال ابن جنى هو القياس والاكثر فى الاستعمال وترجيح الفارسى مرفوض مردود لاسلف
له ولا نقل وعلى المشهور ينبنى المنقول من المذكر الى المونث كزيد علما لامرأة لثقل بثقله
وهو قول سيبويه وخالفه عيسى والجرمى والمبرد فجعلوه كهند وهو ظاهر الكم فريدة
اذا سمى مذكر بوصف مجرد عن التاء لاختصاصه بالمونث كحايض ومرضع صرف عند
البصرية لانه عندهم مذكر وصف به المونث لامن اللبس او لحمله على المعنى بتاويل
حايض بشخص حايض ونحو وايد بعدم التانيث تصغيره ويمنع عند الكوفية لانه عندهم
مونث غير انه استغنى عن التاء لاختصاصه بالمونث معنى وفيه الغرابة بقوله ما
لفظه كونية الفيها كحنثى قد ذكر لفظا ومعنى وهى بعد انثى والعدل اعتبار تحويل
اسم عن صيغته الاصلية التى ينبغى ان يكون عليها الى اخرى لا لاعلال او قلب
او ترخيم او الحاق فخرج تحول المشتقات عن المصدر لانه ليس صيغتها الاصلية وتحول
دم عن دمو لانه لبس اخرى ومقام عن مقوم لاعلال وشاك عن شائك للقلب
وحار عن حارث للترخيم وكوثر عن كثر للالحاق بجعفر وهو يمنع صرف الصفة المعدولة
عن اصلها فيمتنع به وبالوصف كرباع وربع المعدولين عن اربعة اربعة بدليل تكرر
معناها المقتضى لتكرر اللفظ وكذا احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث
بالاجماع وخماس ومخمس الى عشار ومعشر على الاصح لحكاية ابى عمرو والشيبانى وابى
حاتم وابن السكيت وخلف الاحمر وغيرهم فلا يسمع قول من لم يسمعها لتقدم بيتة

الاثبات على بينة النفى واعتبار الوصف فيها لا ينافى عدم اعتباره فى اصولها
لعروضها لانه عارض هناك استعمالا فى نحو مررت بنسوة اربع واصلى ثابت بالوضع
هنا ولذا لا تستعمل الا نعوتا او احوالا او اخبارا نحو اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وصلوة الليل مثنى مثنى بخلاف الا
صول وكآخر كما فى مررت بنسوة اخر اذ هو جمع اخرى مونث آخر بفتح الخاء بمعنى
المغاير وهو اسم تفضيل والقياس فيه ان يقال بنسوة آخر ورجال آخر ورجلين
آخر وامرأتين آخر بافراده وتذكيره ابدا لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة
مفرد مذكر دائما كما عرفت فعلم انه معدول عن آخر من وكذا اخرى واخوانها من فروع
آخر لكنهم خصوا اخر بالذكر لان الاخرى امتنع للالف وهو اوضح من عدله وآخران
وآخرون معربان بالحروف فليسا من الباب واما آخر فلا عدل فيه لو افقه القياس
وان لزم فى فرع عدله وانما امتنع هو لوزن الفعل والوصف واما اخرى مونث آخر
بالكسر فتجمع على اخر منصرفا لانه صفة مشبهة لا اسم تفضيل بل فى كون الاول اسم
تفضيل كلام مفصل فى الشرح من التفصيل هذا هو العدل التحقيقى وكما يتحقق
اعتباره بدليل آخر غير منع الصرف والتقديرى ما لا دليل عليه سواه واشار اليه
بقوله ويقدر العدل فيما سمع غير منصرف وليس فيه من العلل المانع سوى العلمية
اذ وحدها لا تمنع الصرف فلابد من تقدير اخرى ولا يصح ذلك الا فى العدل فيقدر
فيه حفظا للقاعدة كزحل وعمر يتقدير تحولهما عن زاحل وعامر ولذلك لم يقدر

فى طوى فيمن لا يصرفه علما للبقعة لوجود التانيث المعنوى فيه مع العلمية وفى الاوضح

المعرفة المعدولة خمسة انواع الاول فعل فعلاء كجمع وكتع وبصع فانها معارف بنية

الاضافة الى ضمير المتبوع معدولة عن فعلاوات لانه قياس جمع فعلاء اسما كصحراوات

لصحراء والثانى سحر معينا وظرفا مجردا عن ال والاضافة فانه معرفة معدولة عن السحر

قيل مبنى لتضمنه معنى ال فلو ابهم كنجيناهم بسحر او استعمل غير ظرف او مع ال والاضافة

لم يكن معدولا والثالث فعل علما للمذكر كعمر وزفر وزحل والرابع فعال علما للمؤنث

كحذام وقطام فى تميم ممنوع صرفه فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة والمبرد

للعلمية والتانيث المعنوى فان ختم براء كسفار لماء ووبار لقبيلة بنوه على الكسر

الا قليلا منهم والحجازيون يبنون الجميع على الكسر لشبهها بنزال كقوله اذا قالت حذام

فصدقوها والخامس امس اذا اريد به اليوم الذى يليه يومك ولم يصغر ولم يقترن

بال ولم يقع ظرفا فبعض تميم يمنع صرفه مطلقا لانه معدول عن الامس كقوله لقد

رايت عجبا مذ امسا وجمهورهم يخصه بحالة الرفع والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا

لتضمنه معنى ال فان ابهم او اقترن بال او الاضافة فمعرب اجماعا وان قصد به معين

ظرفا مجردا عنها بنى اتفاقا والتعريف شرط تاثيره فى منع الصرف العلمية اى كونه هذا

النوع من انواع التعريف بان يكون علما لشخص كاحمد او جنس كاسامة فالسبب

هو التعريف لانه فرع التنكير وانما العلمية شرط لان غيرها من اسباب التعريف اما

سبب للبناء كما فى المبهمات سواء اى وابنه او مزيل لمنع الصرف كالاضافة وال او غير

لازم كالنداء لدورانه فيه على قصد المتكلم للمعين وعدمه مع ايجابه البناء فى بعض

الصور والالف والنون المعبر عنهما فى البيتين بزائدى فعلان يمنع صرف العلم

ان وجد فيه لانهما سبب واحد كعمران وعثمان والوصف غير قابل للتاء سواء

لم يكن له مؤنث اصلا كلحيان لكبير اللحية او كان تانيثه بالالف كسكران فان مؤنثه

سكرى فى الافصح واما سكرانة فى بنى اسد فضعيف رديء وبقى لهم مناكير لا يؤخذ بها

ثم ان منصرف لوجود عريانة ورحمن ممتنع لانتفاء رحمنة خلافا للشارط وجود فعلى

هذا اذا لم يكن علما والا فممنوع قطعا وقال ابن هشام انه لم يستعمل صفة الا مجردا

من ال الا فى صورة ولذا جعل فى البسملة بدلا من لفظ الجلالة لا صفة فلا فائدة بعد

بها فى تحقيق علمية او وصفية فرعان الاول تعرف زيادة الالف والنون بوقوعهما

بعد ثلثة اصلية فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف جاز ان اصالة التضعيف

مع زيادتهما وزيادته مع اصالة النون فحسان وحيان من الحسن

والحين ممتنعان ووزنهما فعلان ومن الحس والحين منصرفان ووزنهما فعال وقد

قال بعض الملوك لحيان النحوى حيان منصرف ام لا فقال ان حياه الملك فغير

منصرف والا فمنصرف ولا يخفى لطفه الثانى جميع ابنية فعلان مؤنثاتها فعلى الا اربع

عشرة ابنية انثت بالتاء فصرفت وقد جمع ابن مالك اثنتى عشرة منها فقال اجز فعلى

لفعلانا اذا استثنيت حبلانا وحبانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا وصوحانا وعلانا

وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا والحق المراد الباقين بقوله

ويرد فيهن خصا نا نحو الغزو اليا نا والتركيب المزجي وهو جعل لفظين واحدا يمنع
صرف العلم كبعلبك الا اذا كان الثاني مبنيا كسيبويه خلافا للجرمي حيث جوز اجرائه
مجرى بعلبك والاول ان كان معتلا بني على السكون كمعدي كرب وقالي قلا والا
فعلى الفتح واضافة معربا الى الثاني وفيهما لغتان وليس منه نحو تابط شرا وشاب
قرناها وان صار علما بالغلبة فانه مركب كلامي باق على ما كان عليه قبل العلمية اذ
التسمية به ليس بوضعه لذات المسمى بل لدلالته على امر متعلق بها من كونها من قصة
عجيبة او نحو كونه غريبة فقيل مبني على الحكاية وقيل معرب تقديرا ووزن الفعل اما
ليتحقق الفعل وينبغي كونه عليه مختصا به او غالبا فيه وشرطه لمنع الصرف الاختصاص
بالفعل بان لا يوجد في اسم عربي الا منقولا من فعل فانه عارية لا تقدح الاختصاص
او تصديره اي الوزن او الاسم الموزون به بزائد من زوائده اي زوائد الفعل الدالة
نحو على المتكلم والغيبة والخطاب من حروف اتين وان لم تدل على ذلك في الاسم ويمنع وزن
الفعل باحد الشرطين صرف العلم كشمر مضعف العين علما الفرس فيمنع للعلمية ووزنه
المختص بماضي التفعيل واما بقم للعندم وشلم لبيت المقدس فعجميان وامتناعهما
للعلمية والعجمة لا وزن الفعل لعدم تاثيره في الاسم العجمي وكضرب علما بالبنا للمفعول
اذ البنا للفاعل لعدم اختصاصه لا يؤثر عند الفراء وعيسى ابن عمرو وكذا صرف الوصف غير
القابل للتاء واما لانه لا يؤنث كاكمر لعظيم الكمرة بفتحتين اي الحشفة لاختصاصه بالمذكر
او لانه يؤنث بالالف لا غيره كاحمر وافضل وانما شرط ذلك لان قبول التاء يبعده

عن الفعل لاختصاص التاء المؤنثة المتحركة المتصل في الاخر بالاسماء فيعمل وهو الجمل
القوي في السير والعمل منصرف لوجود يعملة للناقة كذلك وقال بعض المحققين لا يتجه
التمثيل لانه اسم لا وصف لانه جمل يعمل او ناقة يعملة نص في القاموس وغيره فالاولى
التمثيل بارمل للائم لوجود ارملة ولم يشترط ايضا لزوم الوزن للاسم فيصرف امرء وفي
لغة اتباع الراء الاخر وان كان رفعا كانصر ونصبا كاعلم وجرا كاضرب لبعده عن الفعل
اذ لا اتباع فيه وايضا عدم تغيره باعلال الى وزن الاسم فلا يؤثر وزنه ضوب
مجهولا في نحو رد وقيل لانتقاله بالادغام والاعلال الى وزن فعل ودبك والصفة
وهي كون الاسم دالا على ذات مبهمة متصفة بحدث معين تمنع صرف الموازن للفعل
كما تقدم بشرط كونها الاصل فيه اي اصلية ثابتة وضعا كاحمر لا عارضة كارنب بمعنى ذليل
لانه وضعا اسم فلا يؤثر كما لا تقدح الاسمية العارضة في ادهم للقيد واسود وارقم
للحية وعدم قبول التاء ناربع في مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين قبوله التاء في
نحو مررت برجال اربعة وعروض وصفيته لانه وضع اسما العدد معين وفيه رد على
الشيخ رض حيث قال لم يظهر لي الى الان دليل قاطع على عدم تاثير الوصف العارض
والاحتجاج باربع مدخول لجواز استناده الى انتفاء شرط وزن الفعل في الوصف
وهو عدم قبول التاء وليس بشيء لحصول القطع بصرف ارنب بمعنى ذليل مع انه لا
يقبل التاء فهو في اربع من وجهين وجميع الباب يكسر جرا على اصله وجوبا مع اللام
ولو موصولة كمررت بالاصم في المساجد والاضافة اي اضافته الى غيره كمررت باحمدكم

واحمر كم والضرورة كقوله عصابب لم يهتدى بعصابب وقوله عطوف رؤف من ليتمى
باحمد لكسر قوافى القصيدتين وهل ينصرف ام لا فيه اقوال اولها قوى وثالثها وهو
التحقيق انه ينصرف ان زالت بذلك احدى علتيه كعلمية المضاف وذى اللام والا فلا
كسكرانكم وقد ينون الممنوع لضرورة كقوله اعد ذكره نعمان لنا ان ذكره او تناسب
كقراءة نافع سلاسلاً واغلالاً وقد اجتمعا فى قراءته قواريرا قواريرا بتنوين الثانى
لضرورة الفواصل والاول للتناسب واستثنى صاحب البسيط المقصور لان تنوينه
يؤدى الى زيادة ساكن وحذف آخره فلا يفيد ورد بانه يفيد اذا احتاج الوزن
الى تبديل الالف بما يقبل الحركة فينون ليلتقى ساكنا آخره فيكسر فرائد الاول
غير المنصرف ضربان ما لا ينصرف مطلقا معرفة ونكرة وهو ما امتنع بالجمع او الالفين والوصف
مع الالف والنون او العدل او وزن الفعل وما لا ينصرف معرفة فاذا انكر صرف وهو
سبعة ولا ثالث لهما ونظم ذلك علم الدين السخاوى بقوله مساجد مع حبلى وحمراء بعدها
وسكران يتلوه احاد واحمر فذى سبعة لم تنصرف كيفما اتت سواء اذا ما عرفت او تنكر
وعثمان ابراهيم طلحة زينب وعمر قل حضرموت بسطر واحمد فاعدد سبعة ما صرفها
اذا نكرت والباب فى ذاك يحصر وسره ان العلمية فى السبعة مؤثرة بنفسها او شرط المؤثر
فينتفى بالتنكير كلتا العلتان على الاخير واصحهما على الاول وفيها قال الزمخشرى
اخبرنى عن سبب متى اذن فى الذهاب تبعه ساير الاسباب والثانى لا فرق فى منع الصرف
بين العلم وصفته اذ لا تزول علميته بتصغيره فان زال به سبب الاخر كالعدل والف

التانيث ومزيدى فعلان ووزن الفعل والجمع صرف كما فى عمير وجبيل وسريمين وشتيمر
ومنيبدل فى تصغير عمر وجلى وسرحان وشتمر ومنادل وكذا لو زال به شرطه كالزيادة
على الثلاثة فى بريه وسميع فى التصغير الترخيمى لابراهيم واسميل اذ لا اعتداد بياء
التصغير كما مر والا فكما كان كطليحة وبريهيم وقد يمنع المنصرف بعد تصغيره لا امرائه سبب
المنع كنويرة فى نار علما او شرط محتمه كهنيدة فى هند ومن الغريب ان تصغير ابيض
وهو ابيض موازن لمضارع بيفتح يتجبأ لكن اذا سمى بالمضارع منع للعلمية ووزن
الفعل واذا سمى بالمصغر صرف اذ هو تبر اصلية ووزن الفعل لا يؤثر مع عدم اختصاصه
به الا ان يتصدر بامة زوايد الاربع وفيه الغز السخاوى كما اسم تصغيره يشبه لفظ
لفظ المضارع فاذا اتى علما فما فى صرفه من مانع الثالث نحو جوار ممنوع نصبا اتفاقا
تثبت ياؤه مفتوحة ويجب حذفها رفعا وجرا فينون كقاضى ثم اختلف فيها فقيل
تمنع للجمع وتنوينه عوض عن الياء المحذوفة وقيل منصرف لنقص صيغة منتهى الجموع
بالاعلال فلا يؤثر فتنوينه للتمكن ويونس وعيسى والكسائى ينونه على السكون
الياء رفعا ونصبا وجرا الرابع المشهور امتناع عرفات للعلمية والتانيث فتنوينه
فى قوله نعم فاذا افضتم من عرفات للمقابلة الضرف وكسره للحمل الاصل قبل العلمية او لانه
منع عن غير المنصرف تبع المنع عن التنوين وتنوين المقابلة كالعوض عن تنوين الصرف
فكانه لم يسقط فلم يسقط الكسر وقيل منصرف واختاره الزمخشرى ووجهه بان التا المذكورة
مع الالف قبلها علامة الجمع وليست للتانيث وان اغنت عن علامة التانيث كما بنت

واخذ لاختصاصها بالمؤنث مع الاستغناء بالمذكورة ولا يقع النقد بايم ثلث الغرم
بلفظ التاء والالم تؤنث في نحو حمزة وطلحة من اعلام الذكور الحديقة الثالثة فيما
يتعلق بالافعال مما لم يذكر قبل يختص المضارع من بينها بالاعراب اصالة كالاسم
عند الكوفية ولمشابهة اسمي الفاعل والمفعول كما هو عند غيرهم فيرتفع بالتجرد عن
الجنس الناصب والجازم او جميع افرادها عند الفراء وحذاق الكوفية وبحرف المضارعة
عند الكسائي وبمضارعته للاسم عند ثعلب وبوقوعه موقعه عند البصرية قالوا
ولذا امتنع رفعه بعد ما لا يليه الاسم كلم ولن واخواتهما وقال ابن هشام الاصح
الجاري على السنن المعربين هو الاول واجاب عن الثاني بان الشيء لا يعمل فيه وعن الثالث
بان المضارعة اقتضت مطلق الاعراب والكلام في الرفع خاصة مع انه يلزمها رفع
المضارع ابدا ولا قائل به وعن الرابع بارتفاعه بعد هلا مع عدم وقوع الاسم
بعده وينتصب باحد اربعة احرف على الاصح لن وهي لتاكيد نفي الفعل المستقبل وفاقا
للشيخ والزمخشري في غير انموذجه تقول لا ابرح مكاني فاذا اكدت قلت لن ابرح لا لنفي
التاكيد كما وقع فيه من بين تاكيده للنفي بان لا لنفي افعل ولن لنفي اني افعل
على ان نفي الاول اكد من نفي الثاني وان كان المنفي بالعكس اللهم الا ان يراد ان
لا افعل باذاء افعل فهو في النفي مثل افعل في الاثبات فلا يدل الا على امر زائد على
مجرد النفي والاثبات وكذا لن افعل واني افعل فتاكيد لن في النفي كتاكيد ان
للاثبات فلن في مراتب النفي تساوي ان في مراتب الاثبات وذهب الزمخشري

في انموذجه الى انها لتاكيد النفي قال لن افعل معناه لا افعل ابدا وقد نقض لجمع
كثير واعترضه الصغير والكبير واغرب ما قيل عليه قول ابن مالك الحامل له على ذلك
اعتقاده في لن تراني ان الله لا يرى ابدا قلت يعلم الفتن بذلك الحامل لابن مالك
حيث تبع الاشاعرة في تجويز رؤية الله بالباصرة في الدنيا والاخرة نعوذ بالله من
صفقة خاسرة فهو متهم كاصحابه فلا يعتمد على اخباره وقولهم لو كان للتابيد لما
جاز تقييده بزمان منقطع في لن اكلم اليوم انسيا للتنافي ولا بالابد في لن يتمنوه
ابدا للتكرار سخيف اذ الكلام في المعنى الحقيقي المفهوم عند الاطلاق فلا ينافيه اقترانه
بقرينة صارفة عنه الى غيره او تاكيد التابيد بمرادف لفظه وهو عند سيبويه
والجمهور لنفي المستقبل منقطعا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى
او مؤبدا نحو لن يغنوا عنك من الله شيئا وكانهم جعلوه للقدر المشترك واسندوا
التجديد والتابيد الى قرائن خارجة وهو اقرب فلا ينافي ذلك انكارهم اقتضائه
للتابيد بنفسه وكي ومعناها السببية اي سببية سابقها لتاليها خارجا او العكس
ذهنا وكلاهما معا كاسلمت كي ادخل الجنة وهي حرف المصدرية وقد مرت في الموصول
اما التعليلية فهي جارة والناصب بعدها ان مضمرة وقد تظهر في الشعر فالجملة بتاويل
مصدر مخفوض بكي وتتعين المصدرية ان قلت لا ما جارة نحو لكيلا تاسوا
والتعليلية ان تلتها اللام او ان نحو كي لتقضيني وقوله كيما ان تغر وتخدعا
ويجوز الامران في نحو كيلا يكون دولة فتقدير لام قبلها وعدمه وفي نحو قوله اردت

لكنهما ان نظير بقوينى بتأكيد كى للام فى التعليل او تأكيد ان لكى فى السبك وأن

هى اينم مصدرية واهملها بعضهم حملا على ما المصدرية وخرج عليه قوله لمن اراد

ان يتم الرضاعة فيمن رفع وقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما وان التى بعد لفظ العلم

او معناه غير ناصبة بل مخففة من الثقيلة تعمل عملها واسمها ضمير شأن حذف تبعا لاصل

النون نحو علم ان سيكون افلا يرون ان لا يرجع وفى ان التى بعد الظن وجهان

كونها مخففة بتأولها بالعلم وناصبة على ظاهره وهو ارجح ولذا اجمع القراء عليه فى احسب

الناس ان يتركوا واختلفوا فى وحسبوا ان لا تكون فتنة فقرا الاخوان وابو عمرو بالنصب

والباقون بالرفع واذن والمشهور حرفيته وقيل اسم وان اصل اذن اكرمك فى جواب

آتيك اذا تأتنى اكرمك حذفت الجملة المضاف اليها لدلالة السؤال عليها وعوض عنها

التنوين واضمرت ان بعدها وهى للجواب والجزاء ابدا عند قوم وغالبا عند آخرين

قالوا وقد تؤذن للجواب وحده كقولك اذن اظنك صادقا لمن قال احبك لان تاليه

هنا الحال ولا مجازات الا فى الاستقبال وتنصب اى تنصب اذن المضارع بشرط كونها

مصدرة فى جملتها مباشرة اى متصلة بالمضارع وحال كونه مقصودا به الاستقبال

لا الحال نحو قولك اذن اكرمك بالنصب لمن قال ازورك فيجب جزمه فى ان تزرنى اذن

ازرك ورفعه فى انا اوانى اذن ازرك لعدم تصدرها وفى اذن زيد يكرمك للفصل

بغيرها استثنى وفى اذن تصدق لحاليته ويجوز الفصل بينهما بالقسم كقوله تشيب الطفل

من قبل المشيب اذن والله نرميهم بحرب وبلا النافية نحو اذن لا اهينك اذا القسم

للتاكيد والنافى لجزء المنفى فلا يمنعان وقال ابن بابشاذ وبالنداء والدعاء وابن

عصفور وبالظرف والكسائى وهشام وبمعمول الفعل نحو اذن درهما اعطيك لكن

رجح الكسائى النصب وهشام الرفع وفى المضارع وبعد اذن التالية للواو والفاء

الوجهان رفعه لعدم تصدرها بسبق العاطف ونصبه نظرا الى ان ما بعد العاطف

مستأنف وان المعطوف على الاول قال تعالى واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذن

لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ بنصبهما شاذا هذا اذا لم يكن هناك مجزوم صالح للعطف

عليه والا جاز جزمه ايضا نحو ان تزرنى ازرك واذن احسن اليك فان عطفت على

الجواب جزمت ما بعد اذن وان عطفت على جملتى الشرط وجوابه معا فالوجهان

تكميل وينصب المضارع بأن مالكونها مضمرة جوازا اى اضمارا جائزا فى خمسة مواضع

بعد الحروف الاربعة الواو والفاء وثم واو العاطفة له للمضارع على اسم صريح غير منسبك

من حرف المصدر ولا مأول بالفعل نحو قوله ولبس عباءة وتقر عينى

احب الى من لبس الشفوف بنصب تقر بان مضمرة جوازا وعطف المصدر المنسبك

منها على لبس اى لبس عباءة وقرة عينى وفى نسخ المتن للبس باللام ومثله فى الاوضح

لابن هشام وقيل هو تحريف والصواب الواو عطفا على قولها قبله لبيت تخفق

الارواح فيه احب الى من قصر منيف ولبس بواضح وكقوله لولا توقع معتر فارضيه

ما كنت اوثر اترابا على ترب وقوله انى وقتلى سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

عقلى اياه وقوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل

والثالث فاء السببية والرابع واو المعية حال كونهما مسبوقتين بنفي محض غير مسبوق بنفي آخر ولا منتقض بالا نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين سواء كان النفي بحرف كما مر ام بغيره كليس زيد حاضرا فتكلمه وكلما تاتينا فتحدثنا او طلب من امر كزرني فاكرمك وقوله نقلت ادى وادعوا ان اندى او نهي نحو لا تطغوا فيحل عليكم غضبي ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بمعنى لا تجمع بينهما او دعاء بصريح فعل طلبي كقوله رب وفقني فلا اعدل عن قولك رب اغفر لي وتوسع رزقي او استفهام نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه وهل تاتيني وتحدثني او تمن نحو يا ليتني كنت معهم فافوز وليتك تاتيني وتكلمني او عرض نحو الا تنزل فتصيب او وتصيب خيرا او تحضيض نحو هلا اتيتنا فتحدثنا او وتحدثنا والحق الفراء الترجي مع الفاء كقوله لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع فيمن نصب خلافا للبصرية والخامس حتى بمعنى الى الغائية او كي التعليلية اذا اريد بالمضارع بعدها الاستقبال حقيقة بمعنى تاخره عن زمان التكلم نحو اسير حتى تغرب الشمس اي الى ان تغرب الشمس واسلمت حتى ادخل الجنة اي كي ادخلها او حكاية ونظرا الى ما قبلها عند وقوع القصة المحكية كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فيمن نصب يقول نظرا الى استقباله بالنسبة الى الزلزال المحكي لتاخره عنه وجودا فان اريد بالمضارع بعد حتى هذه الحال تحقيقا كمرضت حتى لا يرجونه او حكاية رفع كقراءة نافع بالرفع على حكاية الحال الماضية كانت حتى حرف ابتداء وستاتي مفصلا

رسولا في قراءة نافع بنصب يرسل بان مقدرة وعطفه على وحيا والخامس بعد لام كي وهي التعليلية تضاف الى كي لانها بمعناها وفي محلها اذا لم يقترن الفعل بعدها بلا النافية والزائدة نحو اسلمت لادخل الجنة اي لان ادخلها بمعنى كي ادخلها قال تعالى وامرنا لنسلم فان اقترن بلا وجب اظهار ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم اهل الكتاب وانما فصل اللفظ بالتقاء اللامين وتنصب ايضا بالمضمرة وجوبا بعد خمسة احرف الاول لام الجحود وهي المكسورة المسبوقة بكون ناقص ماض ولو معنى فقط منفي نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم وسميت لام جحود لملازمتها للجحد والنفي وموضع الجملة نصب خبر الكون عند الكوفية فاللام زائدة للتوكيد وجر باللام عند البصرية فهي متعلقة بخبر مقدر اي ما كان مريدا لان يفعل واحتجوا بمجيء الخبر مفردا مصرحا به في قوله سموت ولم تكن اهلا لتسمو ومنها ان لام كي لا تقع الا بعد كلام تام بخلاف هذه وان فاعل مدخول لام الجحود لا يكون الا مرفوع كان بخلاف تلك وان هذه لا تقع بعد المستقبل فلا يقال لن يكون الله ليغفر له بخلاف لام كي نحو سا تو لبغفر الله لي وان هذه تمنع ايجاب ما بعدها فلا يقال ما كان زيد الا ليضرب بكرا بخلاف تلك نحو ما اسلم الا ليدخل الجنة وان هذه لا يقيد الفعل المنفي قبلها بظرف نحو ما كان زيد امس ليذهب بخلاف اختها والثاني او العاطفة كائنة بمعنى الى او الا على الخلاف نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى او الا ان تعطيه فقول بعضهم او بمعنى الى ان او الا ان فيه تسامح

مابعدها نحو رفع المضارع بعدها ان كان فضلة او مسببا عما قبلها كامرض فلا يرجع
ان كان عمدة كبرى حتى ادخلها او غير مسبب عنه كسرت حتى تطلع الشمس لان الابتدائية
منقطعة عما قبلها لفظا فلا تكون عمدة وركنا منه ولانها اولم تكن مدخولها مسببا
عن سابقها ارتفع ارتباطها معنى ايضا فيختل النظم والتاليف ويأتي تمام الكلام فيها
في بحث المفردات **فصل** والجوازم للمضارع نوعان فالاول ما يجزم فعلا مضارعا
واحدا وهو اربعة احرف اللام المكسورة وقد تسكن بعد واو وفاء او ثم ولا الطلبيتان
الدالتان على الطلب مطلقا فتدخل لام الامر نحو ليقم زيد ولاء الناهية نحو لا تشرك بالله
والدعائيتان نحو ليقض علينا ربك ولا تؤاخذنا وجزمهما فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل
لقلة طلبه من نفسه كقوموا فلاصل ولنحمل خطاياكم وقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا
نعد بخلاف المبني للمفعول لان المامور والمنهي غير المتكلم والطلق الاكثر الحكم بالقلة
واقل منه جزم اللام فعل المخاطب كقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا
مصافكم والقياس هنا الامر بصيغته وتحذف اللام لضرورة على الاصح مطلقا عند الكسائي
وحمل عليه قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا اي ليقيموا والمشهور جزمه لشرط
مقدر يدل عليه الامر اي ان تقل يقيموا وقيل بعد القول خاصة ولو غير امر ومنع المبرد
مطلقا وجوز ابن عصفور ابقاء لا وحذف مجزومها القرينة كقم ان قمت والا فلا اي
فلا تقم ولم ولما النافية وهما يشتركان في النفي والقلب الماضي تقول لم او لما يقم اي ما قام
وفي الحرفية والاختصاص بالمضارع ودخول همزة الاستفهام عليهما وتختص لم بمصاحبة

اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم وان لم تفعل فما بلغت وهل الجزم حينئذ بلم ام بان بجزم
الدماميني والبيضاوي بالاول وهو الحق اذ لا يجوز اهمال لم لفظا بخلاف ان ولا
نها متصلة بالمجزوم ومختصة بالمضارع فهو اولى بالعمل ولانها لما قلبته الى الماضي
صارت كجزئه وحرف الشرط كالداخل على المجموع كانه قيل ان تركت الفعل ولان الشرط
انتفاء الفعل فلم يقع شرطا الا بعد الجزم بلم ونفيه اياه وعمله فيه ونص الشيخ على الثاني
وهو ضعيف وتختص لم ايضا بجواز انقطاع نفيها عن الحال وعدم استمراره اليها
لانها لمطلق النفي فتصلح للمستمر نحو لم يكن له كفوا احد ولغيره نحو لم يكن زيد ثم كان
بخلاف لما لاستمرار نفيها الى حال التكلم فلا يقال لما يكن ثم كان بل لما يكن وسيكون
خلافا للاندلسي بتسويته بينهما في جواز الانقطاع ولابن هشام بجعله لما لنفي الماضي
القريب دون البعيد فلم يجوز لما تكن في العام الماضي وتختص لما بجواز حذف
مجزومها القرينة اختيارا نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها قال ابو حيان هذا
احسن ما يخرج عليه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فيمن شدد ان ولما اي لما ينقص
في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون ان وميم لما ان لما ينقص من عمله

من عمله وقيل لما يهملوا وقيل يوفوا اعمالهم ويكون منفي مجزومها متوقعا غالبا نحو
لما يركب الامير للمتوقع بالفتح اي لامير متوقع ركوبه او بالكسر اي لقائل متوقع اياه اي لم
يركب الى الان لكنه متوقع موجود الوقوع قالوا هذا معنى قولهم لم لنفي فعل فهما متوازيان
ولما لنفي قد فعل فهي تاكيد للنفي كقد في الاثبات فان توقع المضارع وربما صوله

ابن غالب وفي بعض النسخ كقولك فالمتوقع
بالكسر هو الذي طلبه غيره صح

في المستقبل يؤكد انتفائه ماضيا واستمرار عدمه الى حال التكلم ومن غير الغالب
قوله ندم ابليس ولما ينفعه الندم الثاني ما يجزم فعلين وهو احد عشر لفظا ان الشرطية
بالكسر والتخفيف وهي اصل الباب والبواقي يجزم على معناها لو وانما وقيل لا يجزم
الا في ضرورة ومن للعالم وما لغيره ومتى للزمان واي بحسب ما اضيف اليه وايان كمتى
واين وانى وحيثما للمكان ومهما كما فالاولان ان واذما حرفان وضعا لمجرد تعليق
فعل مسبب عن آخر عليه والبواقي اسماء وضعت لما ذكر ثم ضمنت معنى الشرط فجزمت
على معنى ان على الاشهر فيهما ولا يجزم اذ وحيث الا مع ما كما مر على الاصح خلافا
للفراء والبواقي ضربان ما لا يلحقه ما وهو من وانى ومهما خلافا للكوفيين
في الاولين وما يجوز فيه الامران وهو اين واي ومتى بالاتفاق وايان على قول
وزاد بعضهم في الجوازم كيفما ولم يثبت ولو واذا ولا يجزمان على الاصح الا في الضرورة
على ندرة وقال بعضهم ملغزا في ان واذا سلم على شيخ النحاة وقل له هذا سؤال من يجبه يعلم
ان شكلت وجدتموني جازما واذا جزمت فانني لم اجزم اراد انه ان لقي بان الشرطية
الموضوعة للشك في وقوع فعل الشرط جزمت واذا لقي باذا وقد وضعت للجزم بوقوع
الشرط لم تجزم ولا يخفى لطف مقابلة الجزم الاعرابي والجزم العلمي واتيانه بان في البيت
الاول واذا في الثاني وهذه الاحد عشر كل منها يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا وهو لغة
العلامة سمي به لانه علامة للثاني المترتب عليه وثانيهما جزاء لترتبه على الاول ترتب

الجزاء على العمل وجوابا ايضا لجريانه في المقال مجرى الجواب عن السؤال فقولك ان تضرب
اضرب في قوة ان يقول لك اضربك فتقول للقائل انا ايضا اضربك وشرط الشرط كونه
خبريا لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا ويكون مضارعا
مثبتا او منفيا بلا او لم غير مقرون بحرف استقبال كالسين وسوف وان
او ماضيا متصرفا مثبتا عاريا عن قد ويصلح للجزاء كل فعل استقبالي ولو طلبيا
نحو ان جاء زيد فاكرمه مع الافادة فيمتنع ان تقم تقم الا بنحو حمله على معنى مفيد
نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله على حد قوله انا
ابو النجم وشعري شعري او غيره وجزم الاول باداة الشرط اتفاقا كالثاني عند
المحققين وقيل بفعل الشرط وقيل بهما وقيل بالجواب وجاز للقرينة حذف
الشرط بعد ان مقرونة بلا النافية كقوله فطلقها فلست لها بكفو والا يعل
مفرقك الحسام اي وان لا تطلقها وحذف الجزاء بعد شرط ماض او مجزوم بلم نحو
فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتاتيهم باية اي فافعل
وحذفهما معا كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان
اي وان كان فقيرا معدما فاتزوجه وقيل هو ضرورة ولا تحذف الاداة مطلقا
على الاصح ويكون الفعلان ماضيين او مضارعين او مختلفين ماضيا فمضارعا
او عكسه فان كانا مضارعين او ماضيين او كان الاول فقط مضارعا فالجزم لازم
للمضارع لفظا وللماضي محلا نحو وان تعد نعد ومن يتق الله يجعل له مخرجا

وان علمتم علما وفي الحديث من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وكون
الاول مضارعا فقط مخصوص بالضرورة عند الجمهور ويرده الحديث واجيب
بجواز نقله بالمعنى وان كان الثاني وحده مضارعا ففيه الوجهان الجزم وهو
الفصيح المختار لوجود الجازم والرفع وهو كثير ايضا لضعف بجبلوله غير المجزوم
نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له وقوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول
لا غايب مالي ولا حرم وفي الاوضح رفع الجواب مسبوقا بماض كما مر او مضارع
منفي بلم نحو ان لم تقم اقوم قوي وفي غيره ضعيف وعليه قراءة طلحة اينما تكونوا
يدرككم الموت برفع يدرك ثم اذا تلا الفعلين مضارع مقرون بفاء او واو فلك
جزمه بالعطف ورفعه بالاستيناف ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل وقوي
بالثلثة قوله تعالى ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء
ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فان توسط بين الفعلين فالوجه الجزم على
الشرط وجاء النصب ايضا قوله الاول متى اي بعد متى مجزوم فهو اسم شرط
والا فاسم استفهام يرفع بعده الفعل كمتى تقوم والاسم كمتى سفرك فهو مبتدا
او خبر لما بعده على الخلاف وبعض العرب يجر به بمعنى من عند يعقوب ووسط
الكسائي كقوله اخرجها من كمه اي منه او وسطه وقوله متى لجج خضر لهن نئيج فتستعمل
على وجوه اربعة وله مع كل من الاسم والفعل بالرفع وجهان وفيه الغرض من قال
ما كلمة اي متى اسم بعدها فرفعه والجر جاريان والفعل بالرفع وبالجزم اي وهي

لها في كل ذا معان وقد الطف بالاتيان بمتى والثاني اسم الشرط والاستفهام ان
وقع على زمان او مكان فنصب محلا ظرفا لتاليه كمتى تقم اقم واين تقعد اقعد
او على حدث فمفعول مطلق نحو اي ضرب تضرب والا فالفعل بعده اما لازم كمن
يقم اقم فهو مبتدا وخبره المستفهم عنه او جملة الشرط لا الخبر المشتمل على العايد وقيل الشرط
والجزاء معا اذ لا يتم الكلام الا بهما او متعد وهو اما واقع عليه كمن يكرمني اكرم
فمفعول به للجزاء وكذا من ادري في الاستفهام او على ضميره او متعلقه فهو مبتدا
لما بعده او مفعول المقدر مفسر به كما في باب الاشتغال فاسم الشرط عامل في فعله
مطلقا وقد يكون معمولا له ايضا فالمرتبتان متعارضتان من الجانبين لكن يجب تقدم
الاسم لصدارته لما فيها معنى الشرط وقيل فيه وما اللذان يعملان دولته والعاملان فيه معمولان
ويقع ايضا في المبتدا وخبره على نواسخهما والثالث في مهما قولان احدهما انه مركب من
مه بمعنى اكفف وما والثاني ان اصله ما زيدت عليها ما فثقل عليهم التكرار فابدلوا الالف
الاولى هاء فصار مهما وعليه الاكثر والغرض فيه للحريري بقوله ما اسم لا يفهم الا باستضافة
كلمتين او الاقتصار منه على حرفين وفي وضعه لاول التزام وفي الثاني الزام اراد انه
لا يفيد الا بان يجعل مهما شرطيا فيستلزم كلمتين مجزومتين بشرط وجزاء وفيه
التزام للجزاء عند تحقق الشرط او بان يحذف من مهما حرفان ويقتصر على مه بمعنى
اكفف وهو الزام وايجاب للكف على المخاطب فقد لا يفيد الا مع ضم كلمتين وقد يفيد
مع اسقاط حرفين كل جزاء يمتنع جعله شرطا لعدم استجماع شروطه فالفاء لازمة له لتربطه

بشرطه لما فيها من معنى السببية والترتيب وهو يشتد ذكرها المص اربعة منها فقال كما يكون
الجزاء جملة اسمية ولو خبرية او كان جملة انشائية ولو فعلية او كان فعلا جامدا
او ماضيا مقرونا بقد ومثل لها على ترتيبها نحو ان تقم فانا اقوم ومنه قوله تعالى وان
يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير او ان تقم فاكرمني ومنه وان كنتم تحبون الله
فاتبعوني واجتمعت الاسمية والانشائية في نحو وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم
او ان تقم فعسى ان اقوم ومنه ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتيني
او ان تقم فقد قمت ومنه ان يسرق فقد سرق اخ له وقد يحمل على حذف قد قوله ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت بتقدير فقد صدقت والرابع المقرون بحرف استقبال نحو
وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله وما تفعلوا من خير فلن تكفروه والخامس المقرون
بما له الصدر نحو فان توليتم فما سألتكم من اجر وقد تحذف الفاء للضرورة كقوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها اي فالله وقد يستغنى عنها بعد ان باذا الفجائية في جملة
اسمية غير طلبية ولا منفية ولا مصدرة بان نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون فرع يجب رفع الجواب بعد الفاء ماضيا كان شرطه ام مضارعا
نحو ومن عاد فينتقم الله منه فمن يؤمن بربه فلا يخاف على تقدير مبتدا فيكون الجواب
جملة اسمية وقال بدر الدين ابن مالك الفعل هو الجواب ولا يجوز جزمه بجعل
الفاء زائدة ومن ثم لا يخفى جعل لا نافية مسئلة ويجزم المضارع بعد الطلب من
امر او نهي او دعاء او تمن او ترج او استفهام او عرض او تحضيض بان الشرطية

مقدرة مع فعل الشرط الذي دل عليه ذلك الطلب مع قصد السببية اي سببية الطلب
للمضارع نحو زرني اكرمك اي فان تزرني اكرمك بتقدير الزيارة سببا للاكرام
ولا تكفر تدخل الجنة اي فان لا تكفر تدخلها اذ ترك الكفر سبب لدخولها ورب
وفقني اقم دينك وليت او هل او هلا او الا تزورني ازرك ولا فرق هنا بين صريح
الامر كما مر والامر المقصود بلفظ الخبر كقولهم اتقى الله امرء فعل خيرا يثب
عليه اي ليتق الله وليفعل خيرا فان يتق ويفعل يثب وقولهم حسبك الكلام
ينم الناس اي اسكت فان تسكت ينم الناس فان لم تقصد السببية رفعت
المضارع نحو ذرهم في خوضهم يلعبون وهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن رفع
ومن ثم امتنع لا تكفر تدخل النار بالجزم على تقدير ان لا تكفر تدخلها لفساد المعنى
فان ترك الكفر ليس سببا لدخول النار واجازه الكسائي بل الكوفيون جميعا بتقدير
ان تكفر بغير نفي قياسا على النصب بان مضمرة في لا تكفر فتدخل النار وفي التنزيل
لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب والفا تفيد كون ما بعدها مسببا عن المنفي
اي الافتراء لا عن نفيه فيجوز الجزم ايضا بتقدير ان تفتروا وهو حسن والتحقيق
ان النزاع لفظي وان الجزم انما يجوز مع قرينة تقدير المنفي والمانع يمنع مع الا
او قرينة تقدير النفي لان صدر الكلام لا يدل الا على النفي فلا قرينة فيه على تقدير المنفي
الا ان يتوهم فساد المعنى بتقدير النفي نعم الدليل على تقدير المنفي فائدة اقتران الشرطين
يكون على احد وجوه ستة كما حققه ابن هشام الاول ان يقترن الاول بجواب ثم اتى

بالثاني فيقدر جوابه بعده بقرينة المتقدم كقوله يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه
توكلوا ان كنتم مسلمين والثاني ان ياتي بالثاني مع الفاء لفظا عقيب الاول فجوابه للثاني
وجوابه نحو ان تكلم زيد فان اجاد فاكرمه والثالث ان يقترن الثاني بالفاء تقديرا فكذلك
نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اذ اصله مهما يكن فان كان المتوفى من
المقربين فجزاؤه روح حذفت مهما وشرطها وناب عنهما اما فصار اما فان فاخروا
الفاء الى الجزاء كراهة تلوها لاما بغير فصل وصرفت الفاء التي هي جواب ان لئلا تلتقي فاءان
الرابع ان يعطف على فعل الشرط شرط فهو تابع والجزاء لهما كقوله وان تؤمنوا وتتقوا
يؤتكم اجوركم وقوله ولا يسألكم اموالكم ان يسألكموها فيحفكم تبخلوا الخامس ان يلي شرط
شرطا آخر بحذف جوابهما نحو وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان
يستنكحها فيقدر جواب كل تاليا لمدلوله عليه بما تقدمه السادس ان يؤتى بجواب
واحد بعد شرطين نحو ان جاء ان تكلم فاضربه وهذا ما اختلف فيه ويعبر عنه بمسألة
اعتراض الشرط على الشرط فمنع بعضهم صحة التركيب حكاه ابن الدهان واجازه الجمهور
ثم اختلفوا في نحو تخريجه على اقوال الاول ان المذكور جواب الاول وجواب الثاني محذوف
لدلالة الاول وجوابه عليه وان الجزاء معلق على حصول الشرطين ووقوع الثاني قبل
الاول فان تكلم فجاء استحق الضرب واما ان فعل احدهما خاصة او الثاني بعد الاول
فلا الثاني ان الشرط انما هو وقوع الفعلين مطلقا مجتمعين او مترتبين على الترتيب
الذكري او العكس حكي عن امام الحرمين وغيره الثالث ان المذكور للاول والجواب

للثاني لا لفظا ولا تقديرا لانه قيد للاول بمنزلة الحال فالمعنى ان جاء متكلما فاضربه
وتحقيق اللوازم لا يسعه المقام فصل في افعال المدح والذم وهي افعال وضعت
لانشاء مدح او ذم واصل انشائهما بالفاظها او للاخبار عن موجود في الخارج خاصة
الازمنة تخرج الفعل الجزئي المستعمل لانشائهما مجازا لا وضعا نحو تبارك ولعنا
او للاخبار بهما كمدحته وهجوته واشار بتنكيرهما الى اطلاقهما او ابطالهما وضعا
فان نعم الرجل زيد مدح مطلق لم لا يختص بصفة خاصة الا بمخصص من تمييز او حال
كنعم الرجل زيد جودا او جوادا فمنها نعم للمدح وبئس للذم بكسر اولهما وسكون الثاني
او كسره ايضا اتباعا واصلهما فتح الاول وكسر الثاني وقد يردان كذلك وقد يسكن الثاني
تخفيفا ففيهما اربع لغات تترتب في الافصحية كما ذكر وحكى الاخفش والفارسي بيس
بفتح الباء وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس وهما فعلان عند البصرية
والكسائي وهو الاصح للحوق تاء التانيث الساكنة لهما واسمان عند باقي الكوفيين
احتجوا بقول الاعرابي ما هي بنعم الولد ويمكن تنزيله على الحكاية اي بالقول في حقها نعم الولد
وساء بالمد للذم واصله سوء بالفتح حول الى فعل بالضم فصار قاصرا وضمن معنى بئس فمنع
من التصرف واجري مجراه وكذا كل فعل ثلاثي صالح لبناء فعل التعجب منه يجوز استعماله
على فعل بضم العين اصالة كظرف وشرف او نقلا من مفتوحها او مكسورها كضرب
وفهم ثم اجراء مجرى نعم او بئس في المدح والذم وحكم الفاعل والمخصوص على ما ياتي
واستثنى الكسائي علم وجهل وسمع قال لا يجوز نقلها الى الضم لتستغل بحالها وكل

منها اى الثلثة وكذا ما يجرى مجرىها برفع فاعلا مظهرا معرفا بال كنعم المولى وبئس

المهاد وساء الرجل زيد ونعم المرء بكر وخبث الشاب بشر وال هذه جنسية عند

الجمهور حقيقة عند ابى على وعبد القاهر ونسب الى سيبويه فالمدح والذم للجنس كله

وذكر المخصوص تخصيص بعد تعميم ورد بلزوم التناقض فى نحو نعم الرجل زيد وساء الرجل

بكر مع انهما لا يعدان متناقضين وبان المقصود بيان حال المخصوص لا الجنس ومجازا

عند الاخرين بتنزيل المخصوص منزلة الجنس مبالغة وقيل ال عهدية ذهنية

فيراد بعض مبهم ثم يفسر بالمخصوص تفخيما للمقصود وقيل خارجية فالمراد شخص معهود

هو المخصوص فنعم الرجل زيد بمعنى زيد نعم الرجل هو واحتج له بتثنية الفاعل وجمعه

فان ذلك دليل عدم ارادة الجنس او مضافا ولو بواسطة او اكثر الى معرف بها اى

بال نحو ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين وساء حطب النار ابو لهب وقوله

نعم ابن اخت القوم غير مكذب او الى ضمير المعرف بها كقوله فنعم اخو الهيجا ونعم شبابها

او برفع ضميرا مستترا وجوبا مبهما مفسرا بتمييز قابل لال متعدد غير ذى تفضيل ولا

توغل فى الابهام فلا يميز بنحو افضل منى لعدم قبوله لال ولا بنحو شمس لعدم تعددها

ولا بمثل وغير لتوغلهما فى الابهام وهل يميز الفاعل المظهر قيل لا مطلقا وقيل نعم كذلك

وقيل ان افاد التمييز ما لم يفده الفاعل كنعم الرجل رجلا صالحا زيد والا وسطا وسطا لا

بقدم التمييز على الفعل مطلقا ولا على المخصوص اختيارا خلافا للكوفيين ثم يذكر المخصوص

بالمدح او الذم بعد الفاعل المظهر ومميز المضمر مطابقا للفاعل فى الافراد والتذكير وفروعهما

ويجعل المخصوص مبتدا مقدم الخبر وهو الجملة قبله فالكلام كله جملة واحدة او

يجعل خبر المحذوف المبتداء وجوبا كانه اذا قلت نعم الرجل قيل من هو فقلت زيد

اى هو زيد فالكلام جملتان وجاز الوجهان عند الجمهور وقيل يتعين الاول

وقيل الثانى وقال ابن عصفور مبتدا حذف خبره وجوبا اى زيد ممدوح او مذموم

او نحوهما ورده ابن مالك بان الخبر لا يجب حذفه الا مع سادة مساده وليس وقال

ابن كيسان بدل من الفاعل ورد بانه لازم ولا شئ من البدل كذلك فالرافع للظاهر

نحو نعم المراة هند وبئس نساء الرجل الهندات ونعم الرجل زيد ونعم رجال الحرب الزيدون

وللمضمر نحو ساء رجلا زيد او نعم امراتين الفرقدان وضرائب الهندات وما ذكر من ان

الفاعل ضمير مستتر والمنصوب تمييز قول سيبويه والجمهور وذهب الكسائى والفراء الى انه

لا ضمير بل المخصوص هو الفاعل ثم اختلفا فجعل الكسائى المنصوب حالا والفراء

تمييزا منقولا عن الفاعل فاصل نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ويبطلهما دخول الناسخ على

على المخصوص فى نحو نعم رجلا كان زيد وساء ظننت بكرا فالجملة فى موضع خبر كان فى

الاول وثانى مفعول ظننت فى الثانى ولا جملة لولا الضمير هذا اذا تاخر المخصوص عن الفعل

والا فيتعين للابتداء او صيرت الجملة بعده فزيد نعم الرجل معناه زيد مقول فى حقه نعم

الرجل ومن جعل نعم وبئس اسمين اجاز كونهما مبتدئين او خبرين نايبان الاول لابد

من كون المخصوص معرفا او مقاربا لها اخص من الفاعل صالحا لان يخبر به عن الفاعل

الموصوف بالمدح او الذم كقولك فى نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفى بئس الولد

العاق الولد للمذموم العاق نحو قوله بئس مثل القوم الذين كذبوا ما قيل بتقديره فاعل

اى بئس المثل مثل القوم او مخصوص اى بئس مثل القوم مثل الذين وقد يحذف لدليل

نحو نعم العبد اى ايوب نعم الماهدون اى نحن وقد يخلفه محذوفا نعت المفرد اتفاقا كنعم

الرجل حليم كريم اى رجل حليم والجملة الفعلية ايضا عند الكسائى كنعم الصاحب يستعين به

فيعينك اى صاحب يستعين به الثانى لا يكون فاعلها منكرا الا مميزة كقوله فنعم صاحب

قوم لا سلاح لهم خلافا للكوفية ولا موصولا غير الذى عند المبرد ومن وما عند قوم

ومن ثم اختلف فى نحو بئسما اشتروا على ستة اقوال فقال سيبويه والمحققون ما معرفة

تامة اى لا تفتقر الى صلة فهى فاعل والفعل بعدها صفة المخصوص محذوف اى بئس

الشئ شئ اشتروا وقيل نكرة غير موصوفة وهى تمييز والمخصوص محذوف اى ما اخرى

موصولة او موصوفة بالفعل اى بئس شيئا شئ اشتروا واورد عليه ان كلمة ما هنا انما

المميز ابهاما فلا تقع تمييزا له قلت ليس تمييزا عن مفرد فلا يجب كونه مفسرا البدل عن نسبة

فغايته تعميم الذم كانه قيل ما اشتروا مذموم من حيث الشيئية اى شئ كان وقيل موصولة

صلتها الفعل والمخصوص محذوف او هى المخصوص فالفاعل ضمير مميز بما اخرى محذوفة او

هى الفاعل اكتفى بها وبصلتها عن المخصوص وقيل مصدرية ولا حذف اى بئس شراؤهم

وقيل نكرة موصوفة بالفعل فهى فاعل اكتفى بها وبصفتها عن المخصوص وقيل كافة كفت

نعم كما كفت قل وفى نحو نعما هى القولان الاولان وثالث هو ان ما مركبة مع الفعل لا

محل لها اعرابا والموضع بعدها فاعل ومنها اى من تلك الافعال حب ولا حب وهما كنعم

ويبنى الاول للمدح والثانى للذم وتنقل حب على بنم بافادة محبوبية الممدوح اصله حبب

بضم العين محولا عن مفتوحها اى صار حبيبا وكان تحول لا على الماضى الجامد باعتبار تصرفه الاصلى

والفاعل لهما ذا الاشارية ولذا يلزمها الافراد والتذكير مطلقا اى وان خالفه المخصوص

فيهما كقوله وحبذا ساكن الريان من كانا وقوله وحبذا نفحات من يمانية وقوله حبذا

انتما خليلى ان لم وقوله الا حبذا هند وارض بها هند وقوله الا حبذا اهل الملا غير

انه اذا ذكرت هند فلا حبذا هيا وهل ذلك لكونه كالمثل والامثال لا تتغير او على

تقديره مضافا مطردا بان يقدر فى هند وزيد حبذا اصنها اولمرة ونحو ذلك او على

ارادة الجنس فيه خلاف قال الخليل وسيبويه بالاول وابن كيسان بالثانى والفارسى

بالثالث وبعده اى بعد ذا هذه هو المخصوص ولا يجوز تقدمه وان جاز فى باب نعم

فهو مبتدا خبره الجملة المتقدمة او محذوف او خبر لمحذوف وقيل بدل عن ذا وقيل عطف

بيان هذا على المشهور وقال قوم ركبت ذا مع حب ثم اختلفوا فقيل المجموع فعل

بغلبة الفعلية لتقدم الفعل فما بعده فاعل وقيل اسم بغلبة الاسم لشرفه وهل هو مبتدا

خبره المخصوص او بالعكس قولان الاول للمبرد والثانى للفارسى وذلك ان ياتى

تبلها اى قبل المخصوص او بعده منصوب اختلف فيه فقال الفارسى والاخفش هو حال مطلقا

وابو عمرو تمييز كذلك وابن عصفور تمييز جامد او حال مشتقا وابو حيان تمييز جامدا

او محتمل لهما مشتقا ان قصد تقييد المدح به فحال كقوله يا حبذا الماء مبلولا لا التامور

والا فتمييز وقوله ربه بتمييز او حال يحتمل القولين الاخرين ما لكون ذلك المنصوب على وفق

اى موافقا للمخصوص فى التذكير والافراد واضدادها نحو حبذا الزيدان مثال المالم يقترن
بتميز او حال وحبذا زيد راكبا لذى الحال او المحتمل وحبذا امرأة هند او رجلا زيد للتمييز
واتى فى الاول بالمنصوب مؤخرا وفى الثانى مقدما استيفاء للاقسام واختلفوا فى الرابع
فقيل تقديمه وقيل تاخيره وقال الجرمى وابن خروف هما فى الحال سيان الآن تقديم التميز
قليل عند الجرمى واحسن عند ابن خروف ويختص بجواز تكريره تاكيدا لقوله الاحبذا
حبذا حبيب تحملت فيه الاذى فصل التعجب انفعال يحدث للنفس عند شعورها بأمر
مجهول سببه ولذا قيل اذا علم السبب بطل التعجب فلا يقع على الله سبحانه فان ورد منه
فى كلامه كقوله فما اصبرهم على النار وابصر به واسمع يصرف الى العباد او يراد انه مما يجب ان
يتعجبوا منه فلا يكون للتعجب بل لايقاعهم فيه وله صيغ كثيرة لا اله الا الله وسبحان
الله والعظمة لله ولله دره او انت والله لا يؤمن الاجل وتايله من شاعر ساعر
ولا مثل عشر وحسبك او كفاك او ناهيك به رجلا واعجبوا الزيد سخيا او من سخى
ويا للماء ويا لله واهى ويا لك فارسا وما انت من رجل ويا حسنه رجلا ويا طيبها من
ليلة وكاليوم رجلا كالليلة قمرا وجاء رجل ايما واى رجل وكيف ومن وما واى فى
الاستفهام نحو كيف تكفرون بالله عم يتساءلون الحاقة ما الحاقة لاى يوم اجلت
فهذه جمل ضمنت معنى التعجب ولم توضع له ولذا لا تدل عليه الا بقرينة والمبحوث عنه
فى الفن ما وضع له وهو صيغتان يسمى فعلا التعجب وهما فعلان وضعا لانشاء
التعجب فخرج نحو عجبت وتعجبت خبرا او انشاء منقولا وما مر من الجمل اذ لم يوضع الجميع انشاء وان

وان نقل معنى الى الانشاء كصيغ العقود وهما ما افعله وافعل به كما احسن زيدا واحسن
به علم فعل التعجب علم على صيغة المركبة من وضعه والا فيفيد التعجب والموضع له هو المجموع
المركب لا الفعل فقط ولا يبنيان الا مما يبنى منه اسم التفضيل وهو كل فعل ثلاثى تام متصرف
مثبت مبنى للفاعل قابل للتفاضل غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل فلا يبنيان من
غير الفعل ونحو اقمن به من قمن اى حقيق شاذ ولا من غير ثلاثى ولا من ناقص
او جامد وشذ نحو ما اعطاه للمال من اعطيته وما اعساه واعس به من عسى بمعنى
قرب ولا من منفى او مبنى للمفعول فما اخصره شاذ من وجهين ولا مما لا يقبل التفاضل
او صيغ منه افعل لغير تفضيل فلا يقال ما اماته ولا ما ابيضه واجاز الكسائى وهشام
فى صيغ الالوان مطلقا وبعض الكوفية فى اسود وابيض خاصة والاخفش فى العيوب
وقول البصريين المنع مطلقا والحق جواز التعجب فى صفات الله ثم وسند المنع ضعيف
وتحقيقه فى الشرح ويتوصل الى التعجب من الفاقد للشروط المذكورة باشد واشدد به
واحسن واحسن به ونحوهما مما يلايم المرام فى كل مقام نحو ما اشد او احسن دحرجته
او موته او بياضه وما اكثر ماله ولا فرق فيه بين فاقد كل الشروط وبعضها وما
قيل ان الجامد وما لا يقبل التفاضل لا يتعجب منهما لا بوصلة ولا بدونها فليس
لشئ اذ الجمود وعدم قبول التفاضل لا يمنعان مع امكان التوصيل بجامع
الشرايط ولا يتصرف فيهما اى فى فعلى التعجب فيلزمها الافراد والتذكير واحد
الامرين من الامر والمضى فلا يقال احسنا او احسنوا او حسنى به ولا ما يحسن زيدا

بلفظ المستقبل خلافا لابن هشام ويمتنع تقديم معمولها عليهما والفصل بينهما
فيمتنع ما زيدا احسن وبه احسن وجوز قوم منهم الفراء والجرمى والمازنى الفصل
بالظرف المتعلق بهما لقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب
خلافا للمبرد واكثر البصريين ويمتنع فى الظرف المتعلق بمعمولها اتفاقا نحو ما احسن
فى المسجد معتكفه واحسن عندك بجالس وما فى ما افعله اسم مبتدا اتفاقا لانه
مرجع الضمير المستكن فى افعل فيكون اسما وعار عن العوامل اللفظية فيكون ع
وقول الكسائى لا محل لها من الاعراب شاذ لا يقر الاجماع وهل هى نكرة تامة غير
موصوفة بمعنى شى جعل مبتدا للافادة او قصد الابهام وما بعدها خبرها او هى
موصولة بمعنى الذى فهى مبتدا وما بعدها صلتها فلا محل لها اعرابا والخبر محذوف
وجوبا اى الذى افعله شى عظيم فيه خلاف قال سيبويه والجمهور بالاول والاخفش
بالثانى وله قول آخر هو انها نكرة موصوفة ما بعدها صفتها محذوف الخبر وجوبا اى شى
افعله عظيم ورد قولاه بان حذف الخبر انما يجب فيما التزم ساد مسده وليس فليس
بل لا يجوز لعدم القرينة وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ضمنت معنى
التعجب وما بعدها خبرها ورد بان ما تلك لا يليها غالبا الا الاسم نحو الحاقة ما الحاقة
واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وهذه ملازمة للفعل فلا يصح نحو بها عليها
الا على قول الكوفية باسمية افعل التعجب وهو مردود ورجح قول سيبويه بان التعجب
يقع للجهل بالسبب فالتعبير عنه بنكرة غير مخصصة لما فيها من الابهام انسب بالمقام

وما بعد الباء من افعل به فاعل لفعل الامر عند سيبويه وجمهور البصرية وهى الباء
زائدة فيه قالوا لفظ افعل فى نحو احسن بزيد امر ومعناه خبر اى احسن زيد بمعنى
صار ذا حسن عدل عنه الى صيغة الامر مبالغة كقولهم كن ما شئت مبالغة فى كان
ولكونه بصورة الامر قبح اسناده الى الظاهر ظاهرا فزيدت الباء عليه ليكون
فى صورة المفعول بواسطة الحرف رفعا للقبح ولذا التزموا زيادتها هنا وضعف
بوجوه استعمال افعل للصيرورة قياسا مع انه سماعى واسناد امر الحاضر الى الظاهر
زيادة الباء فى فاعل غير كفى وجعل الامر بمعنى الماضى ان المعهود عكسه كما فى نحو اتقى الله
امرؤ فعل خيرا يثب عليه ونحو رحمه الله للدعاء وما بعد الباء فى نحو احسن بزيد مفعول به
عند الاخفش وقوم من البلديين وهى اى الباء اما للتعدية فهمزة افعل للصيرورة
اى صيره ذا حسن او زائدة فالهمزة للتعدية فالاحسان بمعنى التحسين اى اجعله حسنا فعلى
الامر ضمير فيه للمخاطب الحقيقى اى كل من يصلح للخطاب اى صفه بالحسن يا صالحا للخطاب
ففيه اشعار بان زيدا له من الحسن كل ما يمكن ان يصف به احد احدا والتزام افراد الضمير
لانه جار مجرى المثل وهو لا يتبدل قاله الزمخشرى واكثر الحذاق وقال ابن كيسان الضمير
لمصدر الفعل ضوطب اتساعا اى احسن يا حسن بزيد اى دم له والزمه قال ولذا التزم
افراده قال الشيخ رضى وفيه تكلف وسماجة فرع عند المص من فعلية افعل وافعل
فى التعجب هو الحق وهو فى الثانى قول الكل سوى ابن الانبارى فقال هو اسم ولا وصله
وفى الاول قول البصرية والكسائى للزوم نون الوقاية له مع الياء نحو ما افقرنى

ورد ابتغوهم من قولهم وافعل به لزوم الاتيان بالباء والزائدة
قال ابن هشام يجوز حذف الباء اه ولا المتعجب منه ان للمصدر
وصلها لقوله واصبب الشيان نكرة المفرد اى بان
يكون وان المختزلة وصلها لعدم التباس وفى
الارتشاف الباء زائدة لا مع ان وصلتها
فان ضمنها وفى التسهيل يجوز حذف
الباء مع ان اه شيخ كبير
٢

الى ربي وقال غير الكسائي من الكوفية انه اسم لقولهم ما اُميسنه وما اُميلحه اذ
التصغير من خواص الاسم واجيب بانه شاذ حتى قال الجوهري لم يسمع تصغير افعل التعجب
الا امين واملح واما فاسد النحاة حملا له على افعل التفضيل وفيه مع ذلك وجوه فقيل يرجع
التصغير الى المتعجب منه اي هو مليح وصبي من باب التفعل كبني ويؤيده قول بعضهم لا
بق ما احيسنه ولا اميلحه الا من صغر سنه وقيل الى المصدر واقيم الفعل مقامه وفي ذلك الالة
عليه وقيل الى ما الواقعة على سبب خفي فيناسبه التصغير لكن لما امتنع تصغيرها جعل
في الفعل الذي يليه وقلت ملفقا فيه قدرا دفي العجب ما اغربته العرب من اجل تصغيرهم
فعلا اباه الادب فصل افعال القلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب وهي
افعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشأت وصدرت تلك الجملة عنه من ظن اي
اعتقاد راجح او يقين اي قصد جازم ولذا سميت افعال الشك واليقين ايضا والمراد
بالشك خلاف اليقين لا تساوي الطرفين كما في عرف الفنون العقلية وهي نواسخ تنصب
المبتدا والخبر على انهما مفعولين لها فالمبتدا مفعول اول والخبر مفعول ثان هذا
هو المشهور وقال السهيلي هما مفعولان ابتداء فلا نسخ كمفعولي اعطيت بدليل ظننت
زيدا بكرا اذ لا يصح زيد بكر الا على التشبيه وهو غير مراد اذ المعنى ظننته اياه لا شبيها به
وقال الفراء نصب الثاني على التشبيه بالحال بدليل وقوعه ظرفا وجملة والحق هو الاول
والتحقيق موكول الى الشرح ولا يجوز في المفعولين حذف احدهما وحده اقتصارا بالاتفاق
اجماعا لامتناعه قبل النسخ فكذا بعده واختصارا ايضا عند قوم منهم ابن الحاجب وابن عصفور

وهو ظاهر الكم واجازه الجمهور كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله
من فضله هو خيرا اي بخلهم هو خيرا وجاز حذفهما اختصارا بالاتفاق نحو اين شركائي معا
الذين تزعمون اي تزعمونهم شركاء واما حذفهما اقتصارا اي بلا دليل ففيه اقوال اجازه
الاكثر مطلقا ومنعه الاخفش كذلك والاعلم في افعال العلم دون الظن وبعضهم قياسا
مطلقا وسماعا في غير ظن وخال وحسب وهي كثيرة منها وجد وجدانا اتفاقا والغى عند
الكوفية وابن مالك لقوله تدعو توه فالقوه المغيث اذ انكره البصرية وابن عصفور
جعلوا ثاني منصوبيه حالا والاولى البيت بزيادة ال وهو تعسف وهما لتفيى ثبوت
الخبر للمبتدا نحو تجدوه عند الله وانهم الفوا اباءهم ضالين اي وجدوهم وجعل وزعم
بفتح عينهما جعلا كضرب وزعما مثلثة الزاي لظنه نحو جعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا وزعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وجعل هذه بمعنى اعتقد قيل ومثله زعم
وقال السيرافي الزعم قول اقترن به اعتقاد صح ام لا وابن دريد الاكثر استعماله في
العقايد الباطلة وعلم ورأى للامرين اليقين والظن والغالب فيهما اليقين نحو
فاعلم انه لا اله الا الله لليقين وفان علمتموهن مؤمنات للظن وانهم يرونه بعيدا للظن
ونراه قريبا لليقين وظن وخال وحسب وحسبانا لهما ايضا والغالب فيها الظن نحو
حسبت زيدا قائما وقد ترد لليقين نحو يظنون انهم ملاقوا ربهم وقوله حسبت التقى
والجود خير تجارة ثم تدبي وحد عليه وجدا اي حزن او موجدة اي حقد فيتعدى
لواحد بعلى وعلم اي عرف ورأه اي اعتقده من الرأي بمعنى المذهب وظنه اي اتهم نحو سرق

ما لم تظن زيدا فيتعدى لواحد بانفسها والمشهور الحاق برأى الحلمية ومصدرها الرؤيا
برأى العلمية في التعدي لاثنين بجامع الادراك الباطني وقيل الاحسن الحاقها بالظنية
لان ما يرى في المنام بالظن اشبه منه بالعلم ولعلهم نظروا الى ان العلمية اغلب فهو بالالحاق
بها احق مسئلة واذا توسطت افعال القلوب بين المبتدا والخبر او تأخرت عنهما
جاز ابطال عملها لفظا ومحلا لضعفها عن العمل في كلام مستقل لتاخرها او توسطها
وان جاز اعمالها نظرا الى فعليتها وقوتها في انفسها للاصالة في العمل ويسمى هذا الابطال
الغاء نحو زيد علمت قائم وزيد قائم علمت والغاء المتاخر اقوى من اعماله لانه اضعف
والمتوسط بالعكس عند بعض وقيل هما فيه سيان وقد تلغى متقدمة على معموليها لتأخرها
عن جزء من الكلام كقوله اني رايت ملاك الشيمة الادب لكنه ضعيف فان لم يتقدمها
شيء امتنع الغاؤها مع تقدمها عليهما واذا دخلت هذه الافعال على الاستفهام بحرف
او اسم او على النفي واللام الابتدائية او القسم لفظا او تقديرا وجب ابطال عملها لفظا
فقط لا محلا لان اعتراض ما له الصدر انما يمنع من عمل ما قبله فيما بعده لفظا ويسمى هذا
الابطال التعليق اخذا من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج فهي كالشيء المعلق
لا مع زوج تنتفع به ولا بلا زوج لتتزوج من شاءت بل ذات بعل باعتبار وليس بها
باعتبار وكذا الفعل المعلق عامل معنى ومحلا غير عامل لفظا نحو لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت
هل او ما زيد قائم او لا زيد في الدار ولا بكر وعلمت لزيد قائم والتعليق بالقسم لفظا نحو
علمت والله لتقومن وتقديرا كقوله ولقد علمت لتأتين منيتي اي والله لتأتين والالغاء

والتعليق من خواص هذه الافعال واذا نقل علم ورأى الى باب الافعال تعديا لثلثة
قال الله تعالى يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم ويجوز حذف اولها اختصارا كاعلمت
كبشك سمينا وللثاني والثالث ما لمفعولي الباب من الغاء والتعليق وحذف احدهما
اختصارا لا اقتصارا خاتمة لحد بقية الافعال في التنازع ذكره هنا لانها الاصل
في العمل لا لاختصاصه بها ولذا قال اذا تنازع عاملان لتم الفعل وشبهه وحقيقة
التنازع ان يطلب عاملان فصاعدا اسما ظاهرا بعدهما سواء كانا فعلين متصرفين
او اسمين مشبهين بالفعل عملا او مختلفين رافعين ام ناصبين ام مختلفين
خصه بغير الحرف لان المقصود بالبحث هو تنازع تنازع فيه النحاة في تعيين المختار
وطريق دفع النزاع من حذف او تشريك او اضمار ولما لم يكن تنازعهم هذا جاريا في تنازع
الحرف لامتناع الاضمار فيه لم يتعرضوا له والا فقد يتنازع حرفان او حرف وغيره فيعمل
الثاني في الاول والحرف في الثاني اتفاقا نحو ليت ان زيدا فاضل وعلمت ان بكرا عالم
الا انه لقلته وعدم تعرض الاكثر له خفي على كثير من الناس وانتظم في سلك الغريب
حتى انكر فيه من قال حرفان قد تنازعاه في عمل واسمان للحرفين مطلوبان وفيهما
ابهم فيجاند برى فعل وصف يتنازعان وفي الاصح لا يقع تنازع بين حرفين ولا حرف
وغيره ولا جامدين ولا جامد وغيره وكانه اراد ما قلنا والتقييد بالظاهر ليس للاحتراز
بل بيان للواقع اذ لا يتصور التنازع في المضمر لصحة الاضمار في كل من العاملين كضربت
واكرمت وضربته واكرمته واشترط المحققون كون الاسم المعمول غير محصور بالا اذ لو صح

المتنازع فيه لوجب ان يقال فيما قام وقعد الا الزيدان مثلا ما قام وقعد الا على اعمال

الاول او ما قاما وقعد على اعمال الثاني ولم يتكلم بهما فقط ولعل المص اكتفى عن هذا

الشرط باعتبار البعدية اذ المتبادر منها عدم الفصل وقوله بعدهما صفة لقوله ظاهرا

فلا تنازع في متقدم كزيدا ضربت واكرمت ولا في متوسط كضربت زيدا واكرمت بل العمل

فيهما للاول ولا بد في المتنازعين من تغايرهما كما هو المتبادر فان كان الثاني عين الاول لم يعمل

لانه اتى به لمجرد التاكيد لا للاسناد ولذا قيل اتاك اتاك اللاحقون ولو كان من التنازع

لقيل اتاك اتوك او بالعكس ومن طلبهما للمعمول معنى فلا تنازع في نحو قوله عدينا في غد

ما شئت انا منجب ولو مطلت الواعدينا فالواعدين مفعول منجب لا مطلت اذ المطول

هو الموعود لا الواعد فطالبه معنى هو الاول دون الثاني فاذا تنازعا بشروطه فلك

اعمال ايهما شئت اتفاقا الا ان المختار مختلف فيه فنحاة البصريين يختارون اعمال

الثاني لقربه من المعمول وعدم استلزام اعماله الفصل بالاجنبي بين عامل ومعموله كما يلزم

من اعمال الاول فصله عن معموله بالثاني ولعدم استلزام اعمال الثاني في نحو قام وقعد

زيد العطف على الجملة قبل تمامها كما في اعمال الاول اذ لو اعملته لكنت عطفت الثاني وهو تام

بغير المعمول على الاول وهو غير تام بعد لعدم مجيء فاعله لانه انما يذكر بعد العطف والكوفيين

يختارون اعمال الاول لسبقه ذكرا وعدم استلزامه الاضمار قبل الذكر اذ لو اعملت

الاول كان رتبة المعمول قبل الثاني لان حق المعمول ان يلي عامله فلا يلزم باضماره في الثاني

الا الاضمار قبل الذكر الموضع لفظا فقط وهو جائز بخلاف ما لو اعملت الثاني واضمرت

للاول اذ يلزم حينئذ الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة معا وهو ممتنع في غير هذا الباب الا ما

استثني ونقل الارتشاف نقل سيبويه بما يدل على ان اعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب

واعمال الاول قليل قال ابن مالك ومع قلته لا يكاد يوجد الا في الشعر بخلاف اعمال الثاني

لكثرته في النثر والنظم والقرآن وايهما اعملت الاول او الثاني اضمرت الفاعل في الآخر المهمل

عن العمل في الظاهر فتعمل الاول وتضمر للثاني او تعكس حال كون الفاعل المضمر موافقا

للظاهر في تذكيره وافراده او فرعهما الوجوب موافقة الضمير لمرجعه فيها تقول مع اعمال

الاول قام وقعدا اخواك او وقعدوا غلمانك ومع اعمال الثاني قاما وقعد اخواك وقاموا

وقعد الناس هذا اذا تنازع الفاعل اما المفعول ففيه الحذف او الاضمار فالمهمل ان

كان هو العامل الاول كما هو مختار البصريين حذف مفعوله ولا يجوز حذف الاضمار

قبل ذكره في المفعول مع امكان التخلص عنه بالحذف وانما ارتكبوه في الفاعل اضطرارا

حيث لم يجز حذفه لانه عمدة فتعين اضماره او كان المهمل هو الثاني وجب اضمار مفعوله

ولا محذور لعود الضمير على متقدم رتبة متاخر لفظا اذ المرجع معمول الاول فحقه ان يليه

الا ان يمتنع اضماره لمانع فيجب اظهاره وذلك اذا كان الضمير في العامل المهمل مرفوعا عن

اسم مخالف في احد الامور الخمسة لمرجع الضمير وهو الظاهر المتنازع فيه لان الضمير يجب

موافقته لكل من المرجع الضمير والمخبر عنه وهو ممتنع لامتناع موافقة ضمير واحد لمختلفين

فيما اختلفا به كما في نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان المفعول الثاني

للثاني هو منطلقين وللاول منطلقا ويمتنع اضماره لانه خبر عن المفعول الاول وهو

منه المتكلم فان اضمرته مفردا خالف مرجعه وهو منطلقين وان ثنيته خالف المخبر عنه وهو المفعول الاول فوجب الاظهار على وفقه ولا يتوهم انه من الاظهار للتنازع فيه لانه غير مفسر له اذ الظاهر لا يحتاج الى مفسر ومرجع هذا ما هو المشهور واشار الى عدم القول بقوله وليس منه اى من باب التنازع نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا كما قال بعض المحققين قال ابن هشام فى الاوضح الذى يظهر لى فساد دعوى التنازع فى منطلقين لان حسبني لا يطلبه لانه مثنى والمفعول الاول مفرد يجب توافق المفعولين فى الامور المذكورة فى باب حسب والذى عليه المحققون تحقق التنازع فيه اذ العاملان طالبان للمنطلق معنى يطلبه الاول ليجعله مفعولا ثانيا لنفسه فيبقى على افراده والثانى ايضا ليجعله مثنى ومفعولا ثانيا لنفسه فيصح تنازعهما فيه مختلفين فى اقتضاء افراده وتثنيته كما يصح تنازع عاملين مختلفين فى اقتضاء الفاعلية والمفعولية فى نحو يضربني وضربت زيدا وبالجملة يجب كون كل منهما طالبا للظاهر قبل ان يأخذ الآخر ويعمل فيه فلا يقدح امتناع طلبه اياه بعد اعمال صاحبه فيه وجعله لفظه على وفق مقتضاه من افراد او تذكير او رفع او اضدادها بناء على اختلاف مقتضاهما ولذا قال انما التنازع فى قلب المتكلم اما بعد تركيب والتلفظ فلا تنازع الحديقة الرابعة فى الجمل واقسامها واحكامها وما يتبعها من ظرف وشبهه الجملة قول اى مقول مفردا كان ام مركبا اسناديا ام غيره فهو كالجنس ويخرج المفرد بقوله تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى كان كل منهما فى ضمنه اذ التثنية اختصار المتعاطفين تكانه قال تضمن كلمة وكلمة فالمنفى بالكسر المجموع وبالفتح كل واحدة من الكلمتين

ويخرج المركب غير الاسنادى بقوله باسناد وهو متعلق بتضمن او بمقدر هو نعت لمصدر مقدر اى تضمنا متلبسا به او لكلمتين اى كائنتين معه او حال عن فاعل تضمن اى حال الكون القول حال متلبسا به وتخصيصهما بالذكر لتحديد جانب الاقل فلا ينفى الزائد والمراد تضمنه لهما سواء تضمن غيرهما ايضا ام لا فان للكلم بتضمنه اياهما لا ينفى الاكثر فدخل ما تضمن كلمات كزيد ضارب بكرا او كلمة وجملة كزيد ضربته او جملتين كالجمل الشرطية واراد بالاسناد معناه الاعم وهو نسبة كلمة الى اخرى نسبة تامة سواء افادت ما يصح السكوت عليه كقمت ام لا كالجملة الصلة ونحوها لا معناه العرفى الملزوم للافادة ولذا نكره هنا وعرفه فى حد الكلام وذلك لان الجملة هى اعم مطلقا من الكلام لاعتبار افادة ما يصح السكوت عليه فيه دونها فكل كلام جملة وبعض الجمل مما لا يفيد ليس بكلام كجملة الصلة والخبر والحال فان جملة قام ابوه فى من قام ابوه غير مفيدة ما يصح عليه السكوت لان ما فيه من الاسناد ليس مقصودا لذاته بل معرف للموصول والآخر للاحظة الرواة افادت عند استقلالها والقصد اليها لذاتها وكذا نظائرها وذلك عند الاكثر وقال آخرون بترادفهما لاعتبارهم الافادة فيهما قاله سيبويه وتبعه المتقدمون حتى اتفقوا على الترادف نوكا واحدا والبه سنظر قول من نسب الترادف الى الجمع قال ناظر الجيش الذى يقتضيه كلام النحاة تساوى الكلام والجملة فى تصادقهما كليا من الجانبين وقال الاندلسى فى شرح المفصل هما فى اصطلاحهم مترادفان وقال ابن السيد فى الضوء شرح المصباح ان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين

وظاهرهم كما ترى انه قول الكل وهو كذلك فان القول بعموم الجملة والاصطلاح عليه
انما نشا من متاخريهم حتى هجر الترادف عن اصله وصار عمومها في اعصارهم مذهب الاكثر
والقول الاشهر ولذلك قال المحقق التفتازاني في المطول انهم وان جعلوا الكلام والجملة
مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام انتهى حيث اشعر صدر
كلامه باتفاق الاوائل على الترادف وعجزه باشهرية عمومها في عصره فالقايل به الاكثر
والقول به اشهر وان اختص عصر خاص من الاوائل بعكسه او بالاتفاق على خلافه ومن
لم يتفطن بذلك استشكل نسبة العموم الى الاكثر لظاهر ناظر الجيش والاندلسي فلا تغفل
فان بدئت اى صدرت الجملة باسم صريح او مأول فاسمية نحو زيد قائم وان تصوموا
خير لكم والعبرة في الصدر بركني الاسناد المسند والمسند اليه دون غيرهما وان اثر لفظا
ومعنى فنحو لعلك منطلق وما زيد قائما وهل هو صائم وان زيدا قائم اسمية اذ لا عبرة
بالحرف او بدئت بفعل متصرف او جامد تام او ناقص ففعلية كقام زيد وعسى ان يقوم
وكان قائما وان نعم اتم وقد او هل او ما قام زيد اذ لا عبرة بالحرف كما مر والمعتبر الترتيب
الاصلي فنعم الرجل زيد اسمية لو جعل جملة واحدة وكيف تكفرون واياك نعبد واي
ايات الله تنكرون وفريقا هدى جمل فعلية وكذا نحو والانعام خلقها والليل اذا يغشى و
هل قام زيد وزيدا ضربت وهلا زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين
استجارك لان ذلك كله بتقدير الفعل مصدرا والمقدر كالمذكور والجمل الظرفية كزيد
في الدار وعندي مترددة بينهما فان قدر فيها الفعل ففعلية او الاسم فاسمية واما

واما نحو افي الله شك واعندك بكر فان قدر مرفوعهما فاعلا للظرف او الجار المجرد
لا للاستقرار المحذوف ففعلية قال في مغني اللبيب وان قدر مبتدا مخبرا عنه بهما فاسمية
ثم الجملة مطلقا ان وقعت خبرا فتسمى جملة صغرى او كان خبر المبتدا فيها جملة مطلقا
فتسمى جملة كبرى نحو زيد قام ابوه او ابوه قائم فقام ابوه او ابوه قائم جملة صغرى والجميع
اى مجموع الصغرى والمبتدا جملة كبرى وقد تكون جملة واحدة صغرى وكبرى معا
باعتبارين كما في زيد ابوه غلامه منطلق فابوه غلامه منطلق كبرى بالنسبة الى غلامه
منطلق لان الخبر فيها جملة وصغرى الى الجميع لوقوعها خبرا عن زيد وقد لا تكون شيئا
صغرى ولا كبرى كقام زيد وزيد قائم فالنسبة بينهما عموم من وجه لتصادقهما في ابوه
غلامه منطلق وصدق الكبرى فقط في الجميع والصغرى فقط في غلامه منطلق منه ولا
تختص الكبرى في الاسمية كما زعم بعض بل تكون فعلية ايضا كظننت زيدا يقوم ابوه وطفق
بشر يكتب وكان بكر يقول كذا ثم الكبرى ان وافقت صغراها في كونهما اسميتين او فعليتين
فذات جهة كزيد ابوه قائم وظننت يقوم ابوه والا فذات جهتين فاما اسمية فعلية العجز
كزيد قام ابوه او فعلية اسمية العجز كظننت زيدا ابوه قائم **تتمة** قال ابو الحيان اصل
الجمل ان لا يكون لها محل من الاعراب اذ المعرب بالاصالة هو المفرد وانما تعرب الجمل لتاولها
به لوقوعها موقعه والاصل فيها عدم ذلك والجملة التي لها محل من الاعراب اتفاقا سبع
في المشهور وهي الجملة الخبرية الواقعة خبرا والحالية الواقعة حالا والمفعول بها والمضاف اليها
والواقعة جوابا لشرط جازم والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل والجملة التي لا محل لها

من الاعراب سبع ايضا المستانفة والمعترضة والتفسيرية والصلة والمجاب بها القسم والمجاب

بها بشرط غير جازم والتابعة لما لا محل له من الاعراب تفصيل الاولى ما له محل من الاعراب

الجملة الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدا او اخواته للحروف والافعال النواسخ للمبتدا والخبر

ومحلها الرفع في باب المبتدا وان المشددة ولاء النافية للجنس او النصب في باب كان وكاد

وما ولا المشبهتين بليس وافعال القلوب ولا بد فيها من ضمير للخبر عنه مطابق له بالتذكير

والافراد وفروعهما اذ الجملة من حيث هي جملة كلام مستقلة فاذا جعلت جزء من اخرى

فلا بد من رابط لها بالجزء الآخر لئلا يتوهم استقلالها وانقطاعها عن ما قبلها مذكور

كزيد قام ابوه او ضربته او ابوه قائم او مقدر نحو السمن رطلان بدرهم اي رطلان منه

وقراءة ابن عامر كل وعد الله الحسنى اي وعده ويجوز حذفه مجرورا او منصوبا اتفاقا

ومنعه الشيخ وابن مالك وابو حيان في المرفوع لانه عمدة وان جاز حذفه من الصلة لانها

اشد ارتباطا بالموصول من الخبر وجوز بعضهم حذفه مبتدأ كقوله تعالى ان هذان لساحران

عند من قدر لهما ساحران الا في صور لا يحتاج الى الضمير وذلك اذا اشتملت جملة الخبرية

على المبتدأ لفظا ومعنى نحو القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين او معنى

فقط بغير الضمير باشتمالها على جنس شامل له اي للمبتدأ كما في باب نعم كزيد نعم الرجل فان الرجل

لكونه جنسا شاملا للمبتدأ وغيره اعني جملة الخبر عن الضمير ولا يقاس عليه فلا يقال زيد مات

الناس لعدم السماع او على اشارة اليه اي الى المبتدا كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير

اذا جعل ذلك مبتدأ ثانيا لا تابعا والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار

او كانت جملة الخبر نفس المبتدا معنا كما في خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد على وجه او كان

معطوفة او معطوفا عليها الجملة اخرى ذات ضمير بفاء السببية كزيد يطير الذباب فيغضب

وقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان فاء السببية تنزل

الجملتين منزلة جملة واحدة فيكون الخبر مجموعا فيكفيهما ضمير واحد او اشتملت على ال النائبة

على الضمير عند الكوفية وقوم بصريين نحو واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى

فان الجنة هي المأوى اي مأواه حذف الضمير وعوض عنه ال وقيل تقديره هي المأوى له

بحذف العايد فايدة اختلف في وقوع الجملة الانشائية خبرا فمنعه قوم مطلقا على

بان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والانشا ليس كذلك وهو وهم اذ الكلام في خبر المبتدا

واصله الافراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام والخبر الذي يقابل الانشا

وقيل يمنعه الا بتأويل لان المبتدا انما وضع لينسب اليه حال من احواله لا بمعنى ان الخبر يجب

ان يكون من احواله القائمة به حتى ينقض بما هو حال لمتعلقه كزيد قائم ابنه بل بمعنى

ان الخبر يجب كونه ملحوظا من حيث انه حال للمبتداء وبين ان امضربه في زيد اضربه ليس من

احوال زيد الا بتأويل وقوم محققون منهم الشيخ وابن هشام وابن مالك في التسهيل

على جوازه بلا تأويل الثانية مما له المحل الجملة الحالية ومحلها النصب على الحال وشرطها

ان تكون خبرية لا انشائية وحكى ابن هشام اجماعهم عليه وصرح التفتازاني والسيد

الشريف بجواز وقوع الانشائية حالا بتأويل قال التفتازاني في المطول في قوله تعالى

قنوعا عن قنوع جلبت الليالي ابطئ او اسرعي ان قوله ابطئ او اسرعي حال من الليالي بعلم

القول او كونه الامر بمعنى الخبر وان تكون غير مصدرة بحرف الاستقبال فيمتنع مررت
بزيد سيقوم او لن يقوم وعللوه بتنافي الحال والاستقبال وفيه بحث مشهور اذ الاستقبال
انما ينافي زمان الحال الحاضر وهو زمان التكلم لا الحال بمعنى مبين الهيئة والحال ههنا
بالمعنى الثاني دون الاول وهو غير مختص بزمان التكلم بل بحسب عاملها فيكون ماضيا او
مستقبلا او حالا كجاء امس راكبا ويجيء غدا صايدا ويجيء الان مقبلا وسيأتي الجواب
والتحقيق الحق فيه في بحث تقدم من حل بقية المفردات وانما يمتنع نحو مررت بزيد سيقوم او
لن يقوم كما بينه بعض المحققين لعدم مقارنته زمان الحال زمان عاملها لكن قياس قولهم في
الحال المقدرة جوازه بتقدير الجملة حالا مقدرة اي مررت به حال كونه مقدرا ان يقوم
او لن يقوم كما بينه بعض المحققين ولا بد لها من رابط يربطها بذي الحال فاتي فالجملة
الحالية الاسمية تكون بالواو الحالية والضمير عايد على ذي الحال معا كقوله ثم ولا تقربوا
الصلوة وانتم سكارى او باحدهما فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة ونحو ترى الذين كذبوا
على الله وجوههم مسودة ويمتنع الواو فيها معطوفة لعطف غيرها نحو فجاءها باسنا
بياتا او هم قائلون لا يقال او وهم كراهة اجتماع عاطفين ظاهرا او مؤكدة لمضمون
جملة نحو هو الحق لا ريب فيه اذ الواو بين المؤكد والمؤكد في صورة عطف الشيء على نفسه
والفعلية ان كانت مبدوة بمضارع مثبتة حال كونه بلا قد فبالضمير وحده نحو جاء زيد
يسرع فالواو لانه بمعنى مسرعا ويمتنع فيه الواو للعطف واما نحو قمت واصك وجهه فقيل
على حذف المبتدا اي وانا اصك وقيل الواو للعطف لا للحال اي قمت وصككت عدل عن لفظ

لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية او حال كونها معها اي مع قد تكون
ح بالضمير مع الواو نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم والا تكن الجملة
الحالية الفعلية المبدوة بمضارع مثبت بل بمضارع منفي او بالماضي مطلقا كالجملة
الاسمية في كونها بالواو والضمير معا او باحدهما لكن على تفصيل تركه حذرا عن التطويل
وهو ان المضارع المنفي بالضمير فقط نحو وما لنا لا نؤمن بالله اي ما نصنع غير
مؤمنين او مع الواو نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون وكذا الماضي لفظا
او معنى نحو انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وجاؤكم حصرت صدورهم وانى يكون
لي غلام ولم يمسسني بشر فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وتمام البيان
في الشرح ولا بد في الماضي المثبت من قد ولو تقديرا كما تقرر ويأتي وجهه وتحقيقه في بحث
قدم من حل بقية المفردات فان تلا الا او تلا او غلب ترك الواو او وجب على الخلاف نحو ما
لقيته الا اكرمني ولا كرمته ذهب او مكث قال ثم ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن
فايدة قال ابن هشام في المغني مما يشكل قولهم في جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة
الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل او مفعول ولا هي مؤكدة فقال
ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه فهي كالحال والنعت السببيين كمررت
بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا
ونحوه وقال صدر الافاضل الجملة مفعول معه واثبت وقوعه جملة انتهى وكذا جاء زيد والشمس
يكتب او وقد خرج او وما خرج بكر الثالثة مما له محل الجملة الواقعة مفعولا بها

وجعلها النصب ولها انواع الاول ان تقع محكية بالقول اى الحاكى هو لفظ القول

لان آلة الحكاية فالباء للآلية والتركيب نظير قولك هو مكتوب بالقلم وقال البدر ابن مالك

معنى حكاية الجملة بالقول ان تحكى ومعها القول لان الجملة اذا حكى بها القول فقد حكت

هى نفسها مع مصاحبة القول انتهى فالباء للمعية قيل والحكاية ضد القول وفيه ما فيه قلت

بل الجملة نفسها فالقول المحكى بمعنى المقول والذى معها هو لفظ القول فلا غبار

عليه نحو قوله ثم عن عيسى قال انى عبد الله فجملة ان ومعمولها محكية بقال ابدل كسر

همزة ان مع وقوعها حشوا والاصل فى حكاية الجمل مراعاة اصلها كما مر وقد يراعى الحال

كما اذا قال زيد انا منطلق فتقول فى غيبته قال زيد هو منطلق ومنه قوله ثم عن الكفار

حق علينا قول ربنا انا الذائقون اذ الذائقون اذ قالوا اصله انكم لذائقون عذابى عدلوا عنه الى

التكلم لانهم حال الحكاية يتكلمون عن انفسهم وان كانوا مخاطبين باصل المحكى ويحتمل

حذف القول لظهوره فيكون انا لذائقون من كلامهم فان استبناف يتمحل الحق

كقوله فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون اذ انا نعلم من كلامه ثم لا من

كلامهم والثانى ان تقع مفعولا ثانيا لباب ظن كظننتك تاكل كاملا ومفعولا ثالثا

ولا ثانيا

لباب اعلم كاعلمتك كبشك قرنه منكسرا ولا تقع مفعولا اولا للاول ثم للثانى لانهما فى الاصل

مبتدا والمبتدا لا يقع جملة والثالث ان تقع معلقا عنها العامل فتكون فى موضع

المفعولين ان كان العامل متعديا لاثنين نحو لنعلم اى الحزبين احصى فلينظر ايها ازكى

طعاما وفى موضع مفعول ان تعدى لواحد كعرفت من انت واختلف فى سمع المتعلقة

٨٧

باسم عين نحو سمعت زيدا يقرا فقيل تتعدى لاثنين ثانيهما جملة وقيل لواحد والجملة

حال اما المتعلقة بمسموع فتتعدى لواحد اتفاقا نحو يسمعون الصيحة وسمعت قولك

والدليل على نصب المعلق عنها محلا ظهوره فى توابعها كعرفت من انت واباك وعلمت

وابن النحاس

لزيد قائم وبكرا قاعدا نص عليه ابن مالك وابن الخشاب وغيرهم وقد تنوب الجملة المفعول

بها عن الفاعل فمحلها الرفع ويختص ذلك بباب القول فلا تنوب عن فاعل غيره نحو يقال

او قيل زيد عالم فجملة زيد عالم فى محل رفع بنيابة الفاعل لانها نائبة عنه كانت له

مفعولا بها وهو متعين للنيابة قاله فى مغنى اللبيب وتبعه المص وقال ابن بابشاذ فى شرح

الجمل اذا قلنا قد قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لانها مفسرة لقول مقدر اى قيل

قول هو زيد منطلق وقال ابو البقاء فى قوله ثم واذا قيل لهم لا تفسدوا نائب الفاعل

عصفور

مصدر الفعل مضمر لان الجملة بعده تفسره اى اذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا وقال ابن

البصريون يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهى مفسرة لذلك المضمر والقول

ما قاله والمابتناه فى الشرح الرابعة مما له محل الجملة المضاف اليها ومحلها الجر ولابد

من ضميمتها وتقع بعد ظروف الزمان نحو والسلام على يوم ولدت فجملة ولدت فى محل

جر باضافة يوم اليها وكذا جملة انتم قليل فى واذكروا اذ انتم قليل باضافة اذ وجملة الشرط

بعد اذا كاياتى واصل اسماء الزمان المضافة الى الجمل اذ واذا فلا يضاف سواهما

الا اذا ساواهما فى الابهام كوقت وحين وعصر ومدة وزمن اوقاربهما فيه وان ضيق

بوصف كيوم وليلة وعشية وغداة وفى المحدود كاسبوع وشهر وعام وسنة خلاف والمنع

قول من عدا الملقاريه والجمع غير محدود قال الشاعر ليالي اقتاد الهوى ويقودني
ولم يسمع اضافة المثنى الى الجمل كيومين ويوقتين وتقع ابنم بعد حيثو ولا يضاف
الى الجمل من ظروف المكان سواها فانها لابهامها بوقوعها على كل جهة تحتاج الى
تخصيصها باضافة بخلاف ما اختص بوجه كقدام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
ويجب اضافة حيث الى الجملة كما مر وقوله حيث لي العمائم لا يقاس عليه والاكثر استعمالا
اضافتها الى الفعلية ومن ثم رجح النصب بعده في نحو جلست حيث زيد اضربه ولا تم
في الجملة المضاف اليها الى عايد على المضاف بل لا يجوز كما في الارتشاف فان وجد
نون المضاف ونعت بالجملة كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وقوله
مضت سنة لعام ولدت فيه بالاضافة والقرينة لا يقاس الخامسة مما له محل الجملة
الواقعة جوابا الشرط جازم حال كونها مقرونة بالفاء بعد ان الشرطية او اخواتها مطلقا
اسمية كانت ام لا خبرية كانت ام لا او اسمية مقرونة باذا الفجائية بعد ان ومحلها الجزم
اذ ليس في صدرها على التقدير مفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فلا بد من كون الجملة
محل الجزم المحلي نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فجملة لا هادي في محل
جزم جوابا للشرطية ولذلك يجزم يذره عطفا على محل الجملة والفا المقدرة كالمذكورة
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ونحو ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون فجملة هم يقنطون جزم محلا جوابا لان واما نحو ان تقم اقم المجزوم لفظا وان قمت
المجزوم محلا جوابا في ان تقم اقم وان قمت قمت فالجزم فيه اي في نحوهما للفعل وحده لا

للجملة باسرها وكذا الشرط ومن هنا بان الفرق بين فعلي الشرط والجزاء وجملتيهما
ولاح فساد ايراد الدماميني على الجمهور بان الذي يظهر لي ان جملة الجزاء لا محل لها
من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفاء ام لا وسواء كان جواب الشرط جازم او غير
جازم قال لان الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها
والجزاء لا تكون الا جملة ولا يصح وقوع مفرد اصلا ضرورة ان حرف الشرط تدخل
على الجملتين دالا على كيفية اللزوم او السببية بينهما فجملة الجزاء لا اعراب لها لا لفظا
وهو ظاهر ولا محلا اذ لم تقع موقع المفرد وجعل الجزم في يذرهم لشرط مقدر
دل عليه ما قبله اي وان يضلل يذرهم قلت وجوابه ان حرف الشرط وان وضع للدلالة
على لزوم مضمون جملة او سببية لمضمون اخرى لكن عمله وهو الجزم انما يكون في فعلين
من مفردات تنكر الجملتين ففي نحو ان يقم زيد يقم بكر فعلان الاول فعل الشرط الثاني
فعل الجزاء والاول مع مرفوعه جملة الشرط والثاني كذلك جملة الجزاء فاذا قلت
ان يقم زيد فبكر قائم او فقد قام بكر فليقم بكر او اذا بكر يقوم فالجملة بعد الفاء او اذا قائمة
مقام مفرد وهو المضارع المجزوم على الجزاء بمعنى انها وقعت موقعا لو حل فيه مضارع انجزم
جوابا للشرط والتحقيق ان حرف الشرط له اثران لفظي هو جزم الفعلين لفظا محققة
او حكما كالجزم المحلي الذي في المثال ومعنوي هو الدلالة على السببية او اللزوم بين مضموني
جملتي الشرط والجزاء فالجملة الواقعة جوابا للشرط جازم لها جهتان معنوية هي تعلق
اللزوم او السببية بها والجملة بهذه الجهة واقعة موقعها واخرى لفظية هي وقوع

قول من عدا المقاربة والجمع غير معدود قال الشاعر ليالي اقتاد الهوى ويقودني
ولم يسمع اضافة المثنى الى الجمل كيومين ووقتين ويقع ايضا بعده ثم ولا يضاف
الى الجمل من ظروف المكان سواها فانها لابهامها بوقوعها على كل جهة تحتاج الى
تخصيصها باضافة بخلاف ما اختص بوجه كقدام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
ويجب اضافة حيث الى الجملة كما مر وقوله حيث لي العمائم لا يقاس عليه والاكثر استعمالا
اضافتها الى الفعلية ومن ثم رجح النصب بعده في نحو جلست حيث زيد اضربه ولا تقع (?)
في الجملة المضاف اليها الى عايد على المضاف بل لا يجوز كما في الارتشاف فان وجد
نون المضاف ونعت بالجملة كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وقوله
مضت سنة لعام ولدت فيه بالاضافة والقرنادرة لا يقاس الخامسة مما له محل الجملة
الواقعة جوابا لشرط جازم حال كونها مقرونة بالفاء بعد ان الشرطية او اخواتها مطلقا
اسمية كانت ام لا جزمية كانت ام لا او اسمية مقرونة باذا الفجائية بعد ان ومحلها الجزم
اذ ليس في صدرها على التقدير مفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فلا بد من كون الجملة
محل الجزم المحلي نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فجملة لا هادي في محل
جزم جوابا لمن الشرطية ولذا قرئ بجزم يذرهم عطفا على محل الجملة والفا المقدرة كالمذكورة
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ونحو ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون فجملة هم يقنطون جزم محلا جوابا لان واما نحو اتم المجزوم لفظا وقمت
المجزوم محلا جوابا في ان تقم اقم وان قمت قمت فالجزم فيه اي في نحوهما للفعل وحده لا

لا للجملة باسرها وكذا الشرط ومن هنا بان الفرق بين فعلي الشرط والجزاء وجملتيهما
ولاح فساد ما ذكره الدماميني على الجمهور [illegible]
من الاعراب مطلقا سواء اقترنت
جازم قال لان الجملة انما تكون ذات
والجزاء لا تكون الا جملة ولا يقع وقو
على الجملتين والاعلى كينونة اللزوم او
وهو ظاهر ولا محلا اذ لم تقع موقع ا
دل عليه ما قبله اي وان يضلوا ابن زيد (?)
على لزوم مضمون جملة او سببية المضمون ا
من مفردات بتنكير الجملتين ففي نحو ان
فعل الجزاء والاول مع مرفوعه جملة الشرط والثاني كذلك جملة الجزاء فاذا قلت
ان يقم زيد فبكر قائم او فقد قام بكر فليقم بكر او اذا بكر يقوم فالجملة بعد الفاء او اذا قائمة
مقام مفرد هو المضارع المجزوم على الجزاء بمعنى انها وقعت موقعا لو حل فيه مضارع لجزم
جوابا للشرط والتحقيق ان حرف الشرط له اثران لفظي هو جزم الفعلين لفظا حقيقة
او حكما كالجزم المحلي المقدر في المثال ومعنوي هو الدلالة على السببية او اللزوم بين مضموني
جملتي الشرط والجزاء فالجملة الواقعة جوابا للشرط جازم لها جهتان معنوية هي تعلق
اللزوم او السببية بها والجملة بهذه الجهة واقعة موقعها واخرى لفظية هي وقوع

كندر سعد كوفى سليخه
زعفران قسط
عود الصليب
٢

قول من عذ الملا ربة والجمع غير محدود قال الشاعر ليالى اقتاد الهوى ويقودنى

ولم يسمع اضافة المثنى الى الجمل كيومين ووقتين ونقع ايضا بعد حيث ولا يضاف

الى الجمل من ظروف المكان سواها فانها لابهامها بوق... ابهته تحتاج الى

تخصيصها باضافة بخلاف ما ا... وفوق وتحت

ويجب اضا... ستعمالا

... ا

اضافتها الى الفه... لا فا

فى الجملة المضاف اليه

نون المضاف ونعت بابه

مضت سنة لعام ولدت فيه با

الواقعة جوابا للشرط جازم حالكونها

اسمية كانت ام لا جزمية كانت ام لا او اسمية

اذ ليس فى صدرها على التقدير مفردا يقبل ... فلا بد من كون الجملة

محل الجزم المحلى نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فجملة لا هادى له فى محل

جزم جوابا للشرطية ولذا قرئ بجزم يذرهم عطفا على محل الجملة والفا المقدرة كالمذكورة

كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ونحو ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم

يقنطون فجملة هم يقنطون جزم محلا جوابا لان واما نحو ان تقم المجزوم لفظا ونحو

المجزوم محلا جوابا فى ان تقم اقم وان قمت قمت فالجزم فيه اى فى نحوهما للفعل وحده لا

٨١

لا للجملة باسرها وكذا الشرط ومن هنا بان الفرق بين فعلى الشرط والجزاء وجملتيهما ولا مع فساد ما ادعاه الدماميني على الجمهور بان الذى يظهر لى ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفاء ام لا وسواء كان جوابا لشرط جازم او غير جازم قال لان الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد فى محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعه مفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط تدخل على الجملتين دالا على كينونة اللزوم او السببية بينهما فجملة الجزاء لا اعراب لها لا لفظا وهو ظاهر ولا محلا اذ لم تقع موقع المفرد وجعل الجزم فى يذرهم لشرط مقدر دل عليه ما قبله اى وان يضلل الله يذرهم قلت وجوابه ان حرف الشرط وان وضع للدلالة على لزوم مضمون جملة او سببيته لمضمون اخرى لكن عمله وهو الجزم انما يكون فى فعلين من مفردات تينك الجملتين ففى نحو ان يقم زيد يقم بكر فعلان الاول فعل الشرط الثانى فعل الجزاء والاول مع مرفوعه جملة الشرط والثانى كذلك جملة الجزاء فاذا قلت ان يقم زيد فبكر قائم او فقد قام بكر فليقم بكر او اذا بكر يقوم فالجملة بعد الفاء او اذا قائمة مقام مفرد هو المضارع المجزوم على الجزاء بمعنى انها وقعت موقعا لو حل فيه مضارع انجزم جوابا للشرط والتحقيق ان حرف الشرط له اثران لفظى هو جزم الفعلين لفظا حقيقة او حكما كالجزم المحلى لقمت فى المثال ومعنوى هو الدلالة على السببية او اللزوم بين مضمونى جملتى الشرط والجزاء فالجملة الواقعة جوابا للشرط جازم لها جهتان معنوية هى تعلق اللزوم او السببية بها والجملة بهذه الجهة واقعة موقعها واخرى لفظية هى وقوع

لفظها موقعا لو وقع فيه مفرد اى فعل المضارع كان مجزوما بالشرط الجازم وهى محكوم على
محلها بالجزم بهذه الجهة لا بالاولى ووقوعها موقع المفرد باعتبار لا ينافى كونها فى
المحل الجملة باعتبار آخر السادسة ما له محل الجملة التابعة لمفرد ومحلها بحسبه اى بحسب
اعراب ذلك المفرد من رفع او نصب وجر او جزم نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله
فجملة ترجعون فيه الى الله فى محل النصب نعتا ليوما ونحو اولم يروا الى الطير فوقهم
صافات ويقبضن فجملة ويقبضن فى محل نصب عطفا على صافات وهو حال من الطير ونحوه
من قبل ان يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلة فجملة لا بيع فيه فى محل رفع نعتا ليوم ونحو ليوم
لا ريب فيه فجملة لا ريب فيه مجرورة المحل نعتا ليوم ونحو قولك ان يقم زيد فبكر قائم
وبشر حاضر فجملة بشر حاضر فى محل جزم عطفا على بكر قائم وللنعت بالجمل شروط الاول
تنكير المنعوت لفظا كما مر او معنى كالمعرف بال الجنسية فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى
الثانى اشتمالها على ضمير عائد اليه ولو تقديرا نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن
نفس شيئا اى لا تجزى فيه الثالث خبريتها فلا يقال مررت برجل اضربه اذ المقصود من وصف
المنكر ايضاحه وبيانه والجمل الانشائية لا ايضاح بها الا ترى انك لو وصفت رجلا
مثلا بقولك اضربه او لا تشتمه او هل ضربته لم تفد تخصيصه ولا توضيحه السابعة ما له محل
الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب والتابعة محلها بحسبها اى بحسب متبوعها
اى محلها نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف على الجملة الصغرى وهى قام ومحلها رفع بالخبرية
فكذا المعطوفة وقيد به لانه لو عطف على الكبرى لم يكن لها محل وان جعلت حالية لم تكن

حالية لم تكن تابعة وتقع التابعة بدلا بشرط كونها اوفى من متبوعها بتادية المراد نحو قول
الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن فى السر والجهر مسلما فجملة لا تقيمن بدل
اشتمال من ارحل لما بينهما من اللزوم وكون لا تقيمن اوفى فى المقصود وهو اظهار
كراهة اقامة المخاطب كذا قال البيانيون ويحتمل التوكيد لاتحاد المقصود هذا ما
عليه الجمهور من انحصار ما له محل من الجمل فى السبع وقيل تسع والباقيتان احدهما الجملة
المستثناة كقوله لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من
مبتداء ويعذبه خبره دخلت الفاء لمعنى الشرط فى المبتداء والجملة فى محل نصب على الاستثناء
المنقطع والثانية الجملة المسند اليها نحو سواء عليهم ءانذرتهم اذا جعل سواء خبرا
لما بعده ونحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ولنا فيها كلام ذكرناه فى الشرح تفصيل آخر
الاولى مما لا محل له من الاعراب الجملة المستانفة وهى اما المفتتح بها الكلام اى الواقعة
ابتداء الحديث غير المسبوق بكلام آخر والمسبوقة به المنقطعة عما قبلها لفظا ومعنى
معا كجمل ابتداء الكتاب بعد الاستعاذة او لفظا فقط نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا
فجملة ان ومعموليها مستانفة منقطعة عما قبلها لفظا لانها غير معطوفة عليه ولا معمولة
له ولذا وجب كسر همزة ان لا معنى لانها تعليل لما قبلها او معنى فقط كقوله اولم يروا كيف
يبدئ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده مستانفة منقطعة عما قبلها معنى اذ الهمزة للتقرير
واعادة الخلق لم يظهر بعد كيف يقصد تقريرهم برؤيتها بخلاف بدئه لا لفظا لوجود العاطف
وكذلك اى مثل المذكور من المنقطعة عما قبلها جملة العامل الملغى عن العمل لتأخره عن معموله

كزيد قائم أظن فجملة أظن ونحوه مستأنفة منقطعة عما قبلها لفظا لا معنى لبيان أنه
نشأ عن الظن لا اليقين أما جملة العامل الملغى لتوسطه بين معموليه كزيد أظن قائم
فهي أيضا جملة لا محل لها من الإعراب لكنها معترضة لا مستأنفة وأما العامل غير الملغى
في أظن زيدا قائما فهو مع معموليه جملة واحدة لا جملتان ومن قبيل القسم الأول من المستأنفة
هذا هو الاستئناف النحوي وأما البياني فما كان جوابا عن سؤال مقدر كقوله تعالى فقالوا
سلاما قال سلام أن جملة قال جواب سؤال تقديره فماذا قال لهم ولذا لم تعطف على الأولى
كما لا يعطف على سؤال جوابه **الثانية** مما لا محل له الجملة المعترضة وهي المتوسطة بين
شيئين من شأنهما الاتصال وعدم توسط الأجنبي بينهما والغرض من توسيطها
تقوية الكلام أو تحسينه وقيل لشرطها تناسبها الجملة المقصودة وعدم كونها معمولة
لشيء من أجزائها وتقع المعترضة غالبا بين طرفي نسبة كما بين الفعل ومعموله فاعله
أو مفعوله كقوله وقد أدركتني والحوادث جمة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل وقوله
وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمال وبين المبتدأ وخبره كقوله وا
فيهن والأيام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح ومنه الاعتراض بجملة العامل الملغى
لتوسطه وبجملة الاختصاص نحو نحن معاشر الأنبياء لا نورث وبين ما أصله المبتدأ و
الخبر كقوله إن سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وبين الموصول وصلته
كقوله ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا فقوله وأبيك جملة قسمية معترضة بين الموصول
وأجزاء صلته وكجاء الذي فضله وأبيك بارع وبين القسم وجوابه نحو وربي وهو المقدر لا

لأكرمنك وبين الموصوف وصفته وقد اجتمعا في قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه
لقسم لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم اعترضت جملة لو تعلمون بين عظيم وموصوفه وجملة إنه
لقسم الآية بين القسم وجوابه وتقع أيضا بين الشرط وجوابه كقوله فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا
فاتقوا النار وبين الجار ومجروره نحو هذا غلام والله زيد اشتراه بوالله ألف درهم وقد
تشتبه المعترضة بالحالية فتعرف بكونها إنشائية كقوله إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت
سمعي إلى ترجمان أو مصدرة بالفاء أو حرف استقبال كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه أن
سوف يأتي كل ما قدرا وقوله وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء
الثالث مما لا محل له الجملة المفسرة وهي الفضلة الكاشفة لما تليه بهذا عرفها
ابن هشام في المغني قال وقولي الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فإنها
كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالإجماع لأنها خبر في الحال أو في الأصل
وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل إنها تكون ذات محل كما سيأتي وهذا
القيد أهملوه ولا بد منه انتهى والفضلة خلاف العمدة يعني ما يتم بدونه الكلام والمراد
إذ الغرض من المفسرة إيضاح المفسر وبيانه لا غير فلا تكون عمدة قطعا وإن كان مفسرها
عمدة وخرج بها مفسرة ضمير الشأن لأنها خبر وعمدة وكذا مفسرة باب الاشتغال إذا
كان لها محل كزيد ضربته فإن ضربته مرفوع المحل بالخبرية ومن زعم أن مرادهم بها مجرد
كونها ذات محل من الإعراب ففسر الفضلة بالفضلة في الإعراب التي لا محل منه فقد
ركب متن عشواء أو خبط خبط عمياء وأراد كشفها عن حقيقة مدلولها كما هو المتبادر

فلا نفيض بالصلة والجزئية والحالية المبينات لو صفه وحال الحقيقة وذا ثم المفسرة اما مع حرف تفسير كقوله وترمينى بالطرف اى انت مذنب وتقليننى ... الينا اليه ان اصنع الفلك اولا نحو قوله ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فجملة خلقه تفسير مثل آدم اى شانه الغريب الخارج عن المعتاد وهو التولد بين ابوين والاصح ان اى الشان ان المفسرة لا محل لها من الاعراب مطلقا وعليه الجمهور وقيل والقايل الشلوبين انها بحسب ما تفسره فان كان له محل كان لها والا فلا فمحلها فى نحو انا كل شئ خلقناه بقدر نصب بان وفى نحو زيد رايته رفع بخبرية المبتداء ولا محل لها فى نحو زيدا رايته بنصب زيد قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة انتهى فان قلت قد ثبت المهم وقوع البدل جملة كما مر فى قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا فيلزمه قول الشلوبين فكيف يختار فلاوة قلت فيه تلبيه منه رد على ان المفسرة لا تقع بدلا عن المفسرة لمنافاة البدلية للتفسير لان البدل مقصود بذاته يسقط المبدل منه والمفسرة مقصود تبعا لا بذاته وهو يقرر مفسره ويحققه ويبينه فلا يسقطه وظهر بهذا الكلام كلام على ابن هشام فلو اكتفى بالبيان لم يكن عليه ملام واما جملة باب الاشتغال فقد يكون لها محل لكن لا تسمى مفسرة اصطلاحا فالكلام فى غيرها **الرابعة** مما ادعى انه جملة صلة الموصول مطلقا اما الاسمى فلانه المستحق للاعراب والمعنى المقتضى له دون صلته لانها من تتمته ولظهوره فيه فى نحو ليقم ايهم افضل ومررت بايهم جاء وامرر بايهم شئت و

واما اعراب صلة ال فستعار من الكلام فى بحث الموصول فلا اعراب له وصله واما الحرفى ... يتقدر مصدرا مفرد فمحلها من الاعراب لهما معا لا لاحدهما لانها لا يتقدر بالمفرد الا بموصول حرفى ولا لوحده لانه حرف فلا اعراب له ويشترط فى صلة الموصول الاسمى كونها جملة خبرية عند الاكثر لانها كالنعت معنى ولا ينعت بغير الجزئية وجوز الكسائى وصله بامر او نهى نحو الذى اضربه او لا تضربه زيد والمازنى وصله بالدعاء ان كان لفظه خبرا نحو الذى رحمه الله وهشام بالمصدرة بليت او لعل او عسى كالذى ليته قائم زيد وفى الجملة الشرطية والتعجبية والقسمية نحو الذى ان قام قمت او ما احسنه او اقسم بالله لقد قام زيد فولان وظاهر المتن المنع ويشترط ايضا كونها معلومة للمخاطب لتفيد تعريف موصولها وقد يتوسل بابهامها الى التهويل او تعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم واوحى ربك ما اوحى مشتملة على ضمير مطابق للموصول فى الافراد والتذكير وفروعهما كجاء الذى قام ابوه والتى ذهب ابوها واللائى انطلقن هذا اذا طابق لفظ الموصول معناه فيما ذكر فان اختلف جاز مراعاة ايهما شئت ومراعاة لفظه اكثر لكنهم من يستمع او يستمعون اليك وكذا جاز فى عايد موصول اخبرته او بموصوفه عن حاضر للحضور لمعنا والغيبة للفظ لان اسماء الظواهر كلها غيبة نحو انت الذى او الرجل الذى جئت او جئت بالفتح وانا الذى او الرجل الذى جاء او جئت بالضم **فايدة** لا يحذف العايد المرفوع فاعلا او نائبا عنه او خبرا كالذى قام او قوتل هو والذى افاضل هو زيد وان كان مبتداء فان اخبر عنه بمفرد جاز حذفه كقوله تعالى هو الذى فى السماء

الذي هو الرما لم يقع معطوفا او معطوفا عليه او بعد الا وانما او حرف النفي نحو الذي
هو زيد او زيد وهو ذاهبان والذي ما عندك الا هو وانما عند[illegible] ما هو قائم
فلا يحذف مخبرا عنه بجملة او ظرف كالذي هو يقوم او في دار او عندك اذ لو حذف صلح الباقي
لان يكون صلة كاملة فلا يعلم احذف شيء ام لا بخلاف الجز المفرد ويجوز حذف المنصوب
ان اتصل بفعل او صفة غير صلة ال نحو نعلم ما تسرون وقوله ما الله موليك فضل فاحمدنه
بر اي به وبزو مولیکه فان انفصل واتصل بغيرهما لم يحذف كالذي اياه اعين او انه فاضل
زيد ويجوز حذف المجرور بالاضافة ان كان المضاف وصفا غير ماض نحو فاقض ما انت
قاض اي قاضيه وبالحرف ان كان الموصول او موصوفه مجرورا بمثل ذلك الحرف معنى وعاملا نحو
يشرب مما تشربون او من التراب الذي تشربون اي منه الخامسة ما لا محل الجملة المجاب بها
القسم ذكر فعله كاقسم بالله لا فعلن ام لا نحو والقران الحكيم انك لمن المرسلين واما مجموع
الجملة القسمية وجوابه فقد يكون له محل كقال زيد والله او اقسم بالله لا فعلن ومتى
اجتمع في كلامهم شرط وقسم ولو تقديرا اكتفي بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر سواء
كان المتقدم هو الشرط نحو ان جاء زيد والله اكرمته فحذف جواب القسم وجوبا لدلالة جواب
الشرط عليه ام القسم الملفوظ نحو والله ان جئت لاكرمنك او المقدر كقوله لئن لم تفعل
ما امره ليسجنن ويجوز الفراء وابن مالك قبل والكوفيون الاكتفاء بجواب الشرط وان
تاخر لقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا ومنعه البصريون
وهو ظاهر المتن قالوا البيت ضرورة او اللام زائدة لا موطئة الا اذا تقدمهما اي الشرط والقسم

والقسم ما يفتقر الى كالمبتدا ولو مقدما فانه يكتفي بجوابه الشرط عن جواب القسم
مطلقا [illegible] تفضيلا للشرط لشدة الاعتناء به بحيث يختل المقصود بسقوطه على القسم
لانه لمجرد التاكيد نحو زيد وان زيدا والله ان يقم اقم وزيد ان يقم والله اقم فالجملة الشرطية هي
الخبر والقسم تاكيد وجوابه محذوف وهل حذفه واجب او راجح ظاهر المتن الاول وعليه ابن مالك
في التسهيل وابن الحاجب في الكافية وقال ابن عصفور بالثاني فيجوز العكس مرجوحا
كزيد ان يقم والله لا قومن الثامنة ان وقع قسم بعد ما يفتقر الى خبر او صلة بنيت على
ايهما شئت فان ذكرت الجزا والقسم حذفت الجواب القسم لدلالة المذكور عليه نحو زيد او ان
زيدا والله يقوم وجاء الذي والله تصوم والا فالقسم وجوابه خبر او صلة كزيد والله
ليقومن وجاء الذي والله ليصومن ومنع ثعلب من وقوع الجملة القسمية خبرا او صلة
السادسة ما لا محل له الجملة المجاب بها شرط غير جازم وهو اذا ولو ولولا ولما وكيف
نحو اذا جئتني اكرمتك وكيف تجلس اجلس وفي حكمها الجواب اي الجملة التي اجيب بها
شرط جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فلا محل لهذه ايضا نحو ان تقم اقم لان فعل
الجواب مجزوم لفظا فلا محل للجملة ونحو ان قمت قمت اذ المحل للجزم للفعل وحده لا للجملة
فان قرنت بالفاء او اذا كان المحل للجملة كما مر السابعة ما لا محل له التابعة لما لا محل له
من الاعراب نحو جاءني زيد فاكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها معطوفة على ما لا محل له
وكذا جاءني زيد واكرمته بالواو وفي بعض نسخ جاءني الذي زارني واكرمته بالعطف على الصلة
اذا لم تقدر الواو [illegible] للحال والا كانت للجملة ما لا بعد بقد فمحلها النصب قال الدماميني

في شرح المغني اطلاق التابعة على الجملة التي لا محل لها من اعراب مشكل لان التابع هو ثان
باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد له ولمتبوعه من اعراب ولو نقـ[illegible] قال والجواب
بارادة التبعية اللغوية لا العرفية مع انه خروج عن لسان اهل الفن لا يحكى في قولهم في مثل
قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين ان الجملة الثانية لا محل لها
لانها بدل من الصلة وفي نحو جاء زيد وذهب بكر ان الثانية معطوفة على ما لا محل لها فلا
محل لها وقال بعض الاعلام الاولى ان يوجه اطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة تتمة
للمحلى يقرأ الرابعة في ذكر احكام ما يشبه الجملة من جار ومجرور والظرف مطلقا اذا وقع احدهما
بعد المعرفة المحضة الخالية عن شائبة التنكير فحال منها كرايته او زيدا او هذا او من شئت
او الرجل في بيتك او معك وكذا نحو يا ايها الرجل في الغرفة او عند الامير عند من اثبت
مجي الحال عن المنادى او بعد النكرة المحضة غير المختصة فصفة لها كرايت طيرا على غصن او فوقه
او بعد غير المحضة من المعرفة والنكرة فيحتمل لهما الحال والصفة كاعجبني الثمر في الشجر او فوقه
لان المعرف بال الجنسية في حكم النكرة معنى وكرايت ثمرا يانعا على شجر او فوقه اذ النكرة الموصوفة
بحكم المعرفة وبالجملة لغير المحضة جهتان لتنكير وشبه تعريف او تعريف وشبه تنكير فيحتمل ما بعده
الحال لتعريفه او شبهه والصفة لتنكيره او شبهه ولا بد من متعلقهما اي الجار والمجرور والظرف
اى مصدر بمعنى التعليق اى لا زم من تعلقهما بالفعل او شبهه
بالفعل او شبهه او ما بمعناهما او بما يشير اليه من حدث او ما فيه معنى نحو انعمت عليهم غير
المغضوب عليهم ومالك وزيد في ما الراى ما نفع وهو حاتم في قومه اي جواد ومنه قوله اسد
علي وفي الحروب نعامة اي جرية على وجبان في الحروب وانما وجب ذلك لان حرف الجر وضع

وضع لايصال معنى الى مجرور فلا بد من حدث يصل الى مجروره بواسطته ولا نعني بعامل الجر و
متعلقه [illegible] لفظا دال على ذلك الحدث ولما كان الظرف مقدرا بحرف جر كان بحكمه في ذلك
فان لم يذكر معهما ما يصلح لان يتعلقا به وجب تقديره بحسب القراين قال الله تعالى والى ثمود اخاهم
اي وارسلنا الى ثمود بقرينة ذكر المرسل والمرسل اليهم وان لم يذكر لفظ ارسال واجاز ابن
الحاجب تعلق الجار بحرف النفي في نحو ما اكرمت المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن لمكافاته
اذ المعنى انتفى اكرامي المسيء لتاديبه واهانتي المحسن لمكافاته فلو تعلق بالفعل فسد المعنى
وقال ابن هشام هو كلام بديع لكن الجمهور النحاة ينصون على تعلق بالحرف فيجب عندهم
تقدير فعل يدل عليه الحرف فان قلت قد جعل التعلق للجار وقوم المجرور وآخرون
لهما وهو ظاهر المتن فكيف التوفيق قلت لكل وجه واما الجار فلما عرفت واما المجرور
فلانه معمول للمتعلق بواسطة الجار اذ الحرف لا يكون معمولا فلو قيل عامل الجار كذا كان تسامحا
وتنزيله منزلة الجزء من مجروره الذي هو المعمول حقيقة فيتعلق به الجار تعلق تعديته
والايصال والمجرور تعلق المعمولية ومن جعله لهما اراد الامرين بل الظاهر ان من عبر بالجار
اراده مع مجروره ومن عبر به اراده مع جاره فلا اختلاف في المعنى واستثنى من القاعدة ما
لا تعدية فيه وهو الجار الزايد مطلقا لانه لمجرد التوكيد ولعل في عقيل لانه لترجي فقط
ولولا عند سيبويه في لولاه ولولاي ولولاك لانه لمحض الامتناع ورب لانه للتكثير او
التقليل لا التعدية ويجب حذف المتعلق بالفتح اي المتعلق به على الحذف والايصال او بالكسر
على ان التعلق من الطرفين اذا كان احدهما اي جار ومجرور او الظرف صفة كصيب من السما

وشكو عند البلاء او صلة كما في السموات ومن عنده او خبرا نحو الحمد لله والعلم عند الله وان
العزة لله وان لدينا انكالا او حالا نحو فخرج على قومه في زينته وانك اليوم لدينا مكين امين
او رافعا الظاهر نحو افي الله شك وهل عندك شيء او كان الجار واو القسم وتائه نحو والقرآن
الحكيم تالله لاكيدن اصنامكم اذ لا يذكر فعل القسم معهما او حذف متعلقه في مثل كقولك
للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست او على شريطة التفسير نحو اليوم الجمعة صمت فيه ولا
خلاف في ان المقدر فعل في باب الصلة والقسم اذ لا يكونان الا جملتين ويجب المفسر في باب
الاشتغال فعل في اليوم الجمعة صمت فيه وصفة في ايوم الجمعة انت صائم فيه واختلف في
البواقي الآن المختار عند قوم تقدير الفعل لان الاصل في العمل وعند اخرين تقدير الوصف
لتقليل المقدر ولان الاصل افراد الحال والنعت والخبر وقال ابن هشام الحق انا لم نحذف
الخبر بل نقلناه الى الظرف والجار والمجرور فالمحذوف فعلا كان ام وصفا مفرد لا جملة قال
والحق عندي انه لا يرجح تقدير احدهما بل هو بحسب تقدير القسم في القسم ومثل المفسر في باب
الاشتغال وبحسب المقصود في البواقي فايدة الظرف اما مستقر وهو ما متعلقه
عام واجب الحذف لوقوعه صفة او صلة او حالا او خبرا سمي به لاستقرار ضمير متعلقه
فيه على الحذف والايصال وقيل هو ما حذف متعلقه وجوبا لدلالة عليه عاما كان ام خاصا
سمي به لاستقرار معنى عامله فيه واما لغو وهو بخلافه واذا كان احدهما الجار والمجرور او الظرف
كذلك صفة او صلة او خبرا او حالا كما مر او اعتمد على نفي بحرف او فعل او على استفهام بحرف
او اسم اي وقع بعد نفي او استفهام جاز ان يرفع الفاعل مضمرا او ظاهرا نحو جاء رجل ابيه

بيه او معه صقر والذي في الدار او عندك ابوه وزيد في البيت او عندك اخوه وجاء بشر على
كتفه او معه سيف وما او ليس في السوق او عندك احد وافي الله شك وهل عندك
احد وفي مرفوعهما الظاهر اقوال فقيل يرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بهما لضعفهما عن
العمل في الظاهر وقيل الراجح فاعليته اذ الاصل عدم التقديم والتاخير وقيل بتعين
كونه فاعلا وعلى الفاعلية عامله وعاملهما المقدر عند قوم وهما عند المحققين لنيابتهما
عن الفعل وهو مختار المص وكل من قال بحذف المتعلق وحده نقل ضميره اليهما اذ الضمير لا يسكن
الا في عامله ولم يشذ عنهم احد سوى ابن مالك حيث ناقض باختياره الاول قوله بذلك
فايدة حكم الجمل بعد المعارف والنكرات حكم الظروف فالجملة الخبرية غير الصلة والخبر
والمحكية بالقول حال بعد معرفة محضة نحو لا تمنن تستكثر فيمن رفع تستكثر اي مستكثرا
ونعت بعد نكرة محضة كقوله تعالى رجل يكتم ايمانه اي كاتم لايمانه ومحتملة لهما بعد غير
المحضة كمثل الحمار يحمل اسفارا وهذا ذكر مبارك انزلناه فان تعريف الحمار جنسي والذكر
نكرة موصوفة فان كان الجملة انشائية كهذا عبدك او عبد بعته اذا قصد به انشاء البيع
فمستانفة اذ الانشاء البيع لا يقع نعتا ولا حالا وان كانت خبرا كزيد او رجل تام او محكية
بقول كقال زيد ورجل احمد الله او صلة كجاء من ذهب لم تصلح لهما الحديقة الخامسة
في المفردات التي يكثر استعمالها ولتشتد الحاجة اليها من الظروف والحروف وبعض الاسماء
والافعال التي يقرب منها وجملة ما ذكره المص هنا اربع وعشرون كلمة ذكرها على ترتيب حروف
الهجاء الهمزة وهي حرف ترد لنداء القريب والمتوسط وهذا لا قائل به ظاهرا نعم نقل ابن الخباز

عن شيخه انها للمتوسط ورده في المغني بانه خرق لاجماعهم على انها للقريب وقال ابن هشام
وابن الصايغ النداء بها قليل ولم يات في القران نداء بغير يا وفي الهمع ما ذكراه من
تلبهما مردود فقد وقفت على اكثر من ثلثمائة شاهد وافردتها بالتاليف وللمضارعة
بفتح الراء مصدر ضارع اي علامة للمضارع المتكلم وحده كاقوم وهي اربعة احرف يجمعها انيت
وللتسوية بين مصدرين جملتين وهي الهمزة الداخلة على جملة واقعة مع تلك الهمزة في محل
المصدر نحو سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وتركه وفرئيه
قوله سواء الجزء الاية المذكورة كونها خبر من اقبلها او مبتدا او مبتدا ما بعدها فاعل على الاول ومبتدا
تاويل الجملة بالمفرد هنا مشكل اذ لا سابك لفظا ولا تقديرا فيلزم شذوذ التركيب كما
صرحوا به في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع مع انه لا شذوذ هنا فيجاب بان سبك
الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري انما يعد شاذا لو لم يطرد في باب اما مع اطراده فلا في
كتبك الجملة الاولى في النحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب بان المقدرة
والجملة المضاف اليها في نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم حذرا من عطف الاسم على الفعل
في الاول والاضافة الى الفعل في الثاني والاولى ان يجاب بان شذوذه هو مخالفة
قياس فلا يستلزم الضعف او الندرة ولا ينافي الفصاحة وكثرة الاستعمال ولعل هذا هو
المراد الجيب الاول فالمراد ان الشذوذ اذا اندفع فحسن بكثرة استعماله الزايد فاعرفه في باب ماراده
في باب الاولى لا انه ينافي الاطراد كما هو ظاهر لفظه وللاستفهام وهو عند الجمهور اراده
يطلب المتكلم لنفسه علمه بمجهول وفهم اياه باعلام مخاطبه وافهامه له تصورا كان المطلوب
ام تصديقا ولذلك اشترطوا كون المطلوب غير حاصل للمتكلم عند الطلب لاستحالة تحصيل

الحاصل ومن ثم اطلقوا على استعماله عليه ثم وان ما ورد منه في كلام او كلام غير
العالم بالمطلوب عند طلبه فهو مصروف الى معنى اخر غير الاستفهام من تقرير او توبيخ او
نحوهما وقيل الاستفهام طلب حصول فهم شيء وعلمه في ذهن ما اعم من ذهن المتكلم وغيره
كما ان الاستغفار طلب المغفرة سواء كان للمتكلم الطالب ام غيره والمطلوب باستفهامك
اما فهم نفسك وهو ظاهر او فهم غيرك بان اردت ان يجيب المخاطب ليسمع ذلك الغير جوابه
فيعلم به مجهوله فقولهم ليس الاستفهام منه تعالى على حقيقته ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا
اذا كان مصروفا الى المتكلم واما اذا كان لغيره ممن يجهل فلا يستحيل نحو قوله تعالى اانت قلت
للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى في مشهد
القيمة بانه لم يقل ذلك ليفهم النصارى ويتقرر عندهم وعند ساير الخلق كذب ما ادعوه
وبراءته عليه السلام مما ابتدعوه واقول الحق هو الاول اذ ليس الكلام في لفظ الاستفهام
حتى يقاس على الاستغفار بل في حقيقته ادواته ومعناها الوضعي ولا شك ان المتبادر
منها عند الاطلاق وعدم القراين هو ان المتكلم جاهل بالمستفهم عنه طالب من مخاطبه
افهامه اياه حتى لا يفهم غير ذلك ولا يعدل السامع الى ما سواه الا بقراين حالية وبواعث
مقالية او حالية فهذا هو الحقيقة واما غيره من تقرير كما في الاثبات او انكار ابطالي نحو اله
البنات او توبيخي نحو اتعبدون ما تنحتون او تعجب نحو كيف فعل ربك باصحاب الفيل او
استبطاء كقوله متى نصر الله وقولك اذهبت لمن امرته بالذهاب وعلمت عدمه او تسوية
كما مر فمجاز مفتقر الى القرينة كما في الاتقان ثم الهمزة اصل ادوات الباب فيطلب بها اما التصور

ان ادوات الغير النسبة الحكمية او التصديق بها ايجابا او نفيا وعلى الاول يؤتى بام معادلة
لها فيطلب بها تعيين احد الامرين الذين وقع احدهما بعد الهمزة والاخر بعد ام مع
حصول تصديق اجمالي بالنسبة الحكمية وتصور الامرين كذلك فالمطلوب بالحقيقة هو
التصور المحكوم عليه مثلا على التعيين اى تصور التفصيلى وتمييز المتصورين وفصله امد
عن الاخر والحكم مراد عليه لا نفس التصور نحو ازيد في الدار ام عمرو لطلب تصور المسند اليه وفي
الدار زيد ام في السوق لطلب تصور المسند وعلى الثاني امتنعت معادلة ام لها فيطلب بها
نفس حكم الجملة نحو اقام زيد وانما لم يمثل المص له لسهولة اخذه من مثال التصور بترك ام
وما بعدها وقد يطلب بها تصور غير المسند والمسند اليه من المفعول والحال والتمييز والظرف
وانما اقتصر عليهما لانهما العمدتان والضابط ان المستفهم عنه هو ما يليها نحو ازيدا ضربت ام
بكرا اراكبا جئت ام ماشيا اقليلا امنت ام لسانا افي المسجد صليت ام في البيت بخلاف هل لاختصاصها
بطلب التصديق فقط نحو هل قام زيد وهل زيد قائم وسيأتي الكلام عليها وبقية ادوات
الاستفهام مختصة بطلب التصور فمتى لطلب تصور الزمان واين لطلب تصور المكان الى غيره
ذلك على ما مر في باب الاضافة الثانية ان بالفتح والتخفيف ترد اسمية وحرفية اى اسما
وحرفا فالاسمية ضمير المخاطب كان في انت بفتح التاء او كسرها وانتما وانتم وانتن انما بعدها
وهو التاء حرف خطاب لتفيد انها تفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتوصل بنون ميم في جمعها
وميم لجمع وميم والف لمثناها فالضمير هو ان لا غير هذا قول الجمهور وقال الفراء الضمير
مجموع ان وما بعده وقيل هو التاء والمفرد ان عماد لها دعموها بحيث ارادوا انفصالها

انفصالها ولم تكن مستقلة بنفسها لفظا كما هو قول ابن كيسان والكوفية في اياك
واخواته من ان الضمير هو الكاف المتصرفة وما قبلها عماد لها وقال الشيخ رضي ما ارى هذا
القول بعيدا من الصواب في الموضعين ونقل الاتفاق سهوا اتفق منه قدس سره تبع فيه
صاحب الوافي وغفل عن غيره وقيل لا يفيد تأويله باتفاق البصريين لخلاف ابن كيسان
منهم ولعله لم يعتد بخلافه وكذا ان في انا هو الضمير وحده عندهم اتي بالالف وقفا لبيان
الحركة ويؤيده نقل قطرب عن بعض العرب وقفهم على النون بالسكون وانا بجملته الضمير
عند الكوفية واختاره ابن مالك وابطل باثبات الالف وصلا في لغة واقتصار المص على الضمير
المخاطب على التمثيل والحصر واختيار قول الكوفيين في ضمير المتكلم والحرفية ترد على اربعة
اوجه ناصبة للمضارع كما مر في مدخله الافعال ومخففة من ان المثقلة المذكورة ولا تعمل عند
سيبويه والكوفيين وتعمل عمل اصلها عند غيرهم واسمها ضمير شان محذوف عند الاكثر
وخبرها جملة اما اسمية مجردة كقوله واخر دعويهم ان الحمد لله او مقرونة بلا نحو ان لا اله
الا هو او فعلية فان كان فعلها جامدا او دعاء لم تقترن بشيء نحو ان ليس للانسان الا
ما سعى والخامسة ان غضب الله عليه والا اقترن بنفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا
وان لن نجمع عظامه وان لم يره احد او بلو نحو ان لو نشاء اصبناهم او بقد نحو ان يا ابراهيم
قد صدقت الرؤيا او حرف تنفيس نحو علم ان سيكون ومنهم ما خلوها عن ذلك كله
كقوله لمن اراد ان يتم الرضاعة فيمن رفع يتم ومفسرة بمنزلة اى الا انها تدخل على الجملة
لا غير نحو اوحينا اليه ان اصنع الفلك وكتب اليه ان ما انت وزيد او اى تدخل على المفرد

ايه وشرطها التوسط بين الجملتين اولهما بمعنى القول دون لفظه كما قيل او مطلقا
كما عليه قوم وعدم دخول جار عليها ولو زايدا فان دخل كانت مصدرية لا زايدة كما ز
ابو حيان اذ الجار لا يدخل الا على اسم صريح او متاول به وزايدة تفيد التوكيد كغيره
من الزوايد وتقع غالبا بعد لما الايجابية نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه وبين لو
وفعل القسم المذكور او المقدر نحو والله اقسم بالله ان لو جئت لاكرمتك فايدة الحرف
الزايد معنوية هي تاكيد معنى الكلام ولا يفيد غيره ولفظية هي تزيين اللفظ وكونه
لكونه معه افصح او استقامة وزن او سجع بحيث يمتنع خلوه عن ذلك كله والا لعد عبثا وهو قبيح
ولا سيما في كلامه سبحانه ثم ومن هنا جاز كون الزايد لازما كالتي في الان على المشهور
وان في حيز عسى على قول وانما سمي مع ذلك زايدا لان اصل المعنى المراد لا يختل بتركه
مع انه لم يفد ما وضع له فكانه لم يفد شيئا بخلاف الفاظ التوكيد لبقائها على ما وضعت
له فالفرق ان التوكيد وضعي فيها وعارض فيه الثالث ان بالكسر والتخفيف ترد على
اربعة اوجه شرطية كما مر في الباب افعال او نافية نحو ان الكافرون الا في غرور وان اردنا
الا الحسنى وان يعد الظالمون بعضهم بعضا الا غرورا قيل ان دخلت على اسم لزمت بعدها
الا كما مر ولما المشددة بمعناها كقراءة ان كل نفس لما عليها حافظ بتخفيف ان والتشديد
لما اي ما كل نفس الا عليها حافظ وزيدت بقوله ان عندكم من سلطان بهذا قل ان ادري
اقريب ام بعيد ما توعدون واعمالها كليس لغة واهمالها اكثر نحو ان قائم او قائما بنقل حركة
انا كما مر في الحد بعض الثانية ومخففة من الثقيلة تدخل الجملتين فان تلتها اسمية اهملت

اهملت غالبا لزوال اختصاصها بالاسم نحو ان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة لما بالتخفيف
فما زايدة وجميع بمعنى مجموع اي انه كل مجموعون لدينا من قرا بتشديدها جعل ان نافية
ولما بمعنى الا وجاز اعمالها كاصلها كقراءة وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولما خلافا للكوفيين
وان تلتها فعلية وجب الاهمال ويغلب دخولها على ماض ناسخ او مضارع نحو وان كادوا
ليفتنونك وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان اهملت لزمت في خبرها لام تسمى فارقة
لفرقها بينها وبين النافية والرابع من اوجه ان هذه ان تقع زايدة اشار اليه بقوله الا
روما للتكميل فائدة وتحصيل قاعدة بقوله ومتى اجتمعت ان وما الحرفيتان فالمتأخر
منهما زايدة كقوله ما ان اتيت بشيء انت تكرهه فان زايدة وما نافية وكقوله ثم واما تخافن من
واما ترين فان اصله ان ما فما زايدة وان شرطية الرابع ان بالفتح والتشديد وهي حرف
تاكيد وتحقيق من الحروف المشبهة بالفعل وتنصب اسما وترفع خبرا كما مر وموصول حرفي
تاول مع معموليها بمصدر من لفظ خبرها ان كان الخبر مشتقا وبالكون وعموم من المصادر
العامة ان كان جامدا فالاول نحو انك منطلق اي انطلاقك وانك في الدار اي استقرارك فيها
والثاني نحو بلغني ان هذا زيد اي كونه زيدا او زيديته هذا مع ثبوت الجزء مع نفيه فيقدر
لفظ عدم مضافا الى المصدر نحو بلغني انك لم تقم اي عدم قيامك او انه ليس زيدا اي عدم
كونه زيدا او عدم زيديته الخامس ان بالكسر والتشديد ترد حرف تاكيد وتحقيق كاختها
تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر وتنصبهما كليهما اي تنصبها الاسم والخبر لغة لبعض العرب كقوله ان
حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وفي الارتشاف المشهور رفع ابنا

هذه الحروف يعني انّ واخواتها وذهب ابن سلام وجماعة من المتاخرين الى جواز نصبها والكسائي
الى جوازه في ليت وكذا في نقل عن الفراء وحده ايضا في ليت وكانّ ولعلّ وزعم ابن سلام انها
لغة رؤبة وقومه وحكي عن تميم انهم ينصبون بلعلّ وسمع ذلك في خبر انّ وكانّ ولعلّ
وكثر ذلك في خبر ليت حتى حمل عليه المولدون قال ابن معين مرت بنا سحر الطير فقلت لها طوباك
بالتي ايك طوباك ولم يحفظ في خبر ان ولا خبر لكن انتهى ويعلم منه ان هذه اللغة غير
مختصة عند مثبتها بان ثم المشهور منع اخبار هذا الباب وانكار هذه اللغة وتاويل
شواهدها بتقدير الخبر وجعل المنصوب حالا او مفعولا اي تلقاهم او تجدهم اسدا
وبانّ القعر في الحديث مصدر فعرف البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف ليراي بلوغ
قعر جهنم في سبعين خريفا وقد تنصب انّ ضمير شان مقدرا هو اسمها فالجملة بعدها
خبرها ففي الحديث انّ من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وحمل عليه كل موضع
رفع بعدها الاسم ومنع ابن هشام حذف ضمير الشان حيث اتى به لغرض تقوية
الكلام وتفخيم المرام نيفا فيه الحذف الا مع ان المخففة من الثقيلة فانا جاز حذفه تبعا
لحذف نونها اذ بني الكلام هنا من اول الامر على الحذف والتخفيف والمشهور جوازه مطلقا
قال الشيخ رض لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط
فهو كالزايد وقيل لا يختص ذلك بانّ بل يعم اخواتها ايضا وقد ترد حرف جواب كنعم تصديق
المخبر واعلام المستفهم ووعدا للطالب اثبته سيبويه والجمهور وهو الحق وقال ابن مالك
الشواهد قاطعة به كقوله قالوا أَخَفْتَ فَقُلْتُ إِنَّ وَخِيفَتِي مَا إِنْ يَزَالُ مُنَوِّطًا بِرَجَائِي

برجائي وقول ابن الزبير انّ وراكبها لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك اي نعم ولعن
راكبها ايضا وجعل المبرد من ذلك اي باب انّ الجوابية قوله تعالى انّ هذان لساحران كما مر في
الى الاشارة في باب اسماء الاشارة فهذان عنده مبتدا وساحران خبره ورد بامور
الاول اذه ان مجيء نعم شاذ حتى قيل لم يثبت فلا ينزل عليه التنزيل وفيه ان الحق
ثبوته والقلة لا تخل بالفصاحة والثاني انهم اتفقوا على امتناع دخول اللام الابتدائية
المؤكدة في خبر المبتدا كما يلزم هنا وانما امتنع لان لام التوكيد لها الصدر وادخالها
على الجزء المؤخر ابطال لصدارتها وانما جاز دخولها على خبر ان اضطرارا لصحبة امتنع
دخولها على انّ او اسمها المقدم على خبرها لامتناع اجتماع اداتي التوكيد ولذلك وجب
تقديم خبرها على اسمها في نحو ان في ذلك لعبرة حذرا من ايلاء اللام لها والجواب بانها
زايدة لا ابتدائية او داخلة على مبتدا مقدر اي لهما ساحران ضعيف لان زيادتها في
خبر المبتدا خاصة بالشعر والجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين
واجيب بانها مؤكدة دخلت خبر المبتدا بعد ان الجوابية لمشابهتها ان المشبهة بالفعل
لفظا كما زيدت ان في قوله ورج الفتى للخير ما ان رايته بعد ما المصدرية لشبهها لفظا
بما النافية الثالث ما حكي عن ابي علي الفارسي واستحسنه الرماني من ان ان في الاية
دخلت على الكلام مستانف ليس جوابا عن خبر او طلب وقال الشمني هي جواب لاخبار بعضهم
بعضنا او الاستخبار بعضهم عند اسرارهم النجوى ويؤيده قول صاحب الكشاف الظاهر
انهم تشاوروا في السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت

بجوزيهم فى تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيطا للناس عن اتباعهما

السادس اذ وهى اسم يرد ظرفا للماضى لا غير عند الجمهور وقال قوم قد يخرج من المضى

الى الاستقبال بدليل قوله تعم يومئذ تحدث اخبارها والجواب انه من باب نفخ فى الصور

فى تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما وقع ويجب اضافتها الى جملة اسمية او فعلية

مذكورة او مقدرة معوضة عنها التنوين وقد يخرج عن الظرفية فيدخل على الجملتين فيضاف

اليها اسم زمان يصح الاستغناء عنه باذ نحو حينئذ ويومئذ تقول جاء زيد فاكرمته حينئذ

اى حين اذ جاء ولو قلت اذ ما صح ايضا او اسم زمان لا تغنى اذ عنه لدلالته على امر زائد

على حقيقة الزمن نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا فان اذ لا تغنى عن لفظ بعد من

حيث افادة التاخر فمحل اذ ح الجر بالاضافة لا النصب بالظرفية ولا تتعدى الحالتين عند

الجمهور وهو ظاهر المص وقيل قد تقع مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا ونحو اذ قلنا

للملائكة بتقدير اذكر وبدلا منه نحو واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم

واول الجمهور الاول بانه ظرف لمفعول محذوف اى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا

فكثركم والثانى بانه ظرف لمضاف مقدر اى اذكر قصة مريم وترد اذ للمفاجات بعد بينما

وبينا اصلهما بين قطعت عن الاضافة بما الكافة فى الاول والف الاطلاق فى الثانى

نحو بينما او بينا انا جالس اذ دخل الامير وانكر قوم منهم الحريرى وقوعها بعد بينا وقال ابن مالك

تركه اذ بعد بينا وبينما اقيس وقال الشيخ ره كان الاصمعى لا يستفصح الا تركه اذ واذا فى

جوابهما لكثرة مجيئه بدونهما والكثرة لا تدل على ان القليل غير فصيح بل على ان الاكثر افصح

افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين على عليه السلام وهو من الفصاحة بحيث

وهو بينا هو يستقيلها فى حيوته اذ عقدها لاخر بعد وفاته انتهى وهل هى اذ حينئذ اى

اذ وردت للمفاجات بعد بينما وبينا ظرف زمان او مكان او حرف للمفاجاة او زائدة فيه

خلاف فهى اما زائدة كان لم تذكر فيعمل الفعل بعدها فى بين وهو بين او ظرف او حرف

فعامل بين فعل محذوف ويفسره ما بعد اذ واذ حرف لا عامل له وظرفا عامله الفعل

بعده ان قلنا بان اذ مقطوعة عن الاضافة اليه والا فلا يعمل الفعل ح فى اذ ولا فى بين

اذ المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله فعاملهما محذوف او عامل بين ما يليها

لانها مكفوفة عن الاضافة اليه واذ بدل منها وقيل بين خبر لمحذوف اى بين اوقات

جلوسى دخول الامير اذ دخل حرف المبتدا لدلالته ما بعد اذ عليه وقيل مبتدا

واذ خبره اى حين انا جالس حين دخل الامير واذ التعليلية هى الظرفية يستفاد التعليل

منها بمعونة القرينة عند الاكثر نحو ضربته اذ اساء كما يفهم التعليل اذا قلت حين اسا

وقيل حرف وضع للتعليل كاللام السابع اذا ترد ظرفا للمستقبل ومنها معنى الشرط غالبا

فتضاف الى شرطها عند الاكثر وتنصب بجوابها عندهم لا بشرطها لاضافتها اليه وبدلا

بجوابه عند منكرى الاضافة وتختص بالجملة الفعلية نحو واذا تتلى عليهم واذا جاء نصر الله

خلافا للاخفش والكوفيين لتجويزهم دخولها على اسمية خبرها فعل واما نحو قوله

تع اذا السماء انشقت مما احتج به فهو مثل قوله وان احد من المشركين استجارك

واصل وان تعين للفاعلية لمقدر عندنا لكنه عندهم محتمل لهاد الابتدا فالمرفوع هناك

وقد نرى مبتدأ خبره الرفع والنصب لرحالان وفسرايهم بما اجاب بعض الشارحين
في قول ابن قتيبة انما اللمع بياض في الشفتين واكثر ما يعتري ذلك السودان من رفع
الجزية فما موصول اي اكثر ما يعتريه ذلك السواد ونصبه على المفعولية وهو يغني
عن الخبر وما مصدرية الثامنة ام ترد للعطف على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة
هي المرتبط ما بعدها بما قبلها فلا يستغنى باحدهما عن الآخر ولذا سميت متصلة وتسمى
معادلة ايضا لمعادلتها الهمزة حيث تقع بعد همزتي التسوية والاستفهام مفتقيا
كان ام غيره قام مع الاولى بين جملتين متاولتين بمفردين تفيد مساواتهما فالكلام
خبر ولا يستدعي جوابا ومع الثانية بين مفردين غالبا فيطلب تعيين احدهما والحكم المعلوم
للمتكلم به او عليه وقد تقع بين جملتين غير متاولتين للطلب تعيين المسند او المسند اليه
او غيرهما من جملة مفردات الجملتين فالهمزة لطلب التصور ايضا نحو ازيد عندك ام عمرو
عندك بكر لتصور المسند اليه وازيد قائم ام هو نائم لتصور المسند قال تعالى ءانتم تخلقونه
ام نحن الخالقون وهو استفهام تقريري عن المسند اليه والكلام انشاء وجوابه التعيين
لا نعم او لا ويجوز العطف باو ايضا وبعد همزة التسوية المحذوف كسواء على قمت او قعدت
عند الشيخ رحمه وعزاه بعضهم الى سيبويه ومنعه الفارسي وابن هشام ويجوز اتفاقا بعد
همزة الاستفهام فتصير لطلب التصديق والجواب نعم او لا فقولك ازيد في الدار او بكر
والمعنى هل احدهما فيها والمنقطعة هي الداخلة على جملة غير مرتبطة بما قبلها معنى ويلزمها
الاضراب كبل الاضرابية اما مع استفهام حقيقي نحو انها لابل ام شاة اي بل اهي شاة ام

او انكاري نحو ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات او مجردا عنهما نحو ام هل
تستوي الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون اذ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام
الا للتوكيد ولا للغير وتقع ام هذه بعد خبر محض او همزة انكارية او استفهام بغير الهمزة
كقوله تعالى تنزيل الكتاب لا ريب فيه ام يقولون افتراه الهم ارجل يمشون بها ام لهم
ايد يبطشون بها هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور والمنقطعة
عاطفة عند ابن جني وابن هشام وهو مختار المص وحرف ابتداء عند الجمهور وترد
حرف تعريف ايضا كال وهي لغة طي وحمير وهو كذا هم اسم قبيلة باليمن وفي الحديث
ليس من امبر امصيام في امسفر التاسعة اما بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى
ياء استثقالا للتضعيف وهي حرف خلافا لمن جعلها اسما الظاهر تفسير سيبويه اياها بمهما
وفيها معنى تفصيل غالبا ولذا وجب تكريرها نحو واما السفينة الآيات وقد تحذف الثانية
كقوله وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة
منه اي واما الذين كفروا فكيت وذيت وفيها معنى الشرط ايضا ابدا للزوم الفاء بعدها
كما مر فانها ليست عاطفة لدخولها على الخبر ولا زائدة لامتناع الاستغناء عنها فتعين
كونها جوابية ولزومها دليل لزوم معنى الشرط بها قال سيبويه اما زيد فذاهب معناه
مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وقال الشيخ رحمه ليس مراده ان اما بمعنى مهما وكيف واما
حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت واما بمعنى ان واصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء
فزيد قائم اي ان يقع شيء في الدنيا يقع قيام زيد وقلت ولذلك قيل فيها تاكيد ايضا اذ فيها

يصح كونه فاعلا اتفاقا ولا فرق بين المرفوع بعد ان الشرطية والمرفوع بعد اذا الشرطية فلا
بد لهم من بيان الفارق او التسوية بينهما في احتمال الفاعلية ولا فارق فيلزمهم الثاني
ومع قيام هذا الاحتمال لا حجة لهم في الاية على جواز دخول اذا على الجملة الاسمية ويحتمل
ان يكون جوابا عن سوال مقدر على قاعدة اختصاص اذا بالفعلية لا عن احتجاج الكوفية
والا فلا ينفع مجرد القياس على المرفوع بعد ان لان تراكيبهم مختلف فيه بين الفريقين
كاختلافهما في المرفوع بعد اذا بعينه فيجيزونه في كل كونه مبتدا ونحن نمنعه ومن زعم
ان ذلك هو مراد المص فقد اساء الظن به ثم المشهور وظاهر قدس سره ان اذا لا تخرج
عن الظرفية خلافا لقوم وقد تخرج عن الاستقبال الى المضي نحو واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا
لنزولها بعد الرؤية والانفضاض او الاستمرار في الازمنة الثلثة نحو اذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم اي هذه عادتهم المستمرة وترد اذا للمفاجاة فتختص بالجملة الاسمية على الاصح
وبذلك تفترق عن الشرطية ويجب دخول الفاء عليها وهي زائدة عند قوم وعاطفة
للجملة التي بعدها على التي قبلها عند آخرين وللسببية المحضة كفاء الجزاء عند الزجاج وليس في
اذا هذه معنى الشرط ولا لها الصدر لانها وضعت لتقييد حصول ما بعدها بعد ما
قبلها فجاءة فلا بد من توسطها بين جملتين مقارنتين زمانا فزمان اذا هذه بحسب
زمانيهما وما اشتهر من انها للحال لا الاستقبال كان المراد به ان زمانها حال بالنسبة
الى الجملة المتقدمة عليها لان الجملتين لا بد من مقارنتهما في جزء من الزمان فهي لحكاية
الحال ابدا وليس المراد ان زمانها حال التكلم لانها تكون للحال الماضية نحو خرجت

فاذا زيد بالباب والحالية نحو اخرج فاذا هو بالباب والاستقبالية نحو قوله تعالى ونزع
يده فاذا هي بيضاء والمستقبلة نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون والمستمرة نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون والخلاف فيها
كالخلاف في اختها اذ هل هي حرف او ظرف زمان او مكان ويظهر فائدته في نحو
خرجت فاذا اسد بالباب فلا يصح كون اذا خبرا عما بعدها على الاولين اذ لا يخبر بحرف
مطلقا ولا بزمان عن جثة الا بتقدير مضاف اي فاذا حضور اسد او القائل ويصح على
الثالث اي فبالحضرة الاسد اي بمكان الحضور فان قلت فاذا القتال صحت خبريتها
على الاقوال خلافا للاخفش والكوفية فانه نقول خرجت فاذا زيد جالس بالرفع
على الخبرية فاذا نصبته او جالسا بالنصب على الحال فالخبر اذا ان كانت مكانية والا فمقدر
اي كائن جالسا فان قلت الجالس امتنع نصبه لامتناع الحالية المعرفة وكذا نحو ظننت زيدا
فاذا هو بكر وهذا ما انكره سيبويه على الكسائي حين سال بمجلس يحيى البرمكي وزير الرشيد
العباسي عن قول العرب كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او
اياها فانكر سيبويه النصب واجاز الكسائي وشهد له من حضر من العرب فقيل انهم
ارشوا على ذلك وقيل علموا منزلة الكسائي من الرشيد نصدقوه خوفا وطمعا وقيل
انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال مرهم بان ينطقوا
به فان السنتهم لا تطيعهم وقد ذكروا له وجوها متكلفة اشبهها قول ابن مالك ان
اياها مفعول به لمقدر اي فاذا هو يساويها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير نظيره قراءة
علي عليه السلام لئن اكله الذئب ونحن عصبة اي نوجد او نرى عصبة وفيه لغو من قال

وقد نرى مبتدأ خبره الرفع والنصب لرحالان وفسر ايضا بما اجابه بعض المتأخرين

في قول ابن قتيبة انما اللمع بياض في التفتين واكثر ما يعتري ذلك السودان من رفع

الجزئية فما موصول اى اكثر ما يعتريه ذلك السواد ونصبه على المفعولية وهو تمييز بمعنى

عن الخبر وما مصدرية الثامنة ام ترد للعطف على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة

هي المرتبط ما بعدها بما قبلها فلا يستغنى باحدهما عن الآخر ولذا سميت متصلة وتسمى

معادلة ايضا لمعادلتها للهمزة حيث تقع بعد همزتي التسوية والاستفهام مقتضيا

كان ام غيرهم قام مع الاولى بين جملتين متأولتين بمفردين تفيد مساواتهما فالكلام

خبر ولا يستدعي جوابا ومع الثانية بين مفردين غالبا فيطلب تعيين احدهما والحكم المعلوم

للمتكلم به او عليه وقد تقع بين جملتين غير متأولتين للطلب تعيين المسند او المسند اليه

او غيرهما من جملة مفردات الجملتين فالهمزة لطلب التصور واتيم نحو ازيد عندك ام عمرو

عندك بكر لتصور المسند اليه وازيد قائم ام هو نائم لتصور المسند قال تع ءانتم تخلقونه

ام نحن الخالقون وهو استفهام تقريري عن المسند اليه والكلام انشاء وجوابه التعيين

لا نعم او لا ويجوز العطف باو ايضا وبعد همزة التسوية الحذف وتركسواء على من او قعدت

عند الشيخ رح وعزاه بعضهم الى سيبويه ومنعه الفارسي وابن هشام ويجوز اتفاقا بعد

همزة الاستفهام فتفيد لطلب التصديق والجواب نعم او لا فتقول ازيد في الدار او بكر

والمعنى هل احدهما فيها والمنقطعة هي الداخلة على جملة غير مرتبطة بما قبلها معنى ويلزمها

الاضراب كبل الاضرابية اما مع استفهام حقيقي نحو انها لابل ام شاة اى بل اهي شاة او

او انكاري نحو ام له البنات ولكم البنون اى بل اله البنات او مجردا عنهما نحو ام هل

تستوي الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون اذ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام

لا للتوكيد ولا لغيره وتقع ام هذه بعد خبر محض او همزة انكارية او استفهام بغير الهمزة

كقوله تع تنزيل الكتاب لا ريب فيه ام يقولون افتراه الهم ارجل يمشون بها ام لهم

ايد يبطشون بها هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور والمنقطعة

عاطفة عند ابن جني وابن هشام وهو مختار المص وحرف ابتداء عند الجمهور وترد

حرف تعريف ايضا كال وهي لغة طي وحمير وهو كذا هم اسم ابى قبيلة باليمن وفي الحديث

ليس من امبر امصيام في امسفر التاسع اما بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى

ياء استثقالا للتضعيف وهي حرف خلافا لمن جعلها اسما الظاهر تفسير سيبويه اياها بمهما

وفيها معنى تفصيل غالبا ولذا وجب تكريرها نحو واما السفينة الآيات وقد تحذف الثانية

كقوله وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة

منه اى واما الذين كفروا فكيت وكيت وفيها معنى الشرط ايضا بدليل لزوم الفاء بعدها

كما مر فانها ليست عاطفة لدخولها على الجزء ولا زائدة لامتناع الاستغناء عنها فتعين

كونها جوابية ولزومها دليل لزوم معنى الشرط بها قال سيبويه اما زيد فذاهب معناه

مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وقال الشيخ رض ليس مراده ان اما بمعنى مهما وكيف واما

حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت واما بمعنى ان واصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء

فزيد قائم اى ان يقع شيء في الدنيا يقع قيام زيد وقلت ولذلك قيل انها توكيد ايضا اذ انها

لتعليق الحكم على وقوع شئ ما وهو واقع قطعا فلا بد من وقوع الحكم قال الزمخشري فائدة

اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه

لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب والتزم حذف

شرطها وهو يكن وعوض بينهما اي بين اما والفاء عن فعلها وهو الشرط المحذوف وجوبا جزء

مما في حيزها اي اما اي بعدها وذكر في ذلك الجزء اقوال ثلثة الاول انه معمول الشرط

المحذوف سواء امتنع اعمال ما بعد الفاء فيه لامتناع تقديم معموله عليه نحو اما زيدا فاني

ضارب لامتناع معمول خبر ان عليها ام لا نحو اما زيد فانا ضارب اي مهما تذكر زيدا وان

رفعت ذلك الجزء قدرت الفعل مجهولا اولا نحو اما زيد فذاهب اي مهما حصل او يذكر

زيد ورد بانه لو كان كذا لجاز نصبه باطراد وليس كذلك بل هو لغة خبيثة قليلة كما نص

عليه سيبويه الثاني انه جزء الجزاء الواقع بعد الفاء قدم عليه حذرا من ايلاء فاء الجزاء

لاداة الشرط وهو اما مبتدأ لما بعد الفاء نحو اما زيد فمنطلق اصله فزيد منطلق او معموله

سواء جاز تقديم معموله عليه نحو اما غدا فانا ذاهب ام لا نحو اما زيدا فاني ضارب

لان لاما خاصية تصحح تقديم ما يمتنع تقدمه اذ يجب ان يليها ما قصد تفصيله مبتدأ

كان او مفعوله او ظرفا او غيرها لعلم من اول الامر جنس ما قصد تفصيله من غير التباس

الثالث انه جزء الجزاء ان لم يكن بعد الفا مانع من تقديم معموله عليه نحو واما اليتيم

فلا تقهر واما زيد فذاهب والا فهو معمول الشرط المحذوف نحو اما غدا فاني جالس

واما زيدا فاني ضارب واما الفاء فليس مانعا في هذا الباب وان منع في غيره من عمل ما بعده

ما بعده فيما قبله قال سيبويه ما يعمل بدون اما والفاء يعمل معهما نحو اما السائل فلا

تنهر وما لا فلا نحو اما زيدا فاني ضارب لامتناع زيدا اني ضارب وقد تفارق اما

معنى التفصيل فترد للاستيناف كاما الواقعة في اوائل خطب الكتب كقوله اما بعد فهذه

الفوائد المهذبة العاشرة اما بالكسر والتشديد وفتحها لغة وقد تبدل ميمها الاولى

ياء في اللغتين ويجب تكريرها ولا خلاف في ان الاولى غير عاطفة لوقوعها بين العامل

ومعموله كجاء اما زيد واما بكر والبدل ومتبوعه كقوله ثم ضاز اما ويوعدون

اما العذاب واما الساعة والثانية حرف عطف على المشهور ورد بدخول الواو

العاطفة غالبا عليها اذ لا يدخل عاطف على عاطف ولذا اجمعوا على ان لا الثانية في نحو

لا حول ولا قوة غير عاطفة واجاب ابن الحاجب بان المجموع حرف واحد للعطف ولا يبعد

ان يكون صورة حرف جزء من اخرى كيا مع ايا وقيل عطفت اما اسما على اسم والواو

اما على اما وهو غريب وقيل الواو زائدة لتوكيد العطف وحكى ابن عصفور الاجماع

على ان الثانية ايضا غير عاطفة كالاولى قال وانما عدوها من امر العطف لمصاحبتها

للواو وكان المصنف تركها في باب العطف ونسب هذا القول بكونها عاطفة الى الشهرة تمريضا

له وترد اما للتفصيل في الفاعل كجاء اما زيد واما بكر والمفعول كرأيت اما زيدا واما

اباه والظرف كجاء اما اليوم واما امس والحال نحو قوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما

كفورا واجاز الكوفيون كون اما في الاية هي ان الشرطية وما الزائدة باضمار كان اي ان

كان شاكرا وان كان كفورا كقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا والابهام على السامع

وابقائه على الشك من غير شك للمتكلم كقوله تعم واخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما
يتوب عليهم والشك من المتكلم اذا لم يعلم احد الامرين على التعيين والتخيير بينهما كخذ
اما البيع او واما تمنه اى ايهما شئت لا كليهما والاباحة كجالس اما الحسن واما ابن سيرين
اى لا غيرهما فيجوز الجمع بطريق الاولى بخلاف التخيير وذكروا هذه المعانى الاربعة لاو والامرين
لصيغة الامر ايضا ومثلوا الكل بمثل ما ذكرناه من امثلة والتحقيق ان شيئا منها لم يوضع
لشئ من ذلك فاما واو للتفريق اى احد الشيئين او الاشياء وصيغة الامر لطلب الفعل
مع المنع من تركه وتلك المعانى انما تستفاد بالقرائن ولذلك تراهم لما اخطاؤا فى قولهم
بدلالة الكلام عليها بالوضع لا بالقراين لم يهتدوا الى تعيين اللفظ الدال عليها سبيلا
فزعموا تارة انه لفظ الامر واخرى انه اما او او ولا نص من الكل على دعوى الوضع وان كان
ظاهره ذلك واما اى الاولى لازمة قبل اللفظ المعطوف عليه اى الذى عطف عليه ما بعده
اما الثانية بها كاما ترى وتركها نادر لا يقاس عليه خلافا للفراء فيجيز زيد يقوم واما
يقعد قياسا على او ولا تنفك الثانية عن الواو غالبا كما ترى او من غير قوله لا تفسدوا اباكم
ايها انما ايما لكم بفتح الهمزة وابدال الميم الاولى ياء الحادى عشر اى بالفتح والتشديد ترد على
اوجه اسم شرط نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بدليل الجزم والفاء الجزائية واسم استفهام
فيسئل به من تمييز شئ عن مشاركه فيما اضيف اليه اى نحو اى الرجلين قام تعلم المتكلم ان
القايم رجل من الرجلين ويطلب ما يميزه عن صاحبه المشارك له فى الرجلية عنده ولذلك
قال المنطقيون يجب الجواب عن اى شئ هو فى ذاته بالفصل وعن اى شئ هو فى عرضه بالخاصة

بالخاصة لاختصاص المميز الذاتى فى الاول والعرضى فى الثانى وهذا اصطلاح منهم ومقتضى
اللغة ان يجاب بما يميزه عند السائل ذاتيا كان ام عرضيا عن مشاركه فيما اضيفت اليه
اى فلا يقع الجواب بنفس المضاف اليه او بما تم منه كانسان فى المثال ونعتا للنكرة مذكورة غالبا
دالة على معنى الكمال فى موصوفها وتضاف الى مثل الموصوف نحو مررت برجل اى رجل
اى رجل كامل فى الرجلية قال ابن مالك او الى مرادفه كمررت برجل اى امرء ولم يجوزه
غيره لعدم السماع قيل فيها معنى التعجب ايضا لان الموصوف لما جزم بكماله عن حدود امثاله
يتعجب منه المتكلم لخفاء سببه فيجب ان يستفهم عنه وعبارته فى تفسيرها يدل على انها
استفهامية لكن الاستفهام لا يجامع الوصف فالوجه ان تحمل على انها استفهامية
فى الاصل اريد بها الان ان الموصوف من شانه ان يستفهم عنه ووصلة لنداء ذى اللام
نحو يوفى بها لتبقى ال واداة النداء كراهة اجتماع اداتى التعريف فالمنادى ظاهرا
هو اى ومعقبه هو ذو اللام واى وسيلة الى ندائه قيل وللتنبيه على ذلك التزموا
هاء التنبيه بعدها وقيل هو عوض عن المضاف اليه وقيل اصله يا ايهذا الرجل حذف
اسم الاشارة فاتصلت ها باى وموصولة بمعنى الذى وفروعه والافصح عدم التفرقة
فيقال ايهم وايهن وايها وبعض العرب يقول ايهم للواحد وايتهن للواحدة واياهم وايتها
لمثناها وايوهم واياتهن لجمعهما وانكر ثعلب كونها موصولة وفى الارتشاف انه محجوج
بثبوتها فى لسان العرب ولا يعرب من الموصولات سواها وقيل تعرب مطلقا وقال سيبويه
اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا بنيت على الضم كقوله تعم لننزعن من كل شيعة

ايهم اشد وقوله فسلم على ايهم افضل وقد يعرب ح اي فقد روي في الآية بالنصب وفي
البيت بالجر ويجب استقبال عاملها ان كان فعلا نحو اكرم او سأكرم ايا اكرمك اي
الذي اكرمك خلافا للبصريين قيل سئل الكسائي لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فقال
اي كذا خلقت وزاد الاخفش مجيئها نكرة موصوفة كمررت باي معجب لك اي بشيء معجب
وقال ابن هشام انه غير مسموع الثاني عشر بل وهي حرف عطف فتعطف مفردا على مفرد
وتفيد ح بعد الاثبات خبرا كان او امرا صرف الحكم المذكور عن المعطوف عليه الى المعطوف وجعل
الاول كالمسكوت عنه كاضرب او ضربت زيدا بل بكرا كانه اراد ان يقول بكرا فسبق لسانه
الى زيد غلطا فتداركه بها ولذا قيل بدل الغلط فيح لا يقع من فصيح وانما الاحسن تداركه
بعطف البدل على المبدل وتفيد بعد النفي والنهي تقرير حكم الاول المعطوف عليه واثبات ضد
مثله ضد ذلك الحكم للثاني المعطوف عند الاكثر كما رايت او لا تهن زيدا بل بكرا اي بل
رايته او اهنه او نقل حكمه اي الاول اليه اي الثاني عند بعض وهو المبرد فتردد المص
للاشارة الى الخلاف وفيه قول ثالث هو انه بعد الاثبات لتدارك الغلط وبعد النفي والنهي
يحتمل وتقرير حكم الاول واثبات ضده للثاني كما في اللباب والا يبعد حمل كلام المص
عليه فيح ليس زيد قائما بل قاعدا على الاحتمال الاول اي ليس قاعدا وبل قاعد على الثاني
وان تلتها جملة فهو اضراب عما قبلها لابطاله كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه
بل عباد مكرمون اي بل هم عباد وقوله ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق او لمجرد الانتقال
من غير ابطال كقوله تعالى قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا ولدينا

ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة وبل ح حرف ابتداء لا عاطفة
على الصحيح وقد تزاد عليها لا بعد الاثبات لتاكيد الاضراب نحو وجهك قمر لا بل شمس وبعد النفي
والنهي لتقريرهما نحو ما قام زيد لا بل بكر ونحو ذلك لا بل بابل والآبين ونابين قاله في الارتشاف
الثالث عشر وحاشا ترد للاستثناء كما مر مالكونه موجبا فتجر المستثنى او فعلا جامدا
غير متصرف بمعنى جاوز وجانب فتنصبه بالمفعولية وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا اتفاقا
لكن على الفرا وهي عنده فعل لا فاعل له والنصب بعدها للحمل على الا بكلا وهو ضعيف
وهل الضمير عايد الى ضمير مصدر يصاغ مما قبلها من فعل او شبهه كجاء القوم حاشا
زيدا اي جانب المجيء زيدا او على اسم فاعل منه اي جانب الجائي والجاءون زيدا او الى
بعض مفهوم ضمنا مما قبلها اي جانب بعض القوم زيدا فلم يكن بعضهم فيه خلاف
جار في كل فعل استثنائي والاخير قول سيبويه واكثر البصرية وقال ابن مالك لا يطرد
قول غيرهم في القوم اخوتك وهؤلاء قومك حاشا زيدا اذ ليس قبلها فعل او شبهه
فلا بد لهم من المصير الى قول سيبويه ولو سلم فلا ينفي قولهم فيما وجد فيه فعل او شبهه
والظاهر انهم انما ذكروها على التمثيل والا فيكفي كل ما افهم معنى المصدر او اسم الفاعل
والمفعول فعلا او شبهه كان ام غيرهما فلهم ان يقولوا ان المعنى في المثال الاول جانب
الاخ لانه بمعنى اسم الفاعل وان لم يكن به او الاخوة وفي الثاني جانب المشار اليه او الا شان
او بعبرة الكون ويجوز فيهما ان ترد اسم للتنزيه فتفيد نزاهة ما ضيف لها عما ذكر فيه من
سوء نحو حاشا الزيد اذا ذكر فيه سوء قد يق حاشا لله للتنزيه اسم ثم لكن على جهة التعجب

والانكار على ذكر السوء فيمن تنزه عنه على محل سبحان الله ومعاذ الله ولا اله الا الله
ونحوها في هذا المعنى كقوله تعالى عن النسوة في يوسف قلن حاش لله ما هذا بشرا ان
هذا الا ملك كريم اي منزه عما قالت فيه امراة العزيز للخادم حاشا الشئ بفتحه هل هي -
اسم بمعنى براءة او تنزيها منصوب على المصدر الواقع موقع عامله المحذوف او فعل
بمعنى برئت او تنزهت او اسم فعل بمعنى ابرا او انزه فيه خلاف والاول الاصح ومختار
ابي حيان وابن هشام بدليل تنوينها في حاشا لله في قراءة ابي السمال [illegible] و
اضافتها في قراءة ابن مسعود حاش الله كسبحان الله وليست حرفا جارا كما زعم ابن عطية
لانها لا تجي في غير الاستثناء ولدخولها على اللام الجارة في قراءة السبعة حاش لله اذ الجار
لا يدخل على الجار ولتنوينها في قراءة غيرهم وانما تركه في قراءتهم مع عدم الاضافة
نظرا الى بنائها للشبه بحاشا الحرفية وبهذا ان بناءها هو الحامل على القول بانها فعل
او اسم فعل وربما اعربها في بعض اللغات والرابع عشر حتى وهي حرف ترد على اوجه ثلاثة
عاطفة للمفرد على مثله وهي العاطفة لجزء من شئ على ذلك الشئ ولا بد من كون الجزء اقوى
او اضعف من سائر الاجزاء في الحكم الواقع عليها في الكلام مترتبا على سائر الاجزاء بمهلة
وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكماة وانتم تخشوننا حتى بنيا الاصاغر [illegible]
ذهنية بان يكون الحكم مبتدئا من الاضعف الاقوى منتهيا الى مدخولها كمات الناس
حتى الانبياء او بالعكس كقدم الحاج حتى المشاة فما بعدها غاية الاجزاء قوة او ضعفا ذهنا
وخارجا معا وحكمه متاخر عن حكمها في الذهن بمهلة ذهنية لان بناء الحكم مع حتى هذه
على الترقي فيندرج العقل في الحكم من الاضعف فالاقوى الى ان ينتهي الى الانبياء او بقدوم

١٠١

الاقوى فالاضعف الى ان ينتهي الى المشاة فالحكم على مدخول حتى متاخر ذهنا عن
الحكم على سائر الاجزاء سواء كان الواقع في الخارج ايضا كذلك بان يتاخر قدوم المشاة
عن قدوم الركبان مثلا في الخارج ام لا ولا تعطف الجمل بحتى على الصحيح وان عطفت على
مجرور ولو ظاهرا اعيد الجار وجوبا او استحسانا لئلا تلتبس بالجارة ان احتملتها
كاعتكفت في الشهر حتى في آخره وجاز كون ما بعدها اذا رجا عما قبلها اذا كان كالجزء
منه نحو اعجبني الغلام حتى حديثه لان حديثه كجزئه دون حتى اخوه ويختص العاطفة كالجارة
بالظاهر فلا تعطف ضميرا عند بعض وفي مغني اللبيب ذكره ابن هشام الخضراوي وقال ابن
[illegible]
هشام الانصاري ولم اقف عليه لغيره ونسبه اليه في الاوضح ايضا فلا يجوز قام الناس
حتى انا او انت ويرد حرف ابتداء واستيناف فتدخل على الجمل المستانفة اسمية كانت كقوله
فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ام فعلية فعلها مضارع كقراءة نافع
حتى يقول الرسول برفع يقول او ماض نحو حتى عفوا مثبتة كما مر ام منفية كمرض زيد
حتى لا يرجونه ولا محل للجمل بعدها خلافا للزجاج زعمها في محل جر بحتى ويرد بقولهم
مرض حتى انهم لا يرجونه بكسر ان اذ لو كانت جارة لفتحت نحو لان وبان وغيرهما مع ان
حرف الجر انما يدخل على مفرد او ما تاول به واهل الكوفة ينكرون العطف بحتى فيجعلونها
في نحو جاء القوم حتى ابوك ورايتهم حتى اباك ابتدائية باضمار عامل لما بعدها اي
حتى جاء ابوك ورايت اباك وفي الارتشاف رواه سيبويه وابو عمرو وغيرهما من النحو
لكنه لغة ضعيفة وفي الاوسط انه غير معروف وفي المغني والاوضح انه قليل وترد جارة

بمنزلة الى كامر فى حروف الجر فيختص بالظاهر فلا يقال حتاه وحتاك وحتاى خلافا للمبرد والكوفية
قياسا على حتاك فى بيت حمل على الفرورة ويجوز كون ما بعدها آخر اجزاء ما قبلها
كاكلت السمكة حتى رأسها او ما هو متصلا بآخر اجزائه كقوله تعم هى حتى مطلع الفجر
وتفترق عن العاطفة بجواز ذكر ذى الاجزاء قبلها كامر وعدمه كنمت حتى الصباح اى
الليل بخلاف العاطفة لوجوب ذكر ذى اجزاء قبلها ليكون معطوفا عليه وهى جارة اصالة
عند البصرية ونيابة عن الى عند الفراء كنيابة الواو عن رب قال وربما اظهر والى
بعدها كقولهم جاء الخبر حتى الينا فجمع بينهما على الغاء احدهما فلت فيه دليل على اختصاص
حتى الجارة بالظاهر حتى توسلوا الى حين ارادوا دخالها على ضمير المتكلم ترجيحا لدخول
الجار على الجار على دخول حتى على الضمير وتلخص مما مر ان حتى يرفع الاسم بعدها
وينصب ويخفض والذى هو عملها الخفض فقط وقال الزمخشرى ملغزا انها اضرب
عن حرف تلعب الحركات بما بعده ولا يعمل منها الا الجر وحده والجارة هذه قد ينصب بعدها
المضارع بان مضمرة اضمارا واجبا فهى والفعل بتاويل مصدر مجرور بحتى كاسلمت حتى
ادخل الجنة كامر فى فصل نقد الافعال ونصب الفعل بان لا بها اى بحتى خلافا للكوفيين
جعلوه بها لا بان ورد بانه حتى قد ثبت جرها للاسم وما يعمل فيه لا يعمل فى الفعل
وبالعكس وجاز اظهار ان بعدها نحو لاسيرن حتى ان ادخل الجنة وحتى هذه اما بمعنى
الى كقوله تعم لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او كى التعليلية كقوله لا تنفقوا
على من عند رسول الله حتى ينفضوا او الا الاستثنائية كقول من قال ليس العطاء

من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل اى الا ان تجود لانه ليس نهاية ولا
معلولا لما قبله ظاهر او الخامس عشر الفاء وترد رابطة لازمة للجواب الممتنع جعله شرطا
لشرطه وحصر هذا الجواب والربط فى ستة مواضع ذكرت فى مدخل نقد الافعال وترد ايضا
لربط شبه الجواب بشبه الشرط وهى الداخلة على خبر مبتدأ متضمن لمعنى الشرط منشأ
كان ام غيره وذلك اذا كان المبتدا اسما موصولا بفعل او ظرف او نكرة موصوفة
بأحدها نحو الذى يأتينى او فى الدار فله درهم فيفهم بالفاء ان المراد ترتب لزوم
اعطاء الدرهم على الاتيان مثلا كترتب الجزاء على شرطه لا مجرد الاخبار بانه الاتى يعطاه
نحو كل رجل يأتينى او فى الدار فله درهم او موصوفا بالموصول باحدهما كقوله ان
الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وهذه الفاء غير لازمة وقرئ بحذفها وانها
قوله تعم وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم وترد عاطفة فتفيد الترتيب
وتأخر المعطوف عن المعطوف عليه حكما والتعقيب اى وقوع حكم ما قبلها بلا مهلة
عن قبله وتراخ عادى سواء لم تكن بينهما مهلة اصلا كقوله فقالوا سلاما فقال سلام
ام كانت لكن لا بحيث تعد مهلة عرفية بحسب المتعاطفين عادة كتزوج هند
فولدت اذا لم تكن بينهما الا مدة الحمل ودخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم بالبصرة
ولا بينهما ونقض الاول بقوله اهلكناها فجاءها باسنا وتحن نادى نوح ربه فقال رب
والثانى بقوله اخرج المرعى فجعله غثاء احوى واجيب عن الاول بان المعنى اردنا
اهلاكها وعن الثانى بان تقديره فمضت مدة فجعله غثاء وبان الفاء نابت عن ثم

ما بعدها عقيب حكم

كما قد تنوب ثم عنها كما يأتي وقد يجاب عن الاول بان الفا قد تعطف للمفصل على المجمل
وتسمى تفصيلية ايذانا بان موقع المفصل من حيث هو تفصيل ترتبه على الاجمال وتاخره عنه
او لتاخره عنه في الذكر نحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه وكشف
البرد اللم بقوله بنو عبيد اى تفيد الترتيب بقسميه فالحقيقي ويسمى معنويا نحو قام زيد
فعمرو والذكري اى تاخر ما بعدها عما قبلها في الذكر او استحقاقه التاخر لكونه تفصيلا
لما قبلها نحو ونادى نوح ربه فقال رب اذ ليس المراد تاخر القول عن الندا بل القول
بيان وتفصيل للندا فلا ترتيب حقيقة الا ان حق الترتيب الذكري تاخير المفصل عن
المجمل فيأتي بالفاء ايذانا بذلك وقد تفيد الفاء العاطفة ترتب لاحقها في الوجود
على سابقها اى كونه متفرعا عليه مسببا عنه فتسمى فاء السببية نحو اساء زيد فضربته
واحسن بكر فاكرمته وهذه لا تقتضي عدم المهلة كقوله تعم انزل من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة لما بين نزول الماء واخضرار الارض بسببه من مهلة طويلة وجعلها
ابن هشام للتعقيب من باب تزوجت هند فولدت ونسب القول بانها سببية الى غيره
قيل ولافادتها الترتيب بلا مهلة استعملت للسببية ورابطة للجزاء بشرطه لترتب المسبب
على سببه والجزاء على شرطه من غير تخلل وقد تختص الفاء اى حين اذا افادت السببية
بان تسمى باسم النتيجة وهي في عرف المنطق ما يلزم قول آخر لذاته وذلك القول
الآخر هو القياس المنطقي المركب من مقدمتين اوليهما الصغرى والاخرى الكبرى
نحو العالم متغير وكل متغير حادث ينتج فالعالم حادث يدخل عليها فاء السببية لانها

لانها فرع حاصل عن القياس مسبب عنه ولذلك تسمى فاء التفريع ايضا وقد
تنبئ السببية عن محذوف يدل عليه ما قبلها فتسمى اى فصيحة لعله لافصاحها
عن السبب المحذوف واخبارها عنه نحو قوله تعم فاضرب بعصاك الحجر فانفجرت اى
فاضرب فانفجرت فان ضربت فانفجرت نظير عرفني بيتك ادركه والسادس عشر
قد ترد على وجهين اسما وحرفا فالاسمية قسمان اسم فعل بمعنى يكفي فيرفع فاعلا
وينصب مفعولا ويبنى على السكون وتلحقه نون الوقاية مع الياء نحو قد زيدا وقدني
درهم اى يكفيه او يكفيني وظرف بمعنى حسب مبنيا على الضم وقد هذه تجب اضافتها وتبنى
على السكون غالبا لمشابهتها بالحروف وضعا وقد الحرفية لفظا نحو قد زيد درهم بالسكون
وقد تحذف بالنون حفظا للسكون وقد تعرب وهو قليل بقي قدك درهم نحو حسبك او قدى بغير
نون كحسبي درهم والحرفية تختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد عن الجازم والناصب
وحروف التنفيس وهي حرف اتفاقا ابدا وتفيد تقليل مدخولها اذا استعملت مع المضارع
كقد اكتب بمنزلة ربما معه واثبت بعضهم افادتها التحقيق معه كقوله قد يعلم الله وقد نرى
تقلب وجهك لان علمه تعم ورؤيته للاشياء مما لا ينقطع ولا يزول فلا معنى لتقليلهما
والمحققون على انها فيهما للتقليل ايضا الا انه نوعان تقليل في وقوع الفعل في نفسه
كقد يصدق الكذوب لقلة صدق الكذوب وتقليل متعلقه كما في الآيتين فقلة وقوع علمه
تعم ورؤيته كناية عن قلة وقوع معلومه ومرئيه لاستحالة ان يوجد او لم يتعلق علم الله
ورؤيته بهما فالمعنى قد يعلم الله المعوقين لوقوع التعريف وقد لا يعلم لعدم وقوعه وقد

نرى تقلب وجهك وذلك كلما وقع منك تقليب وتقلا نراه لعدم وقوعه فلا يلزم وجود
شيء لا يعلمه او لا يراه وبعبارة اخرى انما يلزم ان يكون رؤية التقلب اقل من رؤيته عدمه
لا من عدم رؤيته وبينهما بون بعيد فلا يلزم عدم رؤيته في الاكثر بل رؤيته عدمه ولا
محذور فيه وهي حرف تحقيق مع الماضي غالبا فلا تفيد غيره الا انها تدخل على ماض متوقع
كقول المؤذن قد قامت الصلوة اذ الجماعة كانوا منتظرين لذلك قبل اخباره وهذا مراد
من جعلها للتوقع والا فهو بمعنى انتظار الوقوع حال التكلم ينافي المضي اذ لا انتظار لما قد
وقع قبل وقد تقربه اي الماضي من الحال تقول قمت فيحتمل الماضي القريب والبعيد فاذا
قلت قد قمت اختص بالقريب من حال التكلم ولذا لا تدخل ما للحال كليس وعسى قال الشيخ ثم
لا بد في قد من معنى التحقيق ثم ينضم اليه في بعض المواضع مع الماضي التقريب من الحال
مع التوقع بان يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن تتوقع ركوب
الامير قد ركب اي وقع ما كنت تتوقعه ومنه قد قامت الصلوة فيفيد ثلثة معان
بجمع التحقيق والتوقع والتقريب وقد تكون للتحقيق والتقريب فقط كقولك قد ركب زيد
لمن لم يتوقع ركوبه وتدخل على المضارع فينضم الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب
قد يصدق وقد يجيء معه للتحقيق فقط مجردا عن التقليل كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك
هذا تلخيص كلامه ولا باس به الا ان ظاهر الاكثر ان التحقيق غير لازم لها الا مع الماضي
فانها معه تفيده فقط غالبا ومع التقريب في غير الغالب وان معناها الاصلي مع المضارع
التقليل كما هو ظاهر المتن فان ثبت ان معناها الاصلي مع المضارع هو التحقيق مطلقا مع الماضي

الماضي او المضارع وان التقليل والتقريب طاريان بالقراين كما هو ظاهر الشيخ
لا حاجة الى ما تكلفه المحققون في الابتين اذ المعنى الحقيقي وهو التحقيق متحقق
ولا قرينة على الزوايد بل على عدمه قالوا ومن ثم اي من اجل تقريبها الماضي من الحال
التزمت كلمة قد على صيغة المجهول في الجملة الفعلية الحالية المصدرة بالماضي لان
الحال ينافي الماضي فلا بد من قد تجعله قريبا من الحال ليصح وقوع الجملة حالا
هكذا علل الكثرون وجوب قد في الجملة الحالية الماضوية وفيه بحث مشهور وظاهر
هو ان الماضي انما ينافي الحال بمعنى زمان حال التكلم لا كون الجملة حالا بمعنى كونها فضلة
مبينة للحال الهيئة والفعل الماضي لا يبين حالا بالمعنى الاول بل بالمعنى الثاني فلا يفتقر
مفيدة لعدم منافاته للمعنى الثاني ولو فرضت فلا ينفع لفظ قد لانه انما يجعل المضي
قريبا من المعنى الاول المنتفي هنا فلا دخل له في تصحيح الحالية بالمعنى الثاني وتقريب الماضي
من الحال بهذا المعنى بل ربما يبعده عنه جاء زيد في العام الماضي وقد ركب فرسه لان
الحال يقترن بعامله زمانا وهو هنا متقدم على حال التكلم بسنة فكلما قرب عن حال
التكلم بعد عن زمان عامله ومنشأ وهمهم اشتراك بين المعنيين واشتباه احدهما بالاخر
ولم يزيدوا في الاعتذار على ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول من ان غاية
ما يمكن ان يقال انهم استكرهوا في الجملة الحالية لمنافاته مع الحال في الجملة ولو بمعنى
اخر فتصدرها بقد لمجرد استحسان لفظي قال وكثيرا ما يقيد فعل واقع في حال التكلم
بماض واقع قبله وعدة طويلة لكن تصدره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقوله

ابى العلاء اصدقر فى موته وقد اخترت صحابة موسى بعد اياته التسع وقال المحقق الشريف قد الجاء فى المقام الى ذلك الوجه المنشع ومعلوم غاية ما يمكن ان يوجه به كلام القول وهذا الوجه وان كان منقولا من كلام الرضى لكنه غير مرضى قال والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص بالازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما فى معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد فقد صرح النحاة فى مباحث حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجئ ويفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجئ لكنه قارنه دواما واذا قلت جاء زيد يركب دل على كون الركوب فى حال المجئ ومع هذا يظهر صحة كلامهم فى هذا المقام وفى وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها انتهى وقد مر فى بحث الجملة الحالية من صدر الجملة من بان هذا الاشكال فى اشتراط تجردها عن حرف الاستقبال وقد عرفت هنا انه انما يندفع بهذا المقام فتامل تنفع لك حقيقة الحال السابع عشر قط تردد على وجهين اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يحلى بالفاء وهى فصيحة منبئة عن شرط مقدر نحو قام زيد فقط بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنة اى فاذا حكمت بقيامه فانته عن الحكم بالقيام ولا تجاوزه عن غيره وظرف لاستغراق الزمان الماضى مالكونه منفيا بقوله ما فعلته او

او لم افعله قط اى فى شئ من الازمنة الماضية وفيها اى فى الثانية خمس لغات فتح القاف مع ضم الطاء المشددة وهى الفصحى او مخففة او مع سكونها وضمها مع التشديد او التخفيف ولا تجامع فعلا مستقبلا لفظا ومعنى وقول العامة لا افعله قط لحن وهى مشتق من قططته اى قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمرى لان الماضى منقطع عن الحال والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى من والى اذ المعنى من ان خلقت الى الان على حركة لئلا يلتقى ساكنان وعلى الضمة تشبيها بالغايات وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاؤه فى الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها واسكانها قاله فى مغنى اللبيب وزاد فيه وجهين اخرين كونه ظرفا بمعنى حسب وهو بفتح القاف و سكون الطاء مخففة نحو قط زيد درهم او قطى او قطك درهم كما يقال حسب زيد وحسبى وحسبك كما مر فى قط رويد ايه الا انها بنيا لوضعهما على حرفين وحسب معربة وكونه اسم فعل بمعنى يكفى فيقال قطنى بنون الوقاية ويجوز الحاقها فى الاول حفظا للسكون كما فى من وعن الثامن عشر كم وهى اسم وضع كناية عن المقدار ترد على وجهين خبرية واستفهامية وتشتركان فى البناء على السكون لوضعهما على حرفين وفى الافتقار معنى الى التمييز لرفع الابهام عن الذات المقدرة بالمقدار المفهوم منها وفى لزوم الصدر سواء كانا مبتدئين ام مفعولين نحو كم رجل او رجلا عندك او رايت فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها او خروجهما عنه فى قول بعضهم ملكت كم عبيد كما حكاه الاخفش انما هو على لغة رديئة مردودة وتختص الخبرية بجر التمييز معها بمن مقدرة لا بالاضافة فلا ينصب

معرفا كان او مجموعا نحو كم رجل او رجال اكرمت وتختص الاستفهامية بنصبه نحو كم
رجلا عندك اجاز سيبويه والشيخ وابن هشام وغيرهم من المحققين جر بشرط دخول حرف
جر على كم فانه يجوز فيه النصب وهو الكثير والجر قليل نحو بكم درهم او درهما بعت ومنه
مسئلة الكتاب على كم جذع بيتك بنى وعلل بان التمييز والمميز متحدان معنى فالجار
الداخل عليها كانه دخل على مميزها ايضا وفى جره قول ثان بالجواز مطلقا وثالث بالمنع
كذلك وتختص الاستفهامية ايضا بلزوم افراده اى افراد مميزها فلا يجمع ولا يثنى واما
نحو قولهم كم لك غلمانا فقالوا المميز فيه محذوف تقديره كم نفسا لك مالكون غلمانا
اى جملوكين فغلمانا حال وعامله الظرف لما فيه من معنى الفعل فلا يجوز كم غلمانا لك
لامتناع تقدم الحال على عامله المعنوى اى ما عمل فيه بتضمنه معنى الفعل او شبهه
الناسع عشر كيف وهى اسم ترد على وجهين شرطية غير عاملة عند الاكثر وعاملة بجزم
الفعلين الشرط والجواب عند الكوفيين وبرهنه قياسا وقال الخليل بخرج كيف مجزوم
المجازاة في نحو كيف يكون اكون لان فيها معنى العموم الذى فى كلمات الشرط الا انه لم
يسمع الجزم بها فى سعة وفى اللباب تدجما كيف تصنع اصنع بالجزم وهو ضعيف وهو
صريح فى سماعه سعة ونقل الخليل اقوى بالتعويل الا ان الشهادة على الاثبات
مقدمة على الشهادة على النفى واستفهامية يطلب بها تصور حال الشئ وترد على وجه
فتقع خبر المبتدا او الكان واخواته فى نحو كيف زيد كيف كنت او اصبحت ومفعولا ثانيا
فى نحو كيف ظننت زيدا وثالثا فى نحو كيف اعلمت فرسك وهما ايضا خبران فى الاصل وحالا

فى نحو كيف جاء زيد اى على اى حال واذا ابدلت منها قلت كيف زيد اصحيح ام سقيم
وكيف جاء زيد اراكبا ام ماشيا وقال ابن هشام ثانى مفعول مطلقا ايضا نحو كيف
فعل ربك اذ المعنى اى فعل فعل ربك وقد اشبعنا المقال فى بيان بيانها الاهيئة والحال
فى بحث الحال وقال السيرافى والاخفش انها اسم غير ظرف وعليه المحققون فمحلها الرفع
مع المبتدا والنصب مع غيره وعن سيبويه انها ظرف فمحلها عنده نصب دائما وقال ابن
مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا لكنها لما تفسر بقولك على اى
حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها فى تاويل الجار والمجرور
يطلق عليها اسم الظرف مجازا واستحسنه ابن هشام وايده بالاجماع على ابدال المرفوع
منه نحو كيف انت اصحيح ام سقيم اذ لا يبدل مرفوع من منصوب وعلى هذا فلا نزاع معنى فى
انها مرفوع المحل مع المبتدا العاشر لو ترد شرطية فتقتضى امتناع شرطها لامتناع
جزائها او استلزامه اى استلزام وجود شرطها لجوابها اى لوجوده كقوله تعالى لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا اى يستلزم كون الهة غيره فيهما فسادهما ويمتنع الاول لامتناع
الثانى ضرورة ان امتناع اللازم ملزوم لامتناع الملزوم والحاصل ان لو تدل على امتناع
الشرط لامتناع الجزاء بمعنى انه لم يقع الشرط فى الزمان الماضى فلم يقع بعدم وقوع الجزاء فى
ذلك الزمان او على الشرطية وعقد السببية والمسببية بين جملتى الشرط والجزاء كما فى جميع ادوات
الشرط الا ان لو تقيد الشرط بالزمان الماضى وتقيده غيرها بالمستقبل تقول ان جئتنى اكرمتك
اى ان جئتنى فيما يجئ من الزمان اكرمتك فيه فاذا انقضى زمان المجئ ولم يجئ قلت لو جئتنى

اكرمتك اى لو جئتني في الزمن الماضي اكرمتك فيه وهذا معنى قولهم الشرط بان سابق
على الشرط بلو ومن ثم تختص لو من بين ادوات الشرط بالماضي اى بفعل ماض معنى كامر
ولو كان ماضيا مؤولا لفظا نحو لو لم تكرمني اهلك اهنتك لان المعنى لو تركت اكرامي
فيما مضى اهنتك وترد بمعنى ان الشرطية عادية للسببية والمسببية بين جمليها في المستقبل
وليست هذه ايضا بمشترطة ان تضمنت معنى ان فلا ولبعضهم نحو لو تزورني ازورك وبمعنى
ليت في التمني نحو لو ان لنا كرة اى ليت لنا رجعة الى الدنيا فلا تقتضي جوابا ومصدرية تأول
مع مدخولها الى مصدر وقد مضت مشروحة في الموصول الحرفي الحادي عشرون لولا وهي حرف
ترد شرطية لربط امتناع جوابه بوجود شرطه وعقد السببية والمسببية بينهما في الزمن الماضي
نحو لولا علي لهلك عمر اى لم يهلك عمر وسبب عدم هلاكه وجود علي ثم تختص بالجمل
الاسمية فما بعدها مرفوع بالابتداء والخبرية للبث اى لولا كونه وقد تدخل على الفعلية
الواقعة صلة لحرف مصدري كقوله نعم لولا ان كان من المسبحين للبث اى لولا كونه منهم
ويغلب بل يجب معها حذف الخبر ان كان الخبر كونا مطلقا اى بمعناه كالكون والحصول والوجود
وانما التزم حذفه معها لانها تدل على امتناع جوابها وسببية وجود شرطها لامتناع الجزاء
فتدل على ثبوت ما بعدها ووجوده فهي قرينة على الخبر والجواب ساد مسده وقد التزموا
حذف الخبر مع القرينة وما سد مسده كما مر وترد حرف تحضيض ايضا فتكون للتوبيخ على ترك
الفعل والتنديم فتختص بالماضي لفظا ومعنى وللتحضيض والترغيب فتختص كغيرها من حروف
العرض والتحضيض بالمضارع ولو كان مضارعا تاويلا نحو لولا تضرب زيدا للتنديم الطالب

عن ترك ضرب زيد وتوبيخه عليه ولولا تضرب لبحث الطالب وترغيبه في ضربه ومنه لولا انزل
للعرض ويشتركان في الطلب ويفترق العرض بان الطلب فيه ارفق والطلب منه في التحضيض
وهذه الحروف لها الصدر ولصوق الفعل بها ولو تقديرا كما في باب الاشتغال الثاني والعشرون
لما وهي حرف نفي جازم للمضارع وقد مضت وترد ايجابية ايضا مفيدة لربط مضمون
جملة بوجود مضمون اخرى ربط الجزاء بالشرط فتفيد وجود الثاني عند وجود الاول
ولذا قيل حرف وجود لوجود وقيل وجوب لوجوب ولافادتها توقف الثانية بوقت
وجود الاولى سميت توقيتية عن المغني وقيل هل هي حرف للتوقيت او ظرف بمعنى حين
كما قاله ابن السراج والفارسي وجماعة او بمعنى اذ كما قاله ابن مالك فيه خلاف ويقع جوابها
فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة بالفاء واذا الفجائية عند ابن مالك لقوله تعالى
فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وظالم وقوله فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وفعلا
عند ابن عصفور لقوله فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وقيل انه مأول
بجادلنا او الجواب قوله جاءته البشرى على زيادة الواو او محذوف اى اقبل يجادلنا في الاية الا
محذوف اى انقسموا قسمين وقد تزاد ان بعد لما هذه نحو فلما ان جاء البشير وترد حرف استثناء
في نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اى ليس كل نفس الا عليها حافظ وتدخل لما هذه على
الجمل الاسمية كما مر وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اى ما اسألك
الا فعلك قاله في مغني اللبيب وهذان القسمان من لما لا يعملان وترد ايضا نافية جازمة
للمضارع كلم كما مر في بحث الجوازم ولم ولما تشتركان في الجزم وقلب المضارع ماضيا

وتفرقان فى خمسة امور تقدمت اربعة منها وخامسها قول ابن هشام ان منفى لما لا يكون
الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك فى لم تقول لم يكن زيد فى العام الماضى مسافرا وتمتنع
لما يكن قلت ليس هذا وجها آخر غير الاربعة المتقدمة بل هو عين ما تقدم من اعتبار
استمرار النفى بلما الى الحال وامتناع انقطاعه بخلاف النفى بلم لان النفى اذا وجب
استمراره اى بالحال واتصاله به لابد من كونه قريبا من الحال ومن هنا جاز لم يكن زيد
فى العام الماضى مسافرا ثم سافر ولا يجوز فى لما لعدم اتصال النفى بالحال فان اريد
بقربه من الحال ذلك فهو من اوصاف الاربعة وان اريد معنى آخر فغير واضح وايضا قرب
المنفى من الحال ان كان باتصال آخره بالحال فهو الاستمرار المعتبر وان كان بقرب
زمان حدوث النفى وتعلقه بمجلة فاشتراطه غير مسلم القصة نحو عصى ابليس ربه ولما
يندم ولذلك منعه ابن مالك قال بل ذلك غالب لا اشتراط واجب ونقله عن ابن هشام
وسكت عليه وهو يؤذن بميله اليه **الثالث عشر** ما وترد اسمية وحرفية فالاسمية
ترد موصولة وقد امضت فى باب الموصولات ونكرة بمعنى شئ او شخص موصوفة بما بعدها
نحو مررت بما معجب اى بشئ معجب لك الموصولة وصفة لنكرة تفيد ابهامها مع تعظيم
موصوفها نحو الامر ما اى لامر عظيم جدع انفه اى قطعه وشرطية زمانية كقوله تعالى فما استقاموا
وحاصل المعنى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم
لكم فاستقيموا لهم فى مدة استقامتهم لكم وغير زمانية نحو وما بكم من نعمة فمن الله وما
تفعلوا من خير يعلمه الله واستفهامية نحو ماذا صنعت وما تلك بيمينك وما منعكم
الحرفية ترد مشبهة بليس وقد مرت فى نواسخ المبتدا ومصدرية كما مر فى الموصول الحرفى

وهى تأول مع ما بعدها بالمصدر فان كان بتأويل المدة سميت زمانية نحو اجلس
مادام زيد جالسا اى مدة دوام جالسا وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما
لم تمسوهن اى مدة عدم المس والا سميت مصدرية غير زمانية نحو ما احسن ما فعلت اى
ما احسن فعلك وقوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون اى بكونهم كاذبين وقد تقع
زائدة وهى نوعان كافة اى غير كافة كقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم وكافة اما عن
الرفع ولا تلحق الا ثلاثة افعال قل وكثر وطال لمشابهتها لرب فى التقليل او التكثير
ولا بد حينئذ من ان تليها جملة فعلية نحو قلما يركب امير او عنه وعن النصب وهى المتصلة
بان واخواتها نحو انما زيد او قام زيد او عن الجر كالمتصلة ببعض احرف الجر والظروف
كربما نحو ربما يود وبين نحو بينما انا جالس اذ دخل الامير كما مر وقد تزاد ما عوضا عن
محذوف كقولهم اما انت منطلقا انطلقت بكسر همزة اما فتحها فان اصله على الاول
ان كنت منطلقا انطلقت حذفوا كان فانفصل الضمير صار ان انت فزيدت ما وقلبت نون
ان الشرطية ميما وادغمت فيها وعلى الثانى لئن كنت منطلقا انطلقت حذفوا لام الجر من ان
الناصبة لمصدرية على القياس اى انطلقت لكونك منطلقا ثم فعل هنا ما فعل هنالك
فالقلة اسم نوعان عوض وغير عوض **الرابع عشر** هل وهى حرف استفهام وقد مر تفسيره
وتفترق عن الهمزة بامور **الاول** باختصاصها بطلب التصديق دون التصور ولذا امتنع معادلتها
ام المتصلة لها نحو هل قام زيد فلا يقال هل قام ام قعد بخلاف الهمزة فانها ترد للتصور
ايضا كما مر **والثانى** عدم الدخول على العاطف فلا يقال هل انت قائم بخلاف الهمزة قال تعالى

١١٣

فان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم انما نحن بميتين وفيه قولان احدهما ان الهمزة من اجزاء
الجملة المعطوفة وكان حقها التاخر عن العاطف الا انها قدمت عليه لتصديرها وتمام
صدارتها وحروف الاستفهام يجب بجميعها صدارة الكلام الا ان الهمزة ام الباب واصل
ادوات استفهام فلذا اختصت باحكام منها تمام التصدير بحيث تتقدم على العاطف
وهي من اجزاء المعطوف به بخلاف اخواتها فانها تتاخر عن العاطف على القياس نحو فاين
تذهبون وكيف تكفرون وثانيهما ان الهمزة جزء من جملة معطوف عليها حذفت بقية
الجملة معطوف هو ما بعد العاطف وحده والتقدير أتؤمنون به في حياته فان مات
او قتل انقلبتم انحن مخلدون فما نحن بميتين وهكذا في نظائرهما وقد جوز الزمخشري
الوجهين في مواضع من الكشاف و الثالث عدم دخول هل على الشرط بخلاف الهمزة
قال فان مت فهم الخالدون والرابع عدم دخولها على اسم بعده فعل فلا يقال هل زيد قام
وان جاز هل زيد قائم بخلاف الهمزة لجواز ازيد قام بلا قبح اتفاقا والخامس لاختصاص الايجاب
فان هل لطلب التصديق الايجابي فلا يقال هل لم يقم بخلاف الهمزة لدخولها على النفي سواء كانت لغير الاستفهام
الحقيقي مجازا نحو الم نشرح لك صدرك فانها للانكار اي شرحنا صدرك ام للاستفهام الحقيقي للتصور نحو الم يقم
زيد ام بكر او للتصديق نحو ام يركب امير وقد سلكنا في هذه الحديقة ولا فيما قبلها الا من مسلك الاقتصار نفي النفي اثبات
على نحو شرح قصير لاني كنت على جناح السفر مشوش البال بوطن بعد وطن ونقول كما قال الحكيم قدس سره
اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقائق اللطائف واجعل ما اوردناه في هذه
الوريقات خالصا لوجهك الكريم والحمد لله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا وتم بحمد الله لتحريره وتنقيحه ١٢٤٢

١١٤

مما ورد الامام فخر الرازي

وارسله بالتحفة الى السلطان ... واجب

على جميع الاوراد والاخلاص شاهد عوائد

عظيمة من خواصها كفادة الخفاء ودفع الدنيا وقضا

الحاجات وانجاح المراد ومقاصد الدنيا والآخرة كل يوم

مائة مرة

يوم السبت

لَا إِلٰهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ

يوم الاحد

لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ الْمُبِينُ

يوم الاثنين

لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ عَزِيزًا جَلِيلًا يَا عَزِيزُ يَا جَلِيلُ

يوم الثلثا

اللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا

يوم الاربع

لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ خَالِصًا مُخْلِصًا

يوم الخميس

لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

يوم الجمعة

سُبْحَانَ اللّٰهِ وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ وَلَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ وَاللّٰهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ

وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّٰهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

والحال سبعة انواع

الحال المنتقلة

والحال المؤكدة

والحال الموطئة

والحال المقدرة

والحال المترادفة

والحال المتداخلة

والحال المحكية

واعلم ان كل اسم اضيف الى ياء المتكلم ثلثة مذاهب اولها يبنون مطلقا وثانيها يعربون مطلقا وثالثها يبنون في حالة الرفع والجر

بر گ ميباشد نشان سبز از ...

چونکه در وقت جفا آن سبزه در منقار داشت

رنگ ميباشد نشان از صفرت ... شهيد

چونکه در دشت شهادت عارض گلنار داشت

اين حساب الكعبي با هم دليل ... اهدي

اين سخن ... چرا انکار داشت

ثم اعلم ان الارثماطيقيين اعتبروا
الواحد ضلعا بالقوة واعتبروه لنفسه كل شكل من البسائط الابعاد
والمجسمة كالمثلث والمربع وغير ذلك من الاشكال بالقوة والدوائر من
المتوالية على نسبة عددية الاشكال البسيطة المتساوية الاضلاع والمجسمة كذلك اما البسيطة فالدوائر
مثلثاتها من الاعداد المتفاضلة من الواحد فجمع الواحد الى الاثنين فكان ثلاثة وهو المثلث الثاني وهو اول المثلثات بالفعل
فجمع الى الثلاثة فكان ستة وهو المثلث الثالث فجمع الى الاربعة فكان عشرة وهو المثلث الرابع وهذه صورها
وكذلك ما بعدها من المثلثات وولدوا المربعات من المتفاضلة من الواحد بالاثنين وهي الافراد المتوالية فجمع الواحد الى الثلاثة فكان اربعة
وهو المربع الثاني فجمع الى الخمسة فكان المربع الثالث فجمع الى السبعة فكان المربع الرابع وهذه صورها وكذلك ما بعدها من المربعات وولدوا
المخمسات من المتفاضلة من الواحد بالثلاثة فجمع الواحد الى الاربعة فكان خمسة وهو المخمس الثاني فجمع الى السبعة فكان اثنا عشر وهو المخمس الثالث فجمع الى العشرة فكان اثنان وعشرون وهو المخمس الرابع

[illegible]

اختلف النحاة في حد النحو

قال سيبويه النحو قصد الى الصواب

وقال الاخفش النحو ميزان يوزن كلام العرب

قال بنو تميم النحو بيان الحركات على ما هو عليه وذلك

ان يؤتى كل كلمة حظها من الاعراب

قال ابو علي النحو الاعتماد على شيء ما ذكره العرب

قال زمخشري النحو علم بالمقاييس المستنبط من القول الكلام

قال سعد التفتازاني النحو معرفة احوال اواخر الكلام من جهة الاعراب

خبرية

قال سيّد الانبياء عليه السلام

يُعرَفون اولادي بستّة اشياء اوّلها

بالعلم وثانيها بالحلم وثالثها بالسخاوة

ورابعها بالشجاعة وخامسها بالقناعة

وسادسها بالفقر

١١٦

[illegible]

١١٧

عن بعض ... قالت ذبحنا شاة للنبي
فتصدقنا بها الا الكتف
ما بقي الا الكتف فقال ام كلها بقي الا الكتف

عن بعض ... انها ذبحنا شاة فقال النبي
فتصدقنا بها الا الكتف فقال ام كلها
ما بقي الا الكتف
وليست حديثا ان كون قد عدمه
وما ابقت الا نصف

[illegible]